جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التقديم والتأخير في التوقيعات
دراسة نحوية

إعداد الطالب

عيد سالم العرجان

إشراف

الأستاذ الدكتور علي الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيد سالم سلمان العرجان الموسومة بـــ:

التقديم والتأخير في التوقيعات، دراسة نحوية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. علي خلف الهروط		2006/5/11	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2006/5/11	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2006/5/11	عضواً
د. وليد أحمد العناتي	د. وليد	2006/5/11	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة الذي ما زلت أتعلم منه، إلى والدتي العزيزة أمد الله في عمرها بالصحة والعافية، إلى إخوتي وأخواتي جميعا، إلى زوجتي العزيزة، أهدي هذا العمل المتواضع.

عيد سالم العرجان

الشكر والتقدير

إنني اعترافا بالجميل ورده لأهله، أتقدم بوافر الشكر والامتنان لأستاذي المشرف على هذا العمل، الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط، الذي أفدت من ملاحظاته القيمة وتوجيهاته النيرة أثناء القيام بهذا العمل، إذ كانت لي خير معين على تدارك ما وقعت فيه من أخطاء، وكشف ما كنت أجهله من طرائق البحث، وتعلمت من عمله وحزمه الكثير، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، والأستاذ الدكتور محمد الروابدة، والدكتور وليد العناتي، الذين أتشرف بأن أستمع وأستفيد من ملاحظاتهم القيمة، التي ستكون محط تقديري وعنايتي، لتلافي ما في هذا البحث من هفوات، وتدارك ما فيه من عيوب، فجزاهم الله خير الجزاء.

عيد سالم العرجان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

ملخص

التقديم والتأخير في التوقيعات،دراسة نحوية

عيد سالم العرجان

جامعة مؤتة، 2006

تتناول هذه الدراسة فن التوقيعاتُ وهو أحد الفنون الأدبيَّة المهمةِ في تـــاريخِ الأدبِ العربي، خاصّة في العصر العبّاسي، إذ ذاعت وانتشرت بين الخلفاءِ والأمراء وقادة الجيوش. والتوقيعات فـــنٌ أدبـــيٌّ يقـــوم بـــشكل أساســـي علـــى الإيجـــاز والاختصار؛ وهي بذلك تشترك مع المثل والحكمة في بعض خصائـــصهما الفنيَّـــة كاقتصارها على عباراتٍ موجزة تختزلُ الكثيرَ من المعاني، وهذا مـــا أكّـــده جـــلُّ الباحثين في تعريفهم لهذا الفن؛ فالتوقيعُ: " ينضم على رد موجز يضع الأمور في نصابها الصحيح ويترك أثرا نفسيا عند صاحب الرسالة الموقع عليها".

وتأتي أهميةُ هذه الدراسةِ من حيثُ إنَّها تتناول موضوعا لم تفرد له مـــساحة كافية من البحث في الدراسات السابقة، سواء أكانت القديمة أم الحديثة بالقياس إلـــى الأجناس الأدبية التي تشترك معه في صفات كثيرة كالمثل والحكمة، وتتناول هـــذه الدراسة الجانب النحوي في التوقيعات من خلال أســـلوب التقـــديم والتـــأخير فـــي التوقيعات وسأعتمد على التوقيعات التي أثبتها المؤلفان: صـــلاح جـــرار ومحمـــد الدروبي في كتبهم التي عُنيت بالتوقيعات وهي:" جمهرة توقيعات العرب والتوقيعات الفارسية المعربة والتوقيعات الأندلسية.

Abstract

Forward And postposition at Al- tawqaat

Eid Salem Al- orjan

Mu'tah University, 2006

The importance of this study is talking about a subject which discussed widely in previous researches old or as modren according to the literature types. which shares a lot of features like proverbs and wisdom, For Example, ther is no books has discussed the(AL- Tawqiaat) as independent subject. In old references. As we can find in popular proverbs books in spite of knowing this art in that ages.

The mostly thing we can find a bout (AL- Tawqiaat) is attached chapters in some books as (AL-Eqd AL-fareed) and (khas AL- khas).

Also another important for this study is that it connected between to levels of linguistic levels. Grammatical side and rhetoric side is the practical one which appear in meaning the turn to use this method in literature context. That distinguished by brief sentences . The speakers aims from condensation to transfer meaning by using the less number of wards and the Grammatical methods play significant role specially in (moving noun or verb from the beginning or end of the sentence or opposite) to form the meaning and choose suitable structure in the speaker mind.

In my study I tried to connect between this method and the meaning which comes out of it through the practical studies by giving example. Then to study (moving noun or verb from the beginning to the end of the sentence or the opposite).

الفصل الأول

التقديم والتأخير في التوقيعات

1 .1 المقدمة

تشكلُ التوقيعاتُ أحد الفنون الأدبيّة المهمةِ في تاريخِ الأدبِ العربي، خاصّة في العصر العبّاسي، إذ ذاعت وانتشرت بين الخلفاءِ والأمراء وقادة الجيوش. والتوقيعات فنٌ أدبيٌ يقوم بشكلٍ أساسي على الإيجاز والاختصار؛ وهي بذلك تشترك مع المثـل والحكمة في بعض خصائصهما الفنيّة كاقتصارها على عباراتٍ موجزة تختزلُ الكثيـرَ من المعاني، وهذا ما أكّده جلُّ الباحثين في تعريفهم لهذا الفن؛ فالتوقيعُ: " ينضم على رد موجز يضع الأمور في نصابها الصحيح ويترك أثرا نفسيا عند صاحب الرسـالة الموقع عليها" [1]، وتتماز التوقيعات على غيرها من الأجناس الأخرى بأنها غالبا مـا تصدر عن الفئة العليا في المجتمع كالخلفاء أو الملوك أو الوزراء وقادة الجيوش بـل نجد أكثرها يختص بالملوك وحدهم؛ لذلك نجد أن معظم هذه التوقيعات قد جاءت على صيغة الأمر أو التعليمات التي توقع على الرسائل المرفوعة.

والتوقيعاتُ فنٌ عربيٌ أصيل، كما يشير كثير من الدارسين – وإن وُجدت عنـد الأمم الأخرى قبل العرب كالفرس – له جذور في الأدب العربي والحيـاة الإسـلامية تعود إلى الخلفاء الراشدين – رضوان الله عليهم – فقد أوردت المصادرُ عددا مـن التوقيعات المنسوبة إليهم، التي كانوا يدونونها على الرسائل التي كانت تصل إلـيهم[2]. ونما هذا الفن وتطوّر مع تطوُّر الدولة الإسلامية وذلك للحاجة إليه أكثر كلمـا نمـت الدولة واتسعت رقعتُها، ففي الدولة الأُموية نجد أنّ عددَ التوقيعات قد زاد عما كانـت عليه في العصر الإسلامي، وذلك لاتساع رقعة الدولة ووجود دواوين الرسائل الخاصّة بها وانتشار أدوات الكتابة وبلغ هذا الفن قمّةَ تطوّره في العصر العبّاسي إذ إنّ معظمَ

---

[1] صلاح جرار و محمد الدروبي،،جمهرة توقيعات العرب،ص6

[2] انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، ج1/ص 25– 30، فقد أورد المؤلفان عددا من توقيعات الخلفاء الراشدين نقلا عن عدد من المصادر القديمة مثل : العقد الفريد، لابن عبد ربّه،وخاص الخاص للثعالبي .

التوقيعات التي بين أيدينا تعود إلى هذا العصر، وتزامن مع هذا الازدهار في المشرق انتشار هذا الفن في الأندلس وهذا أمر طبيعي؛ لما كان بين شرق العالم الإسلامي وغربه من اتصالٍ حضاريٍ وثقافي، لذا فإنّني أرى أن هذا الفنّ جديرٌ بالدراسة والتحليل من جوانبه الأدبية والنحوية جميعها.

ويُعتبر كتاب "العقد الفريد" لابن عبدربه أهم هذه المصادر؛ إذ حوى العدد الأكبر من التوقيعات التي وصلت إلينا، لكنه في جمعه للتوقيعات توقف عند توقيعات الخليفة العباسي المأمون وهذه فترة مبكرة، فهناك العديد من التوقيعات قيلت في فترات بعد عصر المأمون، وكذلك من الكتب التي أوردت عددا من التوقيعات كتابا: " خاص الخاص ويتيمة الدهر" للثعالبي وهما كما في العقد الفريد أوردا عددا من التوقيعات لكنها تعود لفترة مبكِّرةٍ من العصر العبّاسي، وكتاب "البصائر والذخائر" للتوحيدي وكتاب "الفرج بعد الشدة" للقاضي التنوخي ومن الكتب التاريخية أيضا التي أوردت عددا من التوقيعات كتاب "تاريخ الأمم والملوك" للطبري .

ومن الجدير ذكرُه أنَّ المصادرَ السابقةَ في إيرادها للتوقيعات لم تكن تهدفُ إلى الجمع أو الحصر، إنما كان غايةُ ما تهدف إليه هو إعطاء أمثلة وإضاءات للقارئ حول هذا الفن من خلال التمثيلِ عليها بنماذجَ من التوقيعات المشهورة في أغلب الأحيان، مما يشير إلى احتمال ضياع عدد كبير من التوقيعات التي لم تحظ بعناية هؤلاء الدارسين .

أمَّا في العصر الحديث فإنَّ ملاحظاتِ الدارسين حولَ هذا الفن جاءت شبيهةً بتناول القدماء لها من خلال إفراد فصول صغيرة لها في نهاية كتبهم عند تناولهم للفنون النثرية الأخرى، كما فعل أحمد زكي صفوت في كتابه " جمهرة خُطب العرب"، إذ أثبت في نهاية كلِّ فصل من الفصول ما ورد من توقيعات منسوبة لهذا العصر .

ولعلَّ أهم قضيّة أثارت اهتمام الدارسين وتوقفوا عندها في دراستهم التي تناولت الفنون النثرية بشكل عام وأشاروا للتوقيعات فيها هي قضيّة أصالة التوقيعات ونشوئها نشوءا عربيا خالصا أو تأثرها بالتوقيعات الفارسية السابقة عليها زمنيا واعتبار

أن التوقيعات العربية نشأت تقليدا للتوقيعات الفارسية[1]، وبقي الاهتمام بها على هذا الشكل إلى أن جاء الجهد الضخم الذي قام به الباحثان د.صلاح جرار ود. محمد الدروبي، واللذان أوليا فيه التوقيعات عناية لم تحظ بها من قبل، وحاولا فيه جمع شتات التوقيعات من المصادر المختلفة الأدبية والتاريخية وكتب السير والتراجم فجاء كتابهما الأول "جمهرة توقيعات العرب" في ثلاثة أجزاء حوى كلَّ ما توافر من التوقيعات العربية التي تعود للعصور الإسلامية المختلفة متبعَين في ذلك التسلسل التاريخي ابتداءً من عصور الخلفاء الراشدين ـ رضوان الله عليهم ـ حتى عصر الدولة الفاطمية، معتمدَين في ذلك كلّه على توثيق دقيق لنصوص التوقيعات من مصادرها المختلفة توثيقا دقيقا مراعيا اختلاف الروايات بين المصادر المختلفة وكذلك اختلاف نسبة التوقيع إلى أكثر من موقِّع ثم أتبعا هذا الكتاب بكتابين آخرين تناولا في أولهما التوقيعات العربية الأندلسية لتشمل دراستهم بذلك كل التوقيعات العربية المشرقية والأندلسية،وقدّما لهذا الكتاب بدراسة فنية تناولت فئات الموقعين ومصادر تلك التوقيعات وموضوعاتها، أمّا الكتاب الثاني فقد درسا فيه التوقيعات الفارسية المعربة وقدما له أيضا بدراسة فنية تحدثا فيها عن عناية الدارسين بها واهم الكتب التي حوت عددا منها وتناولا كذلك العلاقة بينها وبين التوقيعات وعلاقة التأثر والتأثير بينهما.

[1] انظر مثلا محمد المقداد،تاريخ الترسل النثري عند العرب،ص 397 ـ 400 وعيسى العاكوب،تأثير الحكم الفارسية في الأدب العربي،ص 362 محمد عبد المنعم خفاجي،الحياة الأدبية في العصر العباسي .

1.1.1أهمية البحث

تأتي أهميةُ هذه الدراسةِ مَن حيثُ إنَّها تتناول موضوعا لم تفرد له مساحة كافية من البحث في الدراسات السابقة، سواء أكانت القديمة أم الحديثة بالقياس إلى الأجناس الأدبية التي تشترك معه في صفات كثيرة كالمثل والحكمة، فمثلا لم يفرد للتوقيعات كتاب مستقل في المصادر القديمة،كما نجد في كتب الأمثال المشهورة على الرغم من معرفة هذا الفن في تلك العصور وأكثر ما نجد عن التوقيعات هي فصول مُلحقةٍ ببعض الكتب مثل العقد الفريد لابن عبد ربه وخاص الخاص للثعالبي وغيرهما، وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا كونها تربط بين مستويين من مستويات الدرس اللُّغوي، المستوى النحوي (الجانب النظري)، والجانب البلاغي وهو الجانب التطبيقي المُتمثِّل في المعاني التي يُلجأ لاستخدام هذا الأسلوب فيها ضمن سياق أدبي تتميز جُملُه بالإيجاز والتكثيف يرمي فيه المتكلّم إلى إصابة المعنى بأقلّ عدد من الألفاظ وهو سياق تلعبُ فيه الأساليب النحوية ــ لا سيّما التقديم والتأخير ــ دورا بارزا في تشكيل المعنى واختيار الصيغة المناسبة لإيصال المعنى الذي يدور في نفس الموقِّع .

2.1.1 منهجية البحث

تتناول هذه الدراسة الجانب النحوي في التوقيعات من خلال أسلوب التقديم والتأخير في التوقيعات وسأعتمد على التوقيعات التي أثبتها المؤلفان: صلاح جرار ومحمد الدروبي في كتبهم التي عُنيت بالتوقيعات وهي :" جمهرة توقيعات العرب والتوقيعات الفارسية المعربة والتوقيعات الأندلسية "؛ وذلك لأنها تمثل جلّ التوقيعات المبثوثة في ما توافر من مصادر ومراجع، قد اشتملت على توثيق دقيق لكافة التوقيعات التي وُجدت فيها يصعب تقديمُ مزيد عليه، لذا فإنني اعتمدت على هذه الكتب في توثيق هذه التوقيعات، وسأكتفي بالإحالة إلى رقم الصفحة في هذه الكتب المذكورة عند إيراد أيٍّ من التوقيعات في البحث، ونظرا لأن بعض التوقيعات تأتي على شكل نصوص طويلة فإنني في مثل هذه الحالات اكتفي بإيراد الجزء الذي يلزم الاستشهاد به مع

ضرورة ألا يكون هذا الاقتطاف مخلا بالمعنى العام للتوقيع، أمّا التوقيعات الموجزة فسأوردها كاملة كما جاءت في الكتب المذكورة.

وقد حاولتُ في الدراسة التطبيقية أن أربطَ بين المستوى النحوي من خلال التقديم والتأخير على مستوى الجملة وإعادة ترتيب عناصرها ضمنَ إطار القواعد النحوية الناظمة لهذا الأسلوب والتي توافقَ عليها النحويون وما يصاحب ذلك من تغيّرات في بنية الجُملة وقواعد الإسناد وبين المستوى البلاغي المتمثّل في المعاني التي تنتج عن هذا التغيير أو ما يمكن اعتباره الدافع النفسي الداخلي عند المتكلِّم لإجراء هذا التغيير .

3.1.1 الإطار النظري

سيتم تقسيم هذه الرسالة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

أولا: المقدمة: وتناولت فيها الغرض من البحث ومنهجية الدراسة والنتائج المتوقعة والصعوبات التي واجهت الباحث وأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع إن وجدت وأهم المصادر والمراجع.

ثانيا: الفصل الأول: وسأفرده للتعريف بالتوقيعات من حيث التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي ونُبذة تاريخية عن نشأتها عند العرب وتطورها في البيئة العربية والإشارة إلى آراء الباحثين حول حقيقة تأثرها بالتوقيعات الفارسية التي سبقتها بفترة زمنية طويلة،ثم تطرقت إلى الحديث عن مصادر التوقيعات، وقد رتبتها حسب أهميتها فابتدأت بالقرآن الكريم فالحديث النبوي الشريف فالشعر العربي،ولم اعتمد على المعيار العددي في ترتيب هذه المصادر، ومن ثمَّ تطرقتُ إلى المواضيع التي وردت فيها التوقيعات وقد حاولت أن أرتبها وفق أهميتها أيضا من حيث استئثارها بالعدد الأكبر من التوقيعات واقتصرت في ذلك على المواضيع التي ترد فيها التوقيعات بشكل متكرر،وهي بالطبع لا تشمل جميع التوقيعات إذ تجد أن بعض التوقيعات تتناول موضوعا مفردا لا تجد شبيها له في توقيع آخر .

وتطرقت في هذا الفصل أيضا إلى الحديث عن التقديم والتأخير بشكل نظري من خلال دراسات القدماء والمحدثين الذين قدموا إسهامات واضحة في دراسة هذا الأسلوب، وقد حرصت عند عرض آراء القدماء أن أجمع بين النحويين ــ كسيبويه وابن جنّي ــ والبلاغيين ــ كالجرجاني والسكاكي والقزويني ــ لاستكمال جوانب هذا الأسلوب من الناحية النحوية والبلاغية،وحاولت أثناء عرض ملاحظات هؤلاء أن أركز على أهم الإضافات التي قدموها في دراساتهم إضافة إلى من جاء بعدهم،خاصة أولئك الذين جاؤوا بعد الجرجاني، وعرضتُ في نهاية هذا القسم إلى بعض النماذج من دراسات المُحدثين لهذا الأسلوب. وفي نهاية هذا الفصل تحدثتُ بشكل موجز عن أغراض التقديم والتأخير، وتناولت في هذا الفصل أسلوب التقديم والتأخير في ضوء المنهج الوظيفي وأهم آراء الباحثين في هذا الموضوع.

ثالثا: الفصل الثاني وتناولتُ في هذا الفصل الدراسة التطبيقية من خلال تتبع مواطن التقديم والتأخير في التوقيعات ودراستها نحويا، وقد قسمت الأبواب النحوية حسب نوع الجُمل، فدرست أولا التقديم والتأخير في الجملة الاسمية،ومن ثم الجملة الفعلية ومن ثم شبه الجملة، وأفردت دراسة مستقلة عن التقديم والتأخير في الصيغ الإنشائية ؛لما أرى لها من خصائص مستقلة عن كلا النوعين من الجمل في اللغة العربية، وقد حاولت أثناء ذلك بيان المعاني البلاغية التي دفعت الموقعين إلى الانحراف عن البنية المعيارية واللجوء لهذا الأسلوب.

رابعا : الخاتمة وضمنتها أهم نتائج البحث وتوصياته التي توصلت إليها أثناء البحث.

4.1.1 الدراسات السابقة

في الحقيقة ــ وفي حدود اطلاعي ــ لا توجد هناك دراسات تناولت فنّ التوقيعات من الجانب النحوي، سواء في أسلوب التقديم والتأخير أم غيره في الأساليب النحوية، بل إنني لم أعثر على أيّ دراسة اتخذت التوقيعات موضوعا لها في الجوانب

الأدبية أيضا سوى ما قام به الباحثان: د.صلاح و د.محمد الدروبي جرار في كتابيهما "التوقيعات الفارسية المعربة وكتاب التوقيعات الأندلسية.

أمّا في ما يتعلق بأسلوب التقديم والتأخير بشكل عام، فهو موضوع ألَّفَ فيه الكثير من العلماء القدماء، والدارسين المُحدثين، كدراسة ابن جنّي في الخصائص و دراسة الجرجاني القيمة في دلائل الإعجاز، والتي اتكأ عليها جلُّ مَن درس هذا الأسلوب،وما تبعه من البلاغيين كالقزويني في الإيضاح، والسَّكّاكي في مفتاح العلوم. أمّا في العصر الحديث فنجد عددا كبيرا من الدراسات التي تناولت هذا الأسلوب بشكل نظري أو من خلال التطبيق على بعض النصوص اللُّغوية[1] .

5.1.1 المراجع

يمكن أن تصنف هذه المراجع في صنفين: ما يتعلق بنصوص التوقيعات والقضايا المتعلقة بها، وما يتعلق بأسلوب التقديم والتأخير بشكل عام، والدراسات التي دارت حوله، ففيما يتعلق بالتوقيعات فقد رجعت إلى الكثير من المصادر والمراجع التي أفدتُ منها في دراستي، أهمها كتاب: جمهرة توقيعات العرب لصلاح جرار ومحمد الدروبي، بالإضافة إلى كتابيهما الآخرين: التوقيعات الأندلسية والتوقيعات الفارسية المعربة، وقد اعتمدت عليها في توثيق النصوص ـــ كما مرّـــ، كذلك رجعت إلى عدد من المصادر التي وردت فيها إشارات إلى هذا الفن، ككتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، والبيان والتبيين للجاحظ، ونظام الحكومة النبوية لعبد الحي الكتاني،ومعجم لسان العرب لابن منظور . أما من المراجع الحديثة فقد أفدتُ من عدد

---

[1] ومن هذه الدراسات على سبيل المثال، دراسة حميد أحمد عيسى الموسومة بـ" التقديم والتأخير في القرآن الكريم"،وكذلك دراسة الباحث محمد السيد شيخون الموسومة بـ "أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم " ودراسة الباحثة ابتسام محمد حمدان التي تناولت أسلوبي الحذف والتقديم والتأخير في شعر النابغة الذُّبياني، ودراسة الباحثة مها علي الشطناوي التي تناولت التقديم والتأخير في شعر الهُذليين.

منها مثل :مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين،لعطا محمد موســـى، و تـــاريخ الترسل النثري عند العرب في صدر الإسلام لمحمد المقداد وبلاغة الكتاب في العصر العباسي لمحمد نبيه حجاب .

وفيما يتعلق بأسلوب التقديم والتأخير، فقد رجعت إلى كثيرٍ من المصادر القديمة التي تحدثت عن هذا الموضوع منها : كتاب الخصائص لابن جنّي، ودلائل الإعجاز للجرجاني، والكشاف للزمخشري، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ومفتاح العلوم للسكاكي،وغيرها من المصادر القديمة، أمّا من الدراسات الحديثة فلقد رجعتُ إلى العديد منها التي تناولت أسلوب التقديم والتأخير، مثل الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني لابتسام محمد حمدان، والتقديم والتأخير عند اللغويين القدامى والمحدثين، مع تطبيق على سور من القرآن الكريم، لحسن عبد الكريم شحود، وكتابي التعبير القرآني ومعاني النحو لفاضل السامرائي، وأسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة_ لمها محمد شطناوي، وكتاب النحو الوظيفي لعبد العليم إبراهيم .

2.1 التوقيع لغةً

تدور معظم المعاني التي أوردتها المعاجم القديمة في مادة "وقع" حول ترك الأثر في الشيء أو إصابته، وإبراز تأثيره فيه وسقوطه عليه جاء في لسان العرب" سمعتُ لحوافرِ الدّواب وَقعا ووقُوعا، وكذلك وَقعَ المطرُ بالأرض وقُوعا "[1] فهذه الأشياء مما يترك أثراً فحوافر الدواب تترك أثرا في الأرض عند مشيها، وكذلك المطر يترك أثرا في الأرض بعد وقوعه.

أمّا التوقيعُ فوردت له معانٍ متعددة كلها تدور حول معان قريبة من معناه الاصطلاحي، فالتوقيع" رميٌ قريبٌ لا تباعدَ بينه، كأنك تريد أن تُوقعَه على شيء"[2]،

---

[1] ابن منظور، لسان العرب،ج8ص405

[2] المرجع نفسه،ج8/ص406

وكذلك التوقيع "الإصابةُ وتَظَنِّي الشيء وتوهُّمُه"[1] وهذه المعاني تشير إلى محاولة إصابة الشيء على الوجه الذي تريد أو بذل الجهد لاختيار الوجه الأصوب، فالرامي يبذل جهده لإصابة هدفه وكذلك من يبذل جهدا في التفكير في الأمر ليصل إلى الوجه الأصوب حتى يتخذ قراره وكذلك " التوقيع سحجٌ في ظهر الدابة " و هو الأثر – الجرح – الذي يظهر نتيجة الركوب أو الأحمال فهو يشكل علامة بارزة في ظهر الدابة وهذا المعنى يشابه المعنى الآخر " إصابة المطر بع الأرض وإخطاؤه بعضها " فإن المطر في هذه الحالة يترك أثرا واضحا بين الأرض الممطرة من غيرها، وكذلك من المعاني التي وردت للتوقيعِ التأثير في الشيء" إقبال الصيقل على السيف بمَيقعتِهِ يحدِّدُه " فهو يترك أثرا في السيف عند الضرب عليه ليحدده.

وعلى هذا فإننا نرى أن معانيَ التوقيع اللُّغوية تدور حول معنيين هما، إصابة الشيء والتأثير فيه وهما معنيان قريبان من المعنى الاصطلاحي كما سنرى .

وقد ورد تعريفه صريحا في اللسان وهو تعريف قريب من المعنى الاصطلاحي" والتوقيع في الكتاب إلحاق شيء في بعد الفراغ منه و قيل هو مشتق من التوقيع الذي هو مخالفة الثاني للأول"[2] فهو هنا أن يلحق الكاتب نفسُه بعض العبارات بعد أن يفرغ من كتابة النص الأصلي والصلة واضحة بين المعاني اللُّغوية السابقة وهذا المعنى كون التوقيع يترك أثرا في الشيء يختلف عن الأول لكنه ليس نفس المعنى الدقيق للتوقيع كما عُرِّف، وكذلك أورد صاحب اللسان نقلا عن الأزهري تعريفا آخر يقترب من المعنى السابق " قال الأزهري: توقيع الكاتب في الكتاب المكتوب وهو أن يجمل بين تضاعيف سطوره مقاصد الحاجة ويحذف الفضول وهو مأخوذ من توقيع ظهر البعير " فكأنَّ العباراتِ المُزادة بين سطور الكتاب تشبه الدبر في ظهر البعير.

[1] المرجع نفسه، ج8/ص407

[2] المرجع نفسه، ج8/ص407

3.1 التوقيع اصطلاحا

أما التعريف الاصلاحي فقد تناوله القدماء أيضا وهو قريب من المعاني التي ذُكرت في لسان العرب وتهذيب اللغة، فالسيد البطليوسي يُعرفه بقوله :" أمّا التوقيع فإن العادة جرت أن يستعمل في كل كتاب يكتبه الملك، أومن له أمر ونهي في أسفل الكتاب المرفوع إليه أو على ظهره أو في عُرضه بإيجاب ما يُسأل عنه أو منعه"[1]، وكذلك وردت إشارات له عند الجاحظ في البيان والتبيين في حديثه عن الإيجاز يقول " ذُكرت لعمرو بن مسعدة توقيعات جعفر بن يحيى فقال: قد قرأتُ لأم جعفر توقيعاتٍ في حواشي الكتب فوجدتُها أجود اختصارا وأجمعَ للمعاني"[2]، وهو كلام يتفق مع ما ذُكر عن خصائص التوقيع من حيث مكان كتابتها و تميزها بالاختصار ومن الإشارات التي تدل على تبلور مفهوم التوقيعات في أذهان القدماء بصورة واضحة من حيث ضرورة اختصارها مع إجادة المعنى توقيعُ الوزير جعفر بن يحيى لكتّابه "إن استطعتم أن تكون كتبكم توقيعاتٍ فافعلوا"[3]، أي من حيث اختصارها وإصابة المعنى بأقل الألفاظ.

كذلك ورد ما يشير إلى هذا المفهوم عند الشعراء في تلك الفترة، كما نجد عند أبي نواس في رقعتة التي يلتمس فيها العفو من الأمين فقد ورد فيها :"

أمينَ الله إن السجن باس   وقد وقعتَ ليس عليك باسُ"[4]

فهذا يشير إلى انتشار هذا المفهوم وتداوله بين الناس ضمن التعريف الاصطلاحي السابق والذي يبدو لنا أنه يعتمد على ثلاث ركائز هي:

أ ــ الاختصار، فلابد من أن يكون التوقيع مختصرا وجامعا للمعاني .

ب ــ أن يكون التوقيع جوابا على رقعة أو مسألة لصاحب الأمر .

ج ــ ان يُكتب التوقيع على الرقعة المرفوعة نفسها في أسفلها أو بين سطورها وفق ما يراه الموقع مناسبا .

---

1 ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،243

2 ا الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين ج1/ص107

3 صلاح جرار ومحمد الدروبي جمهرة اتوقيعات العرب1/ ص302

4 المرجع نفسه، 52/1

ولقد أشار الباحثان د. محمد الدروبي ود. صلاح جرار إلى وجود بعض المفاهيم الأخرى التي وردت للتوقيع مع مرور الزمن خاصة بعد القرن الرابع الهجري " ومن أبرز هذه المفهومات أنّ التوقيع أصبح يُطلق على ما يشبه المرسوم أو المنشور الطويل الذي يصدره الحاكم، ومن ذلك ظهير التعيين في وظيفة من وظائف الدولة أصبح يسمى توقيعا، كما أن ضربا من التعليقات الشفاهية حمل اسم التوقيع "[1]، وهي تعريفات بعيدة عن المفهوم الشائع للتوقيع وتفتقد لأهم ميزاته وهي الاختصار وضرورة كونه مكتوبا جوابا على رقعة مرفوعة إلى صاحب الأمر .

أمّا تعريفات المحدثين فهي تدور حول المفهوم الشائع للتوقيعات من حيث كونها ما يكتبه صاحب الأمر في الدولة من ردٍّ على ما يرفع إليه من رقاع بين سطورها أو في حواشيها أو على ظهرها بما يراه مناسبا في أمرها. فقد عرفه عمر فروخ بأنه" ما الخلفاء يثبتونه من الجمل القصار في أعقاب الرسائل المرفوعة التي ترد إليهم من الولاة وسائر الناس ليجيزوا ما في هذه الرسائل"[2]، وكذلك عرفه محمد نبيه حجاب" التعليق على الرسائل الواردة إلى الديوان بما يناسبها"[3]، وقد حدد محمد الدروبي وصلاح جرار في كتابهما التوقيعات الفارسية مفهوم التوقيعات بشكل دقيق بعد استعراضهم للمفاهيم المختلفة له بقولهم: "على أن مفهوم التوقيع الذي نعنى بدراسته هنا يختلف عن سائر المفهومات السابقة، فهو يطلق على ما يكتبه الرؤساء على اختلاف مراتبهم تعليقا على الرسائل المرفوعة إليهم، كأن تُكتب عبارةٌ إنشاء أو اقتباسا في حاشية الرسالة المرفوعة إلى الرئيس في أمر ما، فتكون هذه العبارة جوابا يُعمل بمقتضاه"[4]، ومع أن التعريفات السابقة تحدد التوقيع بشكل دقيق ضمن مفهومها الشائع، إلا أنها بتخصيصها صاحبَ الرقعة بأنه من الخلفاء أو الرؤساء ــ على اختلاف مراتبهم ــ تُخرج طائفةً من التوقيعات أثبتها الباحثان الكريمان في الجمهرة في نهاية

[1] ــ المرجع نفسه، 13/1

[2] ــ عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ج254/1

[3] ــ محمد نبيه حجاب، بلاغة الكتاب في اعصر العباسي، ص59

[4] ــ محمد الدروبي، و صلاح جرار، التوقيعات الفارسية المعربة، ص14

الجزء الثالث والتي تعود للكتاب واللغويين والشعراء والنساء وهي توقيعات تنطبق عليها جميع الخصائص الفنية للتوقيعات كونها جوابا على رسالة مرفوعة مسبقا بروز صفة الاختصار فيها إلا أن كاتبها ليس من أصحاب الأمر والنهي، وهي تتناول مواضيع متعددة بين هذه الفئات كتبادل الهجاء والتهاني ورسائل العشق وغيرها من الأمور الخاصة.

4.1 تطوُّر التوقيعات

تكاد تجمع المراجع والبحوث التي تناولت التوقيعات على أن هذا الفنَّ الأدبيَّ لم تعرفْه العربُ في جاهليتها، إنما نما وانتشر بعد بداية الإسلام وبالأحرى بعد تشكل الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم – الذين أُثرت عنهم بعضُ التوقيعات التي تتناول بعض شؤون الحكم، وهي تعطينا إشارة واضحة إلى نمو هذا الجنس الأدبي بتناغم منطقي مع نشوء الدولة الإسلامية وتكوُّن المؤسسات فيها والمراسلات بينها وبين الدول الأخرى، أو داخل الدولة نفسها كتوقيعات أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – للعمال والولاة، ولعل هذا يفسر لنا ولو جزئيا عدم وجود التوقيعات في الجاهلية، إذ إنَّ وجود الدولة بالمعنى الحقيقي كما هي عليه في العصور الإسلامية أمر غير موجود في الجزيرة العربية إضافة إلى عدم انتشار المراسلات المكتوبة بين الملوك وعمالهم – مع وجود بعض الأمثلة[1]– إذ إن معظم المراسلات كانت شفويةً .

وقبل المضي في تتبع تطور التوقيعات عبر العصور الإسلامية فإنني أود أن أشير إلى ما أورده الكتاني في كتابه" نظام الحكومة النبوية" إلى ما حدث أيام النبي – صلى الله عليه وسلم – ما يشبه نظام التوقيعات من اتخاذ الخليفة كاتبا يجيب عنه " قال الحافظ في كتاب الأحكام من الفتح بإسناد صحيح حسن وخرجه أيضا أنه كتب إلى

---

[1] من أمثلة ذلك رسالة عمرو بن هند ملك الحيرة إلى عامله على البحرين في شأن طَرفة بن العبد والمتلمس ليقتلهما بعد أن هجاه طَرفة،في كتاب، شرح المعلقات السبع،للزوزني،ص32

الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ كتاب فقال لعبد الله بن الأرقم : أجب هؤلاء عني، فأجابهم ثم جاء يعرضه على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال أحسنت بما كتبت"[1]، وهذه الحادثة لا تعني أن التوقيعات كانت معروفة في زمن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إنما تساعدنا في فهم تطور التوقيعات بصورة طبيعية مع نشوء لدولة الإسلامية كونها حاجة بديهية تتعلق بأمور إدارة الدولة

ومع بداية العصر الأموي زاد الاهتمام بالتوقيعات، وكثُر عددها عما نجد في عصر الخلفاء الراشدين[2] ويلاحظ ذلك من خلال عدد التوقيعات التي تنسب لأوائل خلفاء بني أُمية،معاوية بن أبي سفيان ويزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان، والتوقيعات في هذا لعصر لم تعد مقتصرة على الخلفاء كما كانت في عهد الراشدين، "بل أخذ يتعاطاها الأمراء والولاة والقادة والكتاب على السواء"[3]، وبالنظر في تواقيع هذا العصر الممتد إلى سنة مائة واثنتين وثلاثين.

وعليه يمكن القول إن هذا الفن قد ترسّخ واتضحت ميزاته الفنيّة بشكل واضح يميزه عن غيره من الأجناس الأدبيّة الأخرى في هذا العصر وأصبح متداولا بين أفراد الطبقة الحاكمة، أي أنه وصل إلى مرحلة الاكتمال الفني؛ إذ لا يجد الباحثُ فروقا فنية بين هذه التوقيعات والتوقيعات التي تنتمي إلى الفترات اللاحقة .

وفي العصر العباسي زاد الاهتمام بالتوقيعات بشكل أوسع من خلال قيام مؤسسة ترعى شؤونه وتعتني بشؤون الموقعين وحظيت التوقيعات في هذا العصر بقسط أوفر من العناية الحقيقة فقد تأسس في هذا العصر ما يُعرف بديوان التوقيع.

وديوان التوقيع نظم شؤون هذا الفن ورسّخ قواعده، ورعى أعلامه بشكل لم يسبق له مثيل"[4]، وهذه الرعاية يمكن أن يطلق عليها الرعاية التنظيمية الإدارية التي اهتمت

---

[1] نظام الحكومة النبوية " التراتيب الإدارية"، عبد الحي الكتاني،دار إحياء التراث العربي،ص357

[2] انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، ج1، فقد ورد خمسةَ عشرَ توقيعا منسوبا لعهد الخلفاء الراشدين بينما هناك خمسةٌ وسبعون توقيعا منسوبا للعصر الأموي.

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، ج1،ص6

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،ص6

بشؤون هذا الفن وشؤون العاملين به على غرار النقابة المِهنية في عصرنا الحالي نتيجة للتوسع الذي طرأ في استخدام هذا الفن وتناوله مواضيع لم يتناولها في العصرين السابقين وازدياد عدد الموقعين وتعدد فئاتهم، حتى إنه أصبح شائعا بين طبقات بعيدة عن شؤون الحكم والأمور الرسمية كالشعراء والكتاب والأصدقاء والجواري، ووجدت توقيعات تتناول أمورا أُسرية خاصة، مما يدل على انتشار هذا الفن وتجذره في حياة الناس وانزياحه عن موضوعه الأصلي إلى شؤونٍ أخرى لا تمت للحكم بصلة.

ومن الطبيعي أن يتزامن مع تطور التوقيعات في الفترة العباسية تطوّرُ هذا الفن في الأندلس، فالوشائج الحضارية كانت متصلة بين مشرق الدولة الإسلامية ومغربها من خلال تعلّق الأندلسيين بآداب المشرق، وتنقل العلماء بين الأمصار الإسلامية واتجاههم للهجرة للأندلس لطلب الرزق ونيل صلاتِ أمرائها الأغنياء، وتوقيعات الأندلسيين لا تختلف عن التوقيعات في المشرق فنيّا وموضوعيا، إلا أن ما يلاحظ عليها قلّة التوقيعات التي يشكو فيها أصحابها من الفقر ويطلبون المال؛ ولعل ذلك يعود إلى المستوى الاقتصادي وحياة الترف التي كان ينعُم بها أهل الأندلس[1].

أمّا في عصور الدول والإمارات فقد أشار مؤلفا الجمهرة إلى ملاحظتين هما:

أ ــ نزارة التوقيعات التي وصلت إلينا من تلك الفترة "وعلى الرغم من بقاء هذه الحركة في اندفاعها إلا إن المرء يكاد يفاجأ بنزارة توقيعات السّامانيين والحمْدانيين والإخشيديين والزياريين والخوارزميين والسلاجقة "[2]باستثناء الدولة الفاطمية التي أُثر عنها عدد غير قليل من التوقيعات.

ب ــ أمّا الملاحظة الأخرى فهي مخالفة التوقيعات الفاطمية لأهم خصائص التوقيعات وهي الاختصار "مخالفةً بذلك ملمح الإيجاز الذي يُعد بحق جوهر التوقيع وملاكه وأهم ما يميزه عن الأنواع الأخرى"[3] .

---

[1] ــ لم يرد في التوقيعات الأندلسية أيُ توقيع يشير إلى طلب العون المادي أو ما عُرف في بالتوقيعات في شؤون المستمنحين في التوقيعات المشرقية وهذا يدل على عدم اهتمامهم بالجوانب المادية وطلب العون.

[2] ــ صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 7/1،

[3] ــ المرجع نفسه، 7/1

وعند الحديث عن تطور التوقيعات لا بد من الوقوف عند قضيّة اختلفت آراءُ الدارسين فيها، وهي أصالة التوقيعات وعلاقتها بالتوقيعات الفارسية السابقة عليها زمنيا، فهناك فريق من الباحثين ذهب إلى أن التوقيعات فنٌّ عربيٌّ خالص نشأ بصورة طبيعية مع انتشار العمران وتوسع الدولة الإسلامية ولا علاقة لها بما عُرف عن الفرس من توقيعات، والمتأمل في آرائهم يجدها تعتمد على ثلاث حجج:

أولا: النشأة المبكرة لفن التوقيعات عربيا زمنَ الخلفاء الراشدين وهو زمن قبل الاتصال بين الفرس والعرب بكثير[1]

ثانيا: الطبيعة الفنية للتوقيعات المعتمدة على الاختصار والإيجاز وهذا ما يتوافق مع ما عرف عن العرب من ميل للإيجاز والاختصار

ثالثا: التفسير الطبيعي المنطقي لنشوء التوقيعات مع اتساع الدولة الإسلامية وحاجتها للمراسلات داخليا وخارجيا وإدارة شؤون الدولة .

ومن الباحثين الذين ذهبوا هذا المذهب، محمد نبيه حجاب الذي يقول :"إن توقيعات الراشدين وخلفاء بني أُمية تجعلنا نقول مع القائلين بعربيتها الأصيلة وإنها انبعثت من الصدور العربية لأنها من ضرورات الملك واستبحار العمران فضلا عن طابعها الموجز "[2]، وكذلك محمد المقداد الذي ناقش هذه القضية نقاشا مستفيضا حاول من خلالها أن يُثبت النشأة الطبيعية للتوقيعات في البيئة العربية وإن وجدت عند أمم أخرى، لما في أسلوبها من إيجاز يُناسب ما عرف عن العرب، والحاجة الطبيعية لها عند كل الأمم كما في الرسائل، يقول بعد أن ناقش آراء القائلين بتأثير الثقافة الفارسية :"ويمكن القول باختصار إن التوقيع كالرسائل نفسها، ينشأ نشأة طبيعية عامة عند الأمم، إ ذ لم تنقل أمةٌ عن أمة أخرى استعمال الرسائل بمختلف أشكالها وسيلة من وسائل الاتصال"[3].

1 ــ للاطلاع على هذه الحجج انظر مثلا، شكري فيصل، مناهج الدراسات الأدبية،ص112

2 محمد نبيه حجاب، بلاغة الكتاب في العصر العباسي 97

3 محمد المقداد،تاريخ الترسل النثري عند العرب في صدر الإسلام،ص399

أمّا الفريق الآخر فذهب إلى أن التوقيعات العربية نشأت بفعل التأثر بالحضارة الفارسية التي سبقت العرب إلى هذا الفن يقول جرجي زيدان:"وقد اقتبس العرب التوقيع على هذه الصورة من الفرس لأنهم سبقوهم إليه"، والعامل الزمني ـ كما هو واضح ـ هو عمادُ حجتهم فيما ذهبوا إليه، ويرى محمد الدروبي وصلاح جرار أن هذا الرأي لا يصمد أمام المناقشة العلمية " وواضح أنّ هذا الدليل الذي يستند إليه زيدان لايصمد أمام النظر العلمي؛لأن التوقيع ينشأ عند الأمم نشأة متزامنة أو متعاقبة دون أن يكون الأمر محتاجا إلى لون من التقليد والمحاكاة والتأثر "[1]، ومن هؤلاء الباحثين شكري فيصل الذي يقول بعد مناقشته للأسلوب العربي وتميزه بالإيجاز :" غير أن الثقافة الفارسية حملت إليه في أسلوب التوقيع على القصص والعرائض التي ترفع إلى رجال الدولة فنا جديدا هو فن التوقيع "[2]، ومن هنا نرى أن هؤلاء الدارسين يؤكدون سمة الإيجاز والميل إلى الاختصار عند العرب في رسائلهم وكتاباتهم حتى إذا ناقشوا التوقيعات نسبوها إلى الفرس، وكأن العرب لم يعرفوا هذه السمة، ومن نافلة القول أن أشير إلى أن لا أحد ينكر– بمن فيهم الذين قالوا بأصالة التوقيعات عربيا – تأثرَ العرب بالحضارة الفارسية.

في عصور الامتزاج الحضاري بين العرب والفرس في العصر العباسي، لكن أن ينسب فنّ عربيّ نشأ واكتمل قبل هذا العصر بكثير ويوافق في خصائصه الفنيّة الأسلوبَ العربي إلى الثقافة الفارسية بحجّة السبق الزمني، فهذا أمر أقلُّ ما يمكن أن يُقال عنه إن فيه مبالغة ويحرم أهل الفصاحة والبيان من فن نشأ بصورة طبيعية في بيئتهم ولا يحتاج إلى جهد كبير لتفسير هذه النشأة.

وبناءِ على ما سبق فإنني أرى أنه يجب أن يفصل بين أمرين في هذه المسألة: مسألة نشأة التوقيعات وأصالتها في عهد الراشدين والعهد الأموي من بعده، ومسألة تأثرها بالتوقيعات الفارسية في العصر العباسي فيما بعد، فمن ناحية النشأة فإنني أرى

---

[1] محمد الدروبي، صلاح جرار، التوقيعات الفارسية، ص79

[2] شكري فيصل،مناهج الدراسات الأدبية،ص108

ــ وكما ذهب العديد من الدارسين ــ أنه لا شكّ في نشوئها بشكل طبيعي في البيئة العربية الإسلامية، ولا أدلّ على ذلك من تدرجها في التطور زمن الخلفاء الراشدين وبدايات العصر الأموي إلى أن اكتملت ونضجت فنيا قبل نهايته وهو عهد سابق على الاتصال الثقافي بين العرب والفرس ــ كما مر ــ، ولا نوافق ما ذهب إليه عيسى العاكوب من أن التوقيعات في هذه الفترة تبدو خَدِجة غير واضحة القسمات[1]؛ إذ لا يلحظ المتتبعُ لحركة التطور هذه أيَّ تطورٍ فني على التوقيعات بين العصر الأموي والعباسي، إنما الملاحظ هو ازدياد عدد التوقيعات وتنوع مجالاتها وهو أمر إيجابي يدل على انتشار هذا الفن لكنه في الحقيقة يحسب على الكم لا على النوع.

أمّا في ما يتعلق بالمسألة الأخرى وهي تأثر التوقيعات كفن قائم ومعروف بالتوقيعات الفارسية في العصر العباسي وما شهده من حركة نشطة في مجال الترجمة ونقل علوم الأمم الأخرى، ودخول أبناء الثقافات المختلفة في خِضم الحضارة الإسلامية المزدهرة، فهو أمر محتمل ومحاولة نفيه تبدو مسألة ليس لها ما يدعمها ولا تخلو من تعصب وتعسف يجافيان الروح العلمية،فمن المعقول أن تتأثر التوقيعات كأيِّ جنس أدبي بشبيهه في الآداب الأخرى دون أن يكون ذلك تقليدا ومحاكاة، خاصّة أن بعض كبار الموقعين في العصر العباسي كانوا من أصول فارسية،وهناك بعض الملاحظات التي تشير إلى هذا التأثر كورود بعض الألفاظ الفارسية في نص التوقيع مثل توقيع الوزير أبي الحسين محمد بن أحمد الرازي وزير معز الدولة البويهي: "احمل ــأيدك الله ــ يا وكيل الأنقاض في الوقت والساعة خمسين طافالا للذنب، إن شاء الله .أراد خمسين جذعا للجسر فكتب نصف التوقيع بالعربية ونصفه بالاعجمية"[2]،أو أن يكون هناك تشابه بين نص التوقيع الفارسي والتوقيع العربي مثل توقيع جعفر بن يحيى البرمكي والذي نُسب أيضا إلى عبد الله ابن طاهر" الخراج عمود المُلك وما استُغزر بمثل العدل وما

---

3 عيسى العاكوب،تأثير الحِكم الفارسية في الأدب العربي،ص362

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،370/2

استُنزر بمثل الجور "[1]، فهذا لتوقيع نجده منسوبا لأنو شروان بن قباذ، وليس هناك ما يمنع أن يكون هؤلاء الموقعون قد أخذوا هذا التوقيع عن الفارسية بعد دخول الإسلام إلى بلاد فارس واختلاط العرب بهم.

5.1 مصادر التوقيعات

تشير المصادر إلى أن الموقعين كانوا من أكثر الناس معرفة وإطلاعا، فهذا الأمر " لا يعين له إلا من كان أديبا بليغا عالما باللسان العربي"[2] ومن هنا يمكن أن نتوقع تعدد مصادر التوقيعات بما يتناسب وثقافة هؤلاء سواء أكانوا من الأمراء أم الكتاب المشهورين أو الخليفة نفسه.

أولا: القرآن الكريم

التوقيعات كباقي أجناس اللغة العربية الأدبية نجد فيها أثرا كبيرا للقرآن الكريم، إن لم يكن من أكثر الأجناس الأدبية تأثرا به، فالقرآن يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية والعدد بين مصادر التوقيعات؛ وذلك لم يأت عرضا إنما تطلبته طبيعة هذا الفن؛ وذلك لأن مضمون التوقيعات يتطلب ذلك فهي في الغالب عبارة عن نصائح وأوامر يقصد بها تقديم موقف يزخر بالحكمة وهذا يتطلب الاحتجاج بالقرآن كلام الله الذي لا حكم بعده، إضافة إلى أن التوقيع بآيات من القرآن يضفي هيبة ووقارا على التوقيع ويجعله أكثر قبولا في النفس عند المتلقي.

وفي غالب التوقيعات نجد أن الموقِّع يكتفي بنص الآية دون أن يضيف إليها من كلامه شيئا مثل توقيع عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ في رقعة أهل مصر عندما بعثوا إليه يشتكون من مروان بن الحكم،" فإن عصوك فقل إني بريءٌ مما تعملون "[3] وكذلك توقيع المهدي في قصة رجل حُبس في دم:"ولكم في القصاص حياة يا أولي

---

[1] المرجع نفسه،289/2

[2] المرجع نفسه؛المقدمة،ص6

[3] المرجع نفسه 1/ 69، (البقرة آية 179)

الألباب"[1]، ومن التوقيعات التي جاء نص الآية مدمَجا مع التوقيع دون إيراده منفصلا توقيع خُوارزم شاه إذ "رفع إليه بعض المنكوبين من حاشيته يستقيل عثرته، فوقّع فيها: قد وقفنا عليها،والأمور بيد الله،يصرفها كيف يشاء، و"لكل أجل كتاب"، فقد جاءت الآية الكريمة في خاتمة التوقيع لتمثل خلاصة المعنى الذي يريده الموقع.

ثانيا :الحديث النبوي الشريف

للحديث النبوي الشريف مكانته الكبيرة في نفوس المسلمين كونه ثاني مصادر التشريع بعد القرآن الكريم وكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي لا ينطق عن الهوى،إضافة إلى مكانته اللّغوية لأنه كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي أُوتيَ جوامع الكَلِم،لكن في الحقيقة لم يكثر الموقعون من إيراد الأحاديث في توقيعاتهم لذا فإن الحديث النبوي الشريف لم يشكل مصدرا مهما من مصادر التوقيعات التي وصلت إلينا من حيث الكم، وأورده هنا التزاما بمنهجية الدراسة في ترتيب المصادر.

ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث الشريف ما ورد في رقعة رفعها القاضي النعمان إلى المعز لدين الله الفاطمي جاء فيها"[2] وأمير المؤمنين اعلم بعبده وما يراه أهلا له... وقد قال جده الرسول–صلى الله عليه وسلم–: قَد تجاوز الله لأمتي عن خطئها ونسيانها وما أكرهت عليه"[3].

وفي الحقيقة فإن هذه مسألة بحاجة إلى تفسير وبحث عن أسبابها، خاصة أن زمن التوقيعات واشتهارها في العصرين: الأموي والعباسي جاءت بعد بداية تدوين الحديث في مطلع القرن الثاني الهجري على يد محمد بن شهاب الزهري فمكانة الحديث النبوي الشريف اللُّغوية معروفة ولكن ربما يعود السبب ـ كما أرى ـ إلى تحرج المسلمين من رواية الحديث دون اتصال السند خوفا من الوقوع في الخطأ ورواية الحديث الأول

---

1 المرجع نفسه، 26/1، (الشعراء آية 216)

2 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 179/1،

3 الترمذي، الجامع الصحيح(سنن الترمذي)، كتاب الزكاة، حديث رقم 16

ربما تعطي إشارة واضحة إلى ذلك إذ نلاحظ أن المأمون قد لجأ إلى ذكر السند كاملا حتى وصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثالثا: الشعر العربي

يمكن أن يصنف الشعر العربي الذي يرد في التوقيعات إلى صنفين، الصنف الأول: الشعر الذي يتمثل به الموقعون من شعر الشعراء الآخرين وهو ما نعتبره من مصادر التوقيعات، أما الصنف الآخر هو ما ينشئه الموقع من شعر في توقيعه ردا على الرقعة التي ترفع إليه خاصة إذا كانت هذه الرقعةُ شعرا، وعادة ما تكون عبارة عن مقطوعة شعرية وأحيانا تكون بيتا أو بيتين وهذه لا تعد من مصادر التوقيع بل هي من إنشاء الموقع نفسه.

والصنف الأول من أهم مصادر التواقيع ويأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيثُ العدد، ولعل ذلك يعود إلى أن الشعر سهل الحفظ سريع الورود إلى الخاطر إضافة إلى تأثيره على النفس وحسن وقوعه عليها لما يختزنه من حكمة ومن مواعظ يحسن التمثّل بها، ومن الأمثلة على الاستشهاد بالشعر بيت جرير في الهجاء، والذي تكرر في أكثر من توقيع (الوافر):

وكنت إذا نزلتَ بدار قومٍ   رحلتَ بخزيةٍ وتركتَ عارا[1]

فقد ورد في أربعة توقيعات مختلفة كلها كانت موجهه من الأمراء إلى عمالهم يحذرونهم من الاستماع إلى الوشايات ومن ظلم الناس مما يجلب العار على الأمير ويسيء إلى سمعته عند الناس[2].

وأحيانا نجد أن تأثر الموقعين بالشعر يأتي ضمن ما يعرف بالتضمين، فالموقع ينظم شعرا ويضمنه بعض أشعار الآخرين كما نجد في توقيع هند جارية أبي محمد بن مسلمة الشاطبي فقد وقّعت بأبياتا شعرية منها (الكامل) :

---

[1] ديوان جرير، ج281/1،تحقيق محمد اسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحيلة، بيروت لبنان.

[2] انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 218/2، 318/2، 452/3، 453/3

يا سيدا حاز العلا عن سادةٍ   شمّ الأنوفِ من الطِّراز الأولِ "[1]

فالشطر الثاني من البيت هو تضمين من شعر حسان بن ثابت وقد ورد هذا الشطر في قصيدته التي يتحدث فيها عن رحلته إلى الشام ووفوده إلى عمرو بن الحارث والتي مطلعها (الكامل):

أسألتَ رسمَ الدار أم لم تسألِ   بين الجَوابي فالبُضيعِ فحوملِ

ومنها في المدح :

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهم   شمُّ الأنوف من الطِّراز الأولِ "[2]

رابعا : الأمثال

تُشكل الأمثالُ أحدَ مصادر التوقيعات في المواقف المشابهة التي يرى الموقع فيها أن المثل مناسبا لها، ومن أمثلة ذلك توقيع الخليفة علي بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه ــ إلى طلحة بن عُبيد الله إذ ورد في جمهرة التوقيعات أنه" قد وقّع إلى طلحة بن عُبيد الله: في بيته يؤتى الحكم"[3]، وهذا من الأمثال المشهورة، وكذلك توقيع مروان ابن محمد إلى نصر بن سيَّار عامله على خراسان عندما كتب إليه يخبره عن خطر الثورة العباسية "يداك أوكتا وفوك نفخ"[4]، فاستخدام الأمثال بما فيها من اختصار وتكثيف للمعنى يجعل التوقيع أكثر تأثيرا وأوجز في العبارة ويقربه من الصفات المثالية للتوقيع التي تقوم على الإيجاز والتكثيف، وكذلك توقيع الوزير عبيد الله بن سليمان بن وهب إذ "رُفع إليه أن ابن أبي الظفر يؤاجر فوقّع: من أشبه أباه فما ظلم"[5]، وكذلك توقيع

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، التوقيعات الأندلسية،ص87

[2] ديوان حسان بن ثابت،تحقيق عمر فاروق الطباع،ص164

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 29/1

[4] المرجع نفسه، 51/1

[5] المرجع نفسه 2/ 342

الوزير أبي الحسين محمد بن أحمد الرازي إلى أحدِ عماله "افعل ما رسمته لك وباشت بين،إن شاء الله،وقد أُعذِر من أنذر"[1].

خامسا: التوقيعات السابقة

يجد القارئ في كتب التوقيعات أن هناك مجموعة منها تنسب إلى غير واحد من الموقعين، سواء أكان ذلك في نفس الفترة أم في فترات متتالية، وخاصة تلك التي تتسم بالإيجاز والتكثيف، وقد أثبت المؤلفان الكريمان طائفة من هذه التوقيعات وأوردا اختلاف نسبتها إلى غير واحد حسب ورودها في المراجع المختلفة، وفي هذه الحالة لا تعود في مجملها إلى اختلاف الروايات ــ مع احتمال ذلك ــ في بعض التوقيعات ــ وهي تختلف بشكل كبير عن اختلاف نسبة الأبيات الشعرية التي لا يجوز أن ينقلها شاعر عن آخرَ إلا ويذكر ما يدل على ذلك، رغم التشابه الخارجي بينها، لكن يعود ــ كما أرى ــ إلى تأثر الموقعين بمن سبقوهم والتوقيع بنفس تواقيعهم مما يجوز اعتباره هذه التوقيعان السابقة من المصادر التي اعتمد عليها الموقعون الجدد، ولعل ما يؤيد ذلك وجود عدد كبير من هذه التوقيعات لموقعين من نفس العائلة حيث توجد منسوبة للأب ثم للابن وهكذا. ومن خلال اطلاعي على هذه التوقيعات فهذه الظاهرة تعود إلى سببين:

أ ــ بِنية بعض التوقيعات التي تكون سهلة الحفظ كونها مبنية على السجع وموجزة مثلا مما يُسّهل حفظها وكذلك تعبيرها عن الموضوع بشكل دقيق مما يدفع الموقعين إلى الإعجاب بها والتمثّل بها في المواقف المتشابهة، ومن أشهر هذه التوقيعات التي تكررت نسبتها إلى غير واحد توقيع عمر بن عبد العزيز ــ رضي الله عنه ــ فإنه" وقَّع إلى بعض عماله: أما بعد، فقد كثر شاكوك وقل شاكروك، فإمّا اعتدلت وإمّا

[1] المرجع نفسه، 370/2،وباشت بين معنا :باعد بين يديك،نقلا عن نفس المصدر

اعتزلت، والسلام"[1] فالمتأمل التوقيعَ السابق سيجد انه يزخر بالمحسنات البديعية كالطباق "شاكروك وشاكوك" وبين" قل وكثُر"، والجناس الناقص بين "اعتدلت واعتزلت والمقابلة بين الجمل " قل شاكروك و كثُر شاكوك" وكذلك جملتي " فامَّا اعتدلت وأمَّا اعتزلت" إضافة إلى إيجازه وتعبيره عن المعنى بأقل عدد من العبارات مما يجعله نموذجا للخصائص الفنية للتوقيع مما جعله يتكرر عند الموقعين ويأخذه التالي عن السابق.

كذلك من هذه التواقيع التي تكررت ونسبت إلى ستة موقعين وتتوافر فيها الخصائص الفنية للتوقيع مما تجعله نموذجا لها توقيع المنصور فقد "رفع إليه رجل قصة في شكاية من بعض عماله فوّقع في ظهرها :اكفني أمره وإلا كفيته أمرك "[2]، فقد نسب للمنصور وللمأمون ولأحمد بن هشام وليحيى البرمكي ولجعفر بن يحيى البرمكي.

ب ــ تأثر بعض الموقعين بتوقيعات السابقين من آبائهم وإخوانهم مما جعلهم يحفظونها ويكررونها ومن أمثلة ذلك ما نجده في توقيعات المأمون فقد وردت له عدة توقيعات منسوبة للرشيد منها على سبيل المثال إنه "وقّع في قصة متظلم من عمرو بن مسعدة: يا عمرو اعمر نعمتك بالعدل، فإن الجور يهدمها" فقد نسب للرشيد[3]، وكذلك توقيعات يحيى بن خالد البرمكي فقد وردت له عدّة تواقيع تنسب لجعفربن يحيى البرمكي، ولعلّ من الطبيعي إنه مطلع على توقيعات والده وكذلك توقيعات الوزراء الطّاهريين،طاهر بن الحسين ابن مصعب الخزاعي وعبدالله بن طاهر وطاهر بن عبد الله بن طاهر فهناك الكثير من التوقيعات المشتركة بينهم[4].

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،41/1.

[2] المرجع نفسه 1/ 59.

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،1/ 89 وما بعدها.

[4] للاطلاع على هذه التوقيعات انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،2/ 225_249

ويحمل على ذلك تأثر الوزراء والكتاب بتوقيعات الخلفاء المعاصرين لهم مثل التشابه في توقيعات الوزراء البرامكة مع توقيعات الرشيد والمأمون والمنصور من الخلفاء الذين عاصروهم[1].

6.1 موضوعات التوقيعات

نظرا لأن هذا الجنس الأدبي مختصٌ بأُولي الأمر والنهي في الدولة وكانت الرقاع تُعرض على رأس الدولة أو الوالي ومن يوقع باسمه؛ فإنه من الطبيعي أن تكون قد شملت الكثير من نواحي الحياة السياسية والإدارية التي تتعلق بالدولة كتعيين الولاة وعزلهم وإدارة شؤون الجيوش والمعارك والفتوحات المنطلقة في أرجاء الدولة الإسلامية والقضايا القضائية التي يُلجأ فيها إلى صاحب الأمر عندما يشعر أحد أفراد الرعية بالظلم الذي لحق به خاصة إذا كان هذا الظلم من أحد الولاة أو الأعيان المتنفذين من أقارب السلطان، فلا يجد المتظلم طريقة إلا رفع قضيته في رقعة إلى الخليفة حتى يرفع عنه الظلم وينصفه من الذي سلبه حقه، وفي الحقيقة فإن التوقيعات تعكس هنا وجها مشرقا من أوجه الحكم الإسلامي عندما يقف الخليفة إلى جانب المظلوم ويعيد إليه ما سلب منه بغير وجه حق.

وكذلك نجد إن التوقيعات قد شملت الجانب الاقتصادي كدفع الأعطيات للقادة والولاة والمستمنحين وأصحاب العالة والفقراء ويمثل أكثر الجوانب إيجابية في مثل هذه التوقيعات تلك التي كانت تأمر بدفع الأموال للعلماء الذي يعكسون الوجه الحضاري المشرق للأمة إغناء لهم عن مسألة الناس وإبعاد العوز عنهم للتفرغ للعلم، كذلك نجد أن التوقيعات قد شملت الموضوعات الاجتماعية الخاصة كالتوقيعات بين الآباء والأبناء

---

[1] للاطلاع على هذه التوقيعات انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 276/2 وما بعدها

وبين الأصدقاء والأخوان[1]، ويمكن تصنيف مضامين التوقيعات بشكل عام إلى المواضيع التالية:

أولا: التوقيع في شؤون المتظلمين

تشمل هذه الطائفة من التوقيعات شؤون المتظلمين من أفراد الرعية الذين يرفعون ظُلاماتِهم إلى رأس الدولة عندما يشعرون بالظلم من الولاة والقادة الذين تغريهم السلطة أحيانا بالتعدّي على الناس ويغتصبون حقوقَهم كسلب الأراضي والضّياع أو التأخير في صرف الأرزاق والمُستحقّات، وفي الحقيقة فإن هذه الطائفة من التوقيعات تعكس وجها مُشرقاً من وجوه الحكم الإسلامي في الوقوف مع الضعيف أمام من أغراهم سلطانُ الدولة في التعدّي على أملاك الآخرين إذ يجد المتتبع لهذه التوقيعات إن الخليفة كان يقف دائما مع المظلوم حتى يستوفيَ حقّه ممَن ظلمهُ مهما كان هذا الحقُ كبيرا، فقد روت إحدى التوقيعات الطويلة إن أحد الناس وفد على المأمون مع أصحاب الحوائج فجعلَ يتكلّمَ في حوائجه والمأمون يقضيها وذكر أراضيا وإقطاعيّاتٍ كانت له أُخذت منه وغُلب عليها،فردَّها عليه المأمون جميعها حتى بلغت قيمتُها ألف ألف درهم[2].

لكثير من التوقيعات في هذا المجال اشتهرت و ذهبت مذهبَ المثل بين الموقعين حتى نجدها أكثر التوقيعات ترددا بين الموقعين مثل توقيع الخليفة عمر بن عبد العزيزإلى أحد عمّاله" أمّا بعد فقد كثُر شاكوك، وقلّ شاكروك،فإمّا اعتدلت وإمّا اعتزلت، والسلام "[3]، فقد وقّع به الكثيرون من الموقعين كالمأمون والمنصور ويحيى البرمكي وغيره، وكذلك توقيع المنصور فقد " رفع إليه رجل قصة في شكاية من

---

[1] للاطلاع على نماذج من هذه التوقيعات انظر صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 3/، 467،454، 469.

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،1/104

[3] المرجع نفسه،1/ 41

بعض عماله فوّقع في ظهرها :اكفني أمره وإلا كفيته أمرك "[1]، فقد تعددت نسبته كما مر سابقا.

ثانيا ــ التوقيعات في شؤون العمال والولاة والوزراء وقادة الجيوش

استأثرت هذه المواضيع بالعدد الأكبر من التوقيعات، وهي تتناول مضامين كثيرة كتعيين الولاة على الأقاليم المختلفة، أو عزلهم عندما يرى الخليفة ذلك لسبب ما مثل توقيع المنصور (ت158هـ) إلى عامله على أرمينية بعد أن أخبره أن الجند قد شَغَبُوا عليه وطلبوا أرزاقهم وكسروا أقفال بيت المال وأخذوا ما فيه " اعتزل عملنا مذموما فلو عدلت لم يشغبوا، ولو قويت لم ينهبوا"[2]، أو إرشادهم إلى سياسة معينة في معاملة الرعية ومثال ذلك توقيع المهدي(ت169هـ) فقد " وقَّع إلى صاحب خراسان، وكتب إليه يخبره بغلاء الأسعار: خذهم بالعدلِ في المكيالِ والميزان"[3]، فهذا التوقيعُ يبين لهذا الوالي كيفية التعامل مع الرعية في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وهي بلا شك تعكس جانبا حضاريا من سياسة الخلفاء للرعية وإرساء قواعد الحكم الصحيح العادل الذي يرضي الجميع ويحفظ للدولة هيبتها عند هم، ومن التوقيعات لقادة الجيوش ما ورد عن المنصور إلى أحد قواده ركب محظورا" يا هذا إن كان رأسك أثقلك خففنا عنك "، وجليٌّ ما في هذا التوقيع من حزم وشدة تناسب التعامل مع قادة الجيوش الذين ربما تغريهم الانتصارات والفتوحات بالتمرد على الدولة ومحاولة الاستقلال[4] بينما لا نجد هذه الشدة في التواقيع التي تناولت شؤون الناس البسطاء أو أمور الرعية إلا في بعض الأحيان القليلة التي يرى فيها الخليفة أن الشدّة مناسبة للتعامل مع فئةٍ معيَّنة، مثل توقيع الرشيد لعامله على المدينة المنورة" ضع رجليك على رقاب أهل هذا البلد فإنهم

---

1 المرجع نفسه 1/ 59

2 المرجع نفسه 60/1

3 المرجع نفسه، 67/1

4 كما حدث مثلا مع القائد الكبير قتيبة بن مسلم الباهلي رحمه الله عندما أراد أن يستقل ببلاد ما وراء النهر التي فتحها .

أطالوا ليلي بالسهاد"[1]، ويطول بنا الكلام لو أردنا تتبع هذه الموضوع من التوقيعات فقد أخذ نصيب الأسد من مجمل التوقيعات ويعتبر الموضوع الرئيسي فيها.

ثالثا: التوقيعات في شؤون الكتاب

تعبر وظيفة الكُتّاب من أهم الوظائف في الدولة الإسلامية وأكثرها حساسية، إذ إنهم لسان الدولة في مخاطبة الآخرين، ووسيلة الاتصال بينها وبين الأطراف الأخرى، سواء في الداخل أم في الخارج، ومن هنا نجد أن عددا كبيرا من التوقيعات توّجه إلى هؤلاء الكتاب، ومن أمثلة ذلك ما ورد في توقيع يحيى ابن جعفر البرمكي إلى كتّابه يحضهم على التجويد وعدم الوقوع في اللحن حتى تصبح كتبهم وكأنها توقيعات:" ليكن كلامكم في كتبكم مثل التوقيع"[2] .

رابعا ـ التوقيعات في شؤون المتكسبين وطالبي العون (المستمنحين)

كانت دارُالخلافة أو الوالي بما تحتويه من أموال هدفا لكثير من أفراد الرعية الطامعين في الأعطيات فيرفعون رقاعهم لتصلَ إلى صاحب لأمر في ذلك، وفي الحقيقة فإن هؤلاء يقسمون إلى فئتين، منهم من يطلب باسم القبيلة سواء أكان ذلك بطلب الأعطيات أم برفع الخراج عنهم فترة من الزمن، ومن ذلك ما وردعن المهدي فقد" وقّع في قصة قوم أصابهم قحط: يُقدر لهم قوت سنة والسنة التي تليها "[3]، أو الإعفاء من الخراج مثل ومن ذلك ما ورد عن المأمون فقد " رفع إليه أهل السواد قصة إتيان الجراد على غلاتهم، فوقع فيها : نحن أولى بضيافة الجراد من هؤلاء، فليحط عنهم نصف الخراج"[4]، والفئة الأخرى أولئك الذين يكون مطلبهم فرديا كما عند الشعراء وهؤلاء لا يُجاب طلبهم في كثير من الأحيان لعلم صاحب الأمر بعدم أحقيتهم في أخذ الأموال، ومن ذلك توقيع جعفر بن يحيى البرمكي فقد " وقّع في قصة مستمنِح

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 75/1

[2] المرجع نفسه،302/2

[3] المرجع نفسه 69/1

[4] المرجع نفسه 105/1

قد كان وصله مرارا" دع الضَّرعَ يدرُّ لغيرك كما درَّ لك"[1]، وأحيانا يلجأ هؤلاء إلى التزوير في عذد من يعيلون حتى يحصلوا على مبالغَ أكثر فيتفاجؤون بأن الخليفة يعلم ذلك التزوير[2] ولا كون نتيجَة ما أقدموا عليه إلا التوبيخ والازدراء، أما إذا كان الأمر يتعلق بحاجة حقيقية فلا مانع من أن يأخذ المحتاج قدرَ ما يسد حاجته من بيت مال المسلمين، ومن ذلك توقيع المَهدي لأحد الغارمين" خذ من بيت مال المسلمين ما تقضي به دينَك، وتقرُّ به عينك" [3].

وقد يكون من هؤلاء أحيانا أحد العلماء الذين ساءت أحوالهم وغلبهم الدَّين لتفرغهم للعلم أو لإنفاقهم على الفقراء وسخائهم في بذل أموالهم وفي هذه الحالة فإنه سرعان ما يستجيب الخليفة أو صاحب الأمر إلى تلبية طلبه ومنحه ما طلب وأكثر تقديرا لمكانته وعلمه ويتولى الإجابة عن رقعته بنفسه فقد وقع المأمون بخطه عندما كتب إليه الواقدي يشكو غلبة الدين:" أنت رجل فيك خلتان: السخاء والحياء، فأما السخاء فهو الذي أطلق يديك بما ملكتَ، وأما الحياء فهو الذي حملك على ذكر بعض دينك دون كلّه، وقد أمرنا لك بضعف ما ذكرت، فإن كنا قصرنا عن بلوغ حاجتك فجنايتك على نفسك، وإن كنا بلغنا غايتك، فزد في بسط يدك...."[4]، وهذا بالتأكيد يعكس جانبا مهما من جوانب الحضارة الإسلامية التي أهتمت بالعلم والعلماء ووفرت لهم حياة كريمة مما ساهم في ازدهار الحياة العلمية .

خامسا ــ التوقيعات في شؤون الوشاة " المتنصحين "

التقرب إلى أصحاب الشأن والسلطة ونيل ودّهم ورضاهم أمرٌ بديهي وغاية يسعى إليها أغلب الناس، سواء أكان ذلك بالطاعة والإخلاص في العمل أو التفاني في

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 296/2

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب انظر التوقيع التاسع والأربعين من توقيعات المأمون ص110

[3] المرجع نفسه ص69

[4] المرجع نفسه ص107، 108

الخدمة إلى غير ذلك من أمور، لكن هناك فئة من الناس أرادت أن تصل إلى هذا التقرب من غير عناء وجهد وذلك عن طريق الوشاية والنميمة وتتبع سقطات الناس في حق صاحب الأمر وإيصالها له والمبالغة فيها، والمُلفت للنظر إن التوقيعات في شأن هؤلاء قد أخذت حيزا كبيرا من عدد التوقيعات مما يدلُّ على انتشار هذا السلوك عند عدد كبير من الناس الذين تُتاح لهم فرصة الالتقاء بأصحاب الأمر والنهي ولكن مع ذلك الانتشار فإنه لم يكن نصيبُهم إلا التوبيخ واللّوم على ما قاموا به وذم هذا السلوك، ولعلَّ توقيع الوزير طاهر بن الحسين الخزاعي يلخص نظرةَ أصحابِ الشأن إلى هؤلاء فقد وقع في قصة ساعٍ" لا يُلتفت إليه "[1]،وهذا النوع من التوقيعات نجده قد بدأ مع البداية المبكرة لفن التوقيعات فأولُ ما ورد من هذه التوقيعات توقيع الخليفة عمر بن الخطَّاب ــ رضي الله عنه ــ فقد " رَفَع رجلٌ إلى عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ رُقعة يسعى فيها ببعض أصحابه، فوقَّع فيها : تقربتَ إلينا بما باعدك من الرحمن، ولا جواب عندنا لمن آثرنا عليه"[2]، ومن أجمل التوقيعات التي تناولت هذا الموضوع وتدل على احتقار هذا السلوك في جميع الثقافات وعند جميع الأجناس ما ورد عن أردشير*،" فقد كتب إليه متنصح: إن قوما اجتمعوا على سبك،ــفأجابه على رقعته ــ إن كانوا نطقوا بألسنةٍ شتى، فقد جمعتَ ما قالوه في وَرقتك فجرحك أعجب، ولسانك أكذب "[3]،فاردشير ينكر على هذا الساعي ما قام به من سعاية ووشاية،وهو بنظره أشد جرما منهم لأنه جمع ما قالوه متفرقا من شتم في ورقته فكأنه يحمل خطأهم كلِّهم،وقد وقف الموقعون المسلمون من الوشاة والسعاة موقفا مشابها لما ورد عن اردشير، بل عدوا، قبول الوشاية شراً منها لأن الواشي يقف دوره عند الإخبار والسعاية وصاحب الأمر إن أخذ بها وقبلها فإنه يضعها موضعَ التطبيق وهذا أكثرُ ضررا من

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ص229

[2] المرجع نفسه،ص231

* مؤسس الدولة الساسانية وأشهر ملوكها وحّد الفرس في كيان سياسي سنة226م، نقلا عن التوقيعات الفارسية ص123

[3] التوقيعات الفارسية ص123

الوشاية نفسها وتشجيع عليها، فقد وقّع المأمون في قصّة ساعٍ ــ والذي نُسب أيضا إلى الفضل بن سهل السرخسي والحسن بن سهل السرخسي ــ :" ونحن نرى قبول السعاية شرّا منها، لأن السعاية دلالة والقبول إجازة، وليس من دلَّ على شيءٍ كمن قبله وأجازه، فإنه لو كان في سعايته صادقا لكان في صدقه آثما،إذ لم يحفظ الحرمة ولم يستر العورة "[1].

سادسا ــ التوقيع في رسائل الاستعطاف

كثيرا ما يلجأ المساجين أو الهاربون والمتمردون على الدولة إلى رأس الدولة طلبا للمغفرة، فيكتبون رسائل استعطاف يطلبون فيها العفو والصفح عنهم، وبالطبع فإمّا أن يستجيب الخليفة لذلك الاستعطاف ويأمر بإطلاق ذلك السجين أو لا يستجيب وذلك حسب نوع الذنب الذي ارتكبه المُستعطِف، ومن أشهر هذه الرسائل ما كان يكتبه يحيى بن خالد البرمكي وهو في سجنه إلى الرشيد بعد ما يعرف بنكبة البرامكة، وقد أورد المؤلفان الكريمان في جمهرة تواقيع العرب خمس رسائل من هذه الرسائل ولم يستجب لأيٍّ واحدة منها ومثالها " كتب يحيى بن خالد البرمكي وهو في الحبس للرشيد يستعطفه: إن كان الذنب يا أمير المؤمنين خاصا، فلا تمعن في العقوبة، فإن الله تعالى يقول : "[2]ولا تَزِر وازرةٌ وِزرَ أخرى"، فوقع الرشيد في رفعه:" قُضي الأمرُ الذي فيه تستفتيان "[3].

ومن رسائل الاستعطاف أيضا ما بعث به أبو العتاهية إلى الرشيد أيضا فقد " حبس الرشيدُ أبا العتاهية، فكتب إليه من السجن (الكامل):

تفديك نفسي من كال ما كرهت　　　نفسُك إن كنتَ مذنبا فاغفر

يا لـــــيت قلبي مُصورٌ لك ما　　　فيه لِتَستيقن الذي أُضمر"[4]

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،ص314

[2] الأنعام، آية 164

[3] يوسف، آية 41

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 1/ 82

وهي رقعة طويلة كان نتيجتها أن أطلق الرشيد سراح أبي العتاهية من السجن.

ومن أكثر هذه التوقيعات تأثيرا والتي جاءت في سياق الاستعطاف والعتاب الرقيق رقعة إبراهيم بن العباس الصّولي التي كتبها إلى محمد بن عبد الملك الزّيّات بعد أن نكبه وضمنها أبياتا رقيقة تُشعر بمدى النكبة وخيبة الأمل التي كان يعاني منها، ومن هذه الأبيات (المتقارب):

" وكنتَ أخي بإخاءِ الزمانِ فلمّا نَبَا صرتَ حربًا عَوَانا

وكنتُ إليكَ أذمُّ الزمــانَ فأصبحتُ فيك أذمُّ الزمانا

وكــنتُ أعدك للنـــــائبات فها أنا أطلب منك الأمانا

فما كان من ابن الزيات إلا أن وقع : ارجع مذموما لا حاجةَ بنا إلى أخوتك ولا صداقتك ولا للاستعانة بك"[1]

وكذلك وردت توقيعات ضمن غرض الاستعطاف في مواضيعَ خاصة بعيدة عن شؤون الحكم والسجون وهي تلك التي تناولت هجران الحبيب والتذلل له لكي يعفو ويصفح عن المُحب وهي تكشفُ عن جوانب من الحياة الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك العصور،ومن أمثلة ذلك توقيع زاد مهر جارية المنصورية جوابا لرقعة أبي علي التنوخي إذ بعث إليها يعتذر عن ما وصلها من كلام يبدو أنه نُسِب إليه " يا سيّدة عبدها، والله إن الذي بلغك باطلٌ، لكنني أعترف به طاعة لك"[2]، وضمن رقعته مقطوعات شعرية في الاعتذار وطلب العفو, فوقعت على ظهر رقعته" مالك تغم نفسك وتتنطع في كتب الأشعار؟ وجّه إليَّ بالغلالة وقد اصطلحنا"[3].

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 325/2

[2] المرجع نفسه، 480/3

[3] المرجع نفسه، 480/3

سابعا ــ التوقيعات في الشؤون الخاصة

على غير المفهوم العام للتوقيعات والتي تناول بشكل أساسي الأمورَ الرسمية في إدارة شؤون الدولة الإسلامية وقضايا الرعية، نجد أن بعض التوقيعات قد تناول موضوعاتٍ خاصةً بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء والأخوان وهي من الأمور التي تعكس انتشار هذا الفن وتجذرّه في جميع مناحي الحياة، إذ لم يعد مقتصرا على الأمور الرسمية ومسائل الحكم والنظر في المظالم وشؤون القادة والجيوش.

ومن تلك التوقيعات توقيع الرشيد إلى ابنه المأمون عندما علم بأنه يقول الشعر " يا بُني: ما أنت والشعر؟! أما علمت أن الشعر أرفع حالات الدَّني وأقل حالات السَّري، والمسير إلى ثلاث إن شاء الله "[1]، فهذا التوقيع وإن جاء ضمن إطار رسمي إلا إنه تناول موضوعا خاصا بين الأب وابنه ونصحه له بترك الشعر الذي لا يناسب علية القوم .

ومن التوقيعات التي تناولت الموضوعات الخاصة تلك التي كانت تدور بين الكتاب والشعراء، وتتناول أمورا خاصة كتبادل الهجاء أو إبداء آرائهم في أشعار بعضهم ومن ذلك توقيع الشاعر أبي العيناء البصري إلى ابن مكرم حين كتب إليه"لستُ أعرف طريقا للمعروف أحزنَ ولا أوعر من طريقك إليه،لأنه ينضاف إلى حسب دنيء ولسان بذيء وجهل قد ملك عنانك .

فكتب إليه أبو العيناء في أسفل رقعته (الطويل):

وأنت رعاك الله فينا فإنما مدحتَ بفضل ضعفُه فيك يوجد"[2]

فالتوقيع قد تناول موضوعا خاصا هو تبادل الهجاء بين الأديبين .

ومن طريف التوقيعات التي تناولت هذه الأمور الخاصة توقيع الوزير أبي علي ابن يحيى بن خاقان فقد" عُرضت على الوزير الخاقاني رقعتان: إحداها عن بعض الجند في استطلاق ما تأخر من رزقه، والأخرى من بعض حُرمته تستأذنه في دخول الحَمّام،

---

[1] المرجع نفسه، 84/1

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 2 /454

فوقّع تحت رقعة جُرمته ـ وعنده أنها رقعة الجندي ـ: قد حظر أميرُ المؤمنين ذلك، فلا سبيل له ! . ووقع تحت رقعة الجندي: إذا خلونا كان الحديث شفاها، إن شاء الله"[1]، فهذا التوقيع فضلا عن طرافته يعكس ـ كما أسلفت ـ انتشار هذا الجنس الأدبي وانزياحه عن مجاله الأصلي ليتناول مواضيع بعيدة عن شؤون الحكم والأمور الرسمية ليتناولَ موضوعا خاصا بين المرأة وزوجها، ومن المحتمل أن الكثير من مثل هذه التوقيعات التي تتناول الموضوعات الخاصة قد أُهملت و لم تلق عناية من الدارسين كما في التوقيعات الرسمية .

7.1 أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة

تميزت اللغة العربية، لغةُ القرآن الكريم، بمرونة فائقة وقدرة كبيرة على توليد معان جديدة وملائمة تسمح للمتكلم بالتركيز على معنى دون غيره، مهما كان الفرق دقيقا بين تعبير وآخر، وذلك بعدة أساليب تبدّت في استخدام أهل اللغة، ومن أكثر هذه الأساليب بروزا وفاعلية في توليد المعاني الجديدة أسلوب التقديم والتأخير، فمن المعروف أن النحاة استقرأوا الكلام العربي من ألسنة الفصحاء ضمن شروطهم المكانية والزمنية المعروفة ووضعوا أصولا لتنظيم عناصر الجملة العربية الاسمية والفعلية تنطبق على غالبية الأشكال اللغوية ومن هنا فإن أيّ انزياح عن هذه الأصول لا يأتي إلا لفائدة يريدها المتكلم ولحاجة في نفسه تقتضي تقديم هذا العنصر دون غيره مع الاهتمام بالعناصر الأخرى ولكن بدرجة أقل وهذا ما أشار إليه جميع الدارسين قدماء ومحدثين؛ فقد أشار سيبويه في الكتاب " كأنهم يقدمون الذي هم بيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم" وتتجلى فاعلية التقديم والتأخير في إعطاء اللغة جدة وآفاقا واسعة للتعبير عن المعنى ما يكسب التركيب الدقة في تصوير مواطن الشحن العاطفي"[2].

---

[1] المرجع نفسه 356/1

[2] فاضل السامرائي،التعبير القرآني، 38

وقد أدى هذا الأسلوب دوراً كبيراً في الإعجاز القرآني البياني فالكثير من آيات القرآن الكريم تجلى إعجازها بتقديم لفظ على آخر ضمن السياق القرآني لذا انصرف اهتمام كثير من الدراسين إلى دراسة هذا الأسلوب اللغوي في القرآن الكريم واستجلاء وجوه الإعجاز فيه، والمتأمل لهذه الدراسات يجد أن شواهد القرآن الكريم، قد شكلت المصدر الأول لشواهد هؤلاء الدارسين وهذا واضح عند الجرجاني، فغالبية شواهده من القرآن الكريم مع عدم إغفال المصادر الأخرى كالشعر والأمثال. وكذلك الحال عند الزمخشري في تفسير الكشاف، والقزويني في الإيضاح، والسكاكي في مفتاح العلوم، وتابعهم في ذلك معظم الدارسين المحدثين " فهذه الحقيقة نراها جلية واضحة في أفصح الكلام وأعلاه ــ أعني القرآن الكريم ــ كتاب الله تعالى "فقد يأتي بالجملة على أصلها، وقد يقدم الكلمة على الكلمة أو يقدمها على الكلمتين، أو يقدمها على الجملة كلها ولكل ذلك سبب وقصد"[2]، والتقديم والتأخير أسلوب نحوي تحكمه قواعد النحاة التي استخرجوها من كلام العرب لترتيب الجملة في اللغة العربية مبينين الوجوه الجائزة منه والوجوه الممنوعة وكذلك التقديم الحسن والتقديم القبيح تبعا لما تقتضيه طبيعة اللغة، فسيبويه وإن لم يفرد فصلا للتقديم في الكتاب إلا أننا نجد فيه القواعد مبثوثة عن التقديم والتأخير الجائز والممنوع من وجهة نظر نحوية عند الحديث عن الأبواب النحوية المختلفة؛ فعند ذكر المبتدأ مثلا يَتحدَّث عن قواعد تقديمه وتأخيره دون إغفال بعض الإشارات لفوائد التقديم البلاغية. ومن النحويين الذين فصلوا القول في التقديم والتأخير ابن جني في الخصائص ففي باب شجاعة العربية عقد فصلا عن التقديم ذكر فيه التقديم الجائز وفصّل القول في التقديم الممنوع[1]، ولست هنا بصدد تفصيل آراء ابن جني في التقديم التي ستأتي لاحقا، لكن التقديم والتأخير لا يقف عند حدود النحو بل يعتبر من أكثر الأساليب اللغوية البيانية التي درسها البلاغيون، وكل من عنى بدراسة بجوانب البيان في أي نص من النصوص وعلى رأسها القرآن الكريم. ودراسة الجرجاني في

---

1 المرجع نفسه،ص39

2 ابن جني الخصائص،2/ 159

دلائل الإعجاز تمثل قمة الدراسات التي تناولت هذا الجانب، وكل من أتى بعدها لا بد له أن يستفيد منها، بل إنها شكلت الدرس الأول الذي يجب أن يتقنه كل من تحدثه نفسه بدراسة هذا الأسلوب، وكذلك من الذين عنوا بهذا الأسلوب عناية فائقة الزمخشري في تفسير الكشاف الذي اعتمد على النحو فيه كثيرا وكذلك الفراء في معاني القرآن وسأقدم– إن شاء الله– وقفة عند موقف كل من الدارسين الذين كانت لهم مواقف مُميزة من هذا الأسلوب.

ولكن وقبل الإشارة إلى مواقف العلماء القدماء والدارسين المحدثين لا بد من التوقف عند قضية أشار إليها كثير من الدارسين المحدثين وهي الفرق بين تناول النحويين وتناول البلاغيين لهذه الظاهرة أو ما أستطيع أن أسميه مأخذاً لهؤلاء الدارسين على النحويين؛ كونهم لم يتتبعوا الأغراض البلاغية للتقديم والتأخير وخاصة عند الحديث عن دراسة الجرجاني وتفصيله العميق للمعاني المستفادة من التقديم والتأخير، يقول محمد زكي العشماوي " وعلى هذا لم يقف الجرجاني بالتقديم والتاخير عند الحدود التي وقف عندها النحويون، بل تتبع المعنى في التراكيب المختلفة لرصد أدق الفروق والأغراض البلاغية "[1]، وكذلك تقول ابتسام محمد حمدان " ومع ذلك لم يستطع النحويون تتبع دقائق المعنى كما فعل الجرجاني إذ إنهم لم يدركوا الدلالات الإضافية التي ترتبط بظروف المقام وبسياقات معينة، وبتوترات خاصة بالمتكلم والمخاطب"[2]، فهؤلاء الدارسون وغيرهم يتضح من كلامهم مأخذهم على أهل النحو عدم اهتمامهم بالفوائد البلاغية للتقديم والتأخير وعدم تفريقهم بين المعاني الدقيقة التي يؤديها هذا التقديم، وهذا الكلام ليس بخطأ ولكنه ليس بصحيح أيضا ولا يطلق على عواهنه هكذا.

والقضية ــ في رأيي ــ يمكن أن تعلل على غير هذا، فالنحويون وإن لم يشيروا إلى هذه الفروق الدقيقة في مؤلفاتهم ولم يفصلوا القول فيها – كما نجد عند سيبويه مثلا وابن جني ــ إلا أن ذلك ليس لعدم إدراكهم لهذه الفروق والفوائد التي يؤديها التقديم

---

[1] محمد زكي العشماوي، قضايا النقد الأدبي 212ـــ213

[2] ابتسام محمد حمدان ـــ الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني، 54

إنما يعود ذلك إلى طبيعة عمل النحوي إذ ليس من وظيفته تتبع المعاني الدقيقة التي تنتج عن بعض الأساليب النحوية كما نجد في الدراسات البلاغية.

أولاً :التقديم والتأخير في دراسات القدماء

التفت كثير من العلماء القدماء إلى موضوع التقديم والتأخير وأولوه عناية خاصة في مؤلفاتهم وبحوثهم، سواء أكان ذلك بملاحظات متفرقة أم إفراده ببحث مستقل، كما نجد عند ابن جني مثلا، وفيما يلي نبذة عن نظرة كل من هؤلاء الدارسين لهذا الأسلوب.

أولا: التقديم والتأخير عند سيبويه[1]

لم يفرد سيبويه في الكتاب حديثا منفصلا عن التقديم والتأخير، إنما وردت بعض الملاحظات المتفرقة أثناء حديثة عن الأبواب النحوية، وتكاد تكون إشارته إلى العناية والاهتمام عند تقديم المفعول به هي أشهر ما يتناقله الدارسون ويشيرون إليها ومن ذلك ما نقله عنه الجرجاني عن حديثه عن الفاعل والمفعول " كأنهم يقدمون الذي ببيانه أهم لهم وَهُم بشأنه أعلى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[2] ويُفهم من ملاحظاته أنه يؤكد ضرورة اختلاف المعنى عند هذا التقديم ووجود معنى في ذهن المتكلم دعاه إلى مثل هذا التغيير عن الأصل مثل إشارته لفائدة أخرى للتقديم وهي التنبيه في باب المفعول" إذا قدم فرفع بالابتداء وبني الفعل الناصب له عليه " كقولنا "ضربتُ عبدالله " و"عبدُالله ضَربتُه" قال : إنما قلت عبدالله فنبهت له ثم بنيت عليه الفعل[3].

---

[1] أشار بعض الباحثين إلى ملاحظات الخليل بن أحمد الفراهيدي عن التقديم والتأخير ـــأستاذ سيبويه ـــ لكنها تبقى في مجال الملاحظات البسيطة عند حديثه عن تقديم الخبر في مثل "قائم زيد" فهو يستقبح مثل هذا التقديم باعتبار " قائم " مبتدأ،ويجيزه على اعتباره خبرا مقدما،(حميد أحمد العامري، التقديم والتأخير في القرآن الكريم،ص12).

[2] سيبويه، الكتاب، 143/2

[3] ـــالمرجع نفسه،143/2

ثانيا ـ التقديم والتأخير عند ابن جني

افرد ابن جني في الخصائص بابا خاصا للتقديم و التأخير وذلك ضمن باب" شجاعة العربية "، وقد تناول هذه الظاهرة من وجهة نظر نحوية خالصة، لا نجد فيها أثرا للناحية البلاغية فيها وقد قسم التقديم في ذلك الدراسة إلى قسمينن التقديم الجائز الذي عبر عنه بالتقديم الذي يقبله القياس والتقديم الذي يسهله الاظطرار، ويتضح من دراسته أنه يقصد بالتقديم الذي يقبله القياس التقديم المتفق على جوازه من قبل الجمهور، ويُتبين ذلك من الأمثلة التي طرحها له، " مثل تقديم المفعول به على الفاعل وعلى الفعل والفاعل تارة أخرى[1]، أما لتقديم الذي يسهله الاضطرار فهو الذي يحتاج إلى تأويل ليستقيم والقاعدة النحوية ويبدو للوهلة الأولى مخالفا لها، وهو ما عبر عنه أحيانا "بالقبيح" ومن ذلك تقديم الاسم المميز " ومما يقبح تقديمه الاسم المميز" وهو ما وصفه أحيانا بالتقديم المكروه[2].

ثالثا : التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني

من البديهي أن يُعني صاحب نظرية النظم بالأساليب التي تتناول إعادة ترتيب الكلمات ونظمها لخدمة المعنى، ومن أهم هذه الأساليب إن لم يكن أهمها أسلوب التقديم والتأخير، لذا مثلت دراسة الجرجاني لأسلوب التقديم والتأخير نموذجا تطبيقيا لمرونة العربية واتساعها، وبينت قدرتها على توليد معان جديدة تسمح للمتكلم بالتركيز على المعنى الذي يريد بدقة ويسر، وذلك عن طريق تغيير مواضع الكَلِم وإعادة ترتيبها بما يتفق والغرض الذي يريده، مشيرا في الوقت نفسه إلى ما ينتج عن ذلك من جمالية للغة تحتاج من المتلقي أن يبذل جهدا لاستخراج ذلك المعنى اللطيف، ومن هنا نجد أن الجرجاني يقرر قاعدة في هذا المجال هي أن الانزياح عن الأصل لتوليد نمط مختلف لا يمكن أن يكون عبثا رافضا تعليل ذلك بالعناية أو للضرورة الشعرية "واعلم أن من

---

[1] ابن جني، الخصائص،2/ 158

[2] المرجع نفسه، 154/2

الخطأ أن يُقسيم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره فيُجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض. وان يُعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب "[1]، ومن هنا كانت دراسته تطبيقية على أمثلة من القرآن الكريم والشعر والكلام العربي بكافة أنواعه، متجاوزا ما ذكره النحويون من فوائد ظاهرية للتقديم كالاهتمام والتنبيه ــ كما عند سيبويه ــ .

وقد قسم الجرجاني التقديم والتأخير من وجهة نظر نحوية إلى نوعين هما[2] :

أ ــ التقديم على نية التأخير وهو التقديم الذي تحتفظ فيه الكلمة المقدمة بموقعها الإعرابي مثل تقديم المفعول به كما في قول الشاعر:

ب ــ التقديم لا على نيّة التأخير وهو التقديم الذي يتغير فيه موقع الكلمة الإعرابي مثل تقديم ما كان أصله فاعلا مثل:

عليٌّ جاء من المدرسة.وسيأتي تفصيل آراء ابن جني في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

رابعا ــ التقديم والتأخير عند الزركشي

قدّم الزركشي في البرهان دراسة قيمة عن التقديم والتأخير مبيناً أسبابه وقد ساقها من وجهة نظر بلاغية تعتمد على المعاني التي يفيدها.

أولاً: أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وهو بذلك المتقدم الواجب كتقديم الفعل على الفاعل وتقديم الاسم الموصول على الصلة.

ثانياً: أن يكون في التأخير إخلال بالمعنى كقوله تعالىً" وقال رجلٌ مؤمن من آلِ فرعون يكتمُ إيمانَه"[3] فلو أخر " من آل فرعون" لظُن أن الرجل يكتم أيمانه خوفاً من آل فرعون.

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص86

[2] المرجع نفسه،ص 83 ــ 84

[3] غافر، آية28

ثالثاً : أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة مثل قول تعالى " آمنا برب هارون موسى"[1]

رابعاً: للعظمة والاهتمام فيقدم ماهو أول بالتقديم من غير من المذكورات مثل قوله تعالى" وأطيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكم "[2].

خامساً: أن يكون الخاطر ملتفتا إليه والهمة معقودة به " وجعلوا للهِ شركاءَ الجنَّ "[3]حيث قدم لله لأن الخاطر ملتفت إليه ومشغول به، ويبدو لي أن هذا الغرض شبيها بالغرض السابق.

خامساً: أن يكون التقديم لإرادة التعجب مثل قوله تعالى " وجعلوا لله شركاءَ الجن" حيث قدم المفعول الثاني على الأول للتعجب من أن يكون لله شركاءُ.

سادسا: الاختصاص: أشار الزركشي إلى الاختصاص كغرض من أغراض ومثال ذلك قوله تعالى" إياك نعبد وإياك نستعين" وقوله تعالى " أغير الله تدعون إن كنتم صادقين* بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه "[4].

خامسا:التقديم والتأخير عند السهيلي

حاول السهيلي في ـــ نتائج الفكر ـــ أن يحصر أسباب التقديم بخمسة أشياء وهو بذلك كأنه يريد أن يشرح أويفصل ما أشارله سيبويه في الكتاب عن العناية والاهتمام اللذين بسببهما يستحسن التقديم، قال: ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع وإما بالرتبة وإما بالسبب، وإما بالفضل أو الكمال، فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد أو الفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك "[5] .

---

[1] طه، آية 70

[2] النساء، آية 59

[3] الأنعام، آية 100

[4] الأنعام، آية 40 ـــ 41

[5] السهيلي، نتائج الفكر 268

سادساً: التقديم والتأخير عند القزويني

تحدث القزويني عن تقديم المسند يأتي لتخصيص المسند إليه، يقول: " أما تقديمه ــ يعني المسند إليه ــ كقوله تعالى:" لكم دينكم ولي دين"[1]، وحمل عليها بعض الآيات القرآنية التي تقدم فيها الخبر كما في قله تعالى " لافيها غول ولاهم عنها ينزفون "[2] فهي تختلف عن خمور الدنيا التي تغتال العقول، فتقديم المسند هنا أفاد اختصاصه بها وثبوته في غيرها، فاغتيال العقول غير موجود في خمور الآخرة لكنه مثبت في خمور الدنيا، لذا عندما ذكر سبحانه وتعالى القرآن الكريم قال" لاريب فيه " فأخر المسند إليه لأنه لو تقدم هنا لأفاد ضمنا وجوده في الكتب الأخرى، إلا أنه أورد مثالا على الاختصاص أتفق معظم الدارسين على أنه لا يفيد الاختصاص وهو قولهم:"تميميٌّ أنا"[1]، فالمعنى الأقرب في هذا المثال هو الافتخار بأن ينسبَ المتكلِّمُ نفسَه إلى تميم لا الحصر، إلا أنّ أسلوب القزويني ــ كما يرى بعض الباحثين ــ كان متأثرا بالمنهج المنطقي والجدل مما فوت عليه فرصة إفهام الناس وتقريب المعاني البلاغية لهم " لكنه كان شغوفاً بالجدل والمعارضة مما فوت عليه هذه الفرصة، وادخله في متاهات المنهج المنطقي الفلسفي فأفسد عليه أبحاثه "[3].

سابعا :التقديم والتأخير عند الزمخشري

المتأمل لما قدّمه الزمخشري في مجال التقديم والتأخير يجد أنه تابع الجرجاني في نظرية النظم ودراسة المعاني الدقيقة التي تنتج عن إعادة ترتيب عناصر الجملة، وتعتبر دراسته لهذا الأسلوب تعتبر الحلقة الأهم بعد الجهد الرائع الذي قدمه الجرجاني" ويظهر أنه استطاع الاستفادة من منهجه وفكره، حيث قام بتطبيق الأفكار التي قدمها

---

[1] الكافرون، آية 5

[2] الصافات، آية 47

[3] انظر شرح الرضي على الكافية 107/1

[4] ابتسام محمد حمدان، الحذف التقديم والتأخير في شعر النابغة ص69

عبد القاهر في التقديم والتأخير"[1]، لكن الزمخشري وإن كان اعتمد على الجرجاني في دراسته، إلا أنه توسّع في المبادئ التي وضعها الجرجاني وحاول تفصيلها، فما يندرج تحت غرض واحد عند الجرجاني نجده مفصلا في دراسة الزمخشري؛ ولعلّ ذلك يعود إلى منهجه في التحليل والوقوف طويلا عند دقائق المعنى في الآيات "لقد كانت نظرة الزمخشري للتقديم والتاخير تتسم بالتأني والتعليل والتحليل الفني فلا تكاد تمر آية كريمة تشمل التقديم والتأخير إلاّ يدلي برأيه فيها "[2] فعند تناوله غرض الاهتمام مثلا نجد أنه يتوسع فيه ذاكرا أغراضا فرعية تندرج تحت هذا الغرض، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند حديثه عن التقديم في الاستفهام الذي يفيد الإنكار، فقد نص الجرجاني ــ كما مر ــ على " أن الهمزة تأتي للإنكار ويسلط عادة على ما يليها "[3] ويعضرب لها أمثلة دون تفصيل في أنواع هذا الإنكار، لكن الزمخشري يفصله إلى إنكار خالص وهو ما اقتصر فيه التقديم على إفادة الإنكار فقط ومثال ذلك قوله تعالى: " قل أغير الله أتّخذ وليا "[4]، وإنكار ممزوج بأغراض فرعية أخرى كالتعجب والتوبيخ كما في قوله تعالى " كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحيكم ثم إليه ترجعون "[5] أنها أفادت الإنكار مع التعجب .

---

[1] التقديم والتأخير عند اللغويين القدامى ومحدثين، مع تطبيق على سور من القرآن الكريم، حسن عبد الكريم شحود، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين 2002/2001

[2] حميد أحمد العامري، التقديم والتأخير في القرآن الكريم،ص42،وقد ورد عند بعض الباحثين آراء غير وجة النظر هذه ترى أن الزمخشري قد فاته الكثير من مواطن التقديم والتأخير في القرآن الكريم""الآن وقفات الزمخشري لم تشمل كلّ ما حواه النص القرآني من حالات ظاهرة الظاهرة البلاغية فكثيرا ما كان يمر بالتركيب تبهر بلاغته العقول وتشد الأسماع والنفوس فلا يتناوله بالتحليل متناسيا ما فيه من ثراء "(ابتسام محمد حمدان،الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة،ص68)،

[3] الجرجاني،دلائل الإعجاز،211

[4] الأنعام، آية 6

[5] البقرة، آية 28

8.1 التقديم والتأخير في الدراسات الحديثة(المنهج الوظيفي نموذجا)

يعتبر المنهج الوظيفي أحد المناهج التي تهدف إلى تبسيط النحو وتسهيل تعليم النحو وتيسيره من خلال التركيز على الوظائف (المعاني) التي تؤديها التراكيب النحوية داخل الجملة " فهو مذهب يفسر علاقة المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنها وظائف يؤديها بحسب ارتباطه بما قبله وما بعده " [1].

وفكرة التبسيط يؤكد عليها جميع الباحثين الذين يتناولون هذا المنهج ويتبنونه، وهم في ذلك يميزون بين مستويين من دراسة النحو، مستوى النحو الوظيفي وهو الذي يهتم بدراسة الوظائف النحوية لمكونات الجملة بعيداً عن الإغراق في المصطلحات والتأويلات والدراسة المتخصصة، وهو المستوى الذي يجب أن يتعلمه مستخدموا اللغة العاديون، كطلبة المدارس مثلا، فهؤلاء لا حاجة لهم بمعرفة الدراسة التفصيلية، فما يهمهم هو استخدام اللغة بشكل صحيح خالٍ من الأخطاء، واللحن، ومن أمثلة ذلك ما يطرحه عبد العليم إبراهيم في مقدمة كتابه "النحو الوظيفي " حول دراسة المفعول به والتي يذكر أنه يأتي في الدراسة المتخصصة ضمن ثمانية عشر باباً في النحو، كالاشتغال، والإغراء والتحذير والتنازع ...وغيرها، ويرى أن هذا التعدد يوقع الطالب في لبس ويشتت أفكاره، بينما لو درسه وظيفياً كونه مفعولاً به حيثما ورد، فإن في ذلك تيسير وتسهيل عليه واختصاراً لكثير من الأبواب النحوية التي تربكه[2].

أما المستوى الثاني فهو مستوى النحو التخصصي والذي لا غنى عنه بطبيعة الحال، لكنهم يرون أنه من الأحسن أن يقتصر على المتخصصين الذين تمرسوا على دراسة النحو وتفاصيلة .

وفكرة المنهج الوظيفي نادى به الكثير من الدارسين – وان لم يذكروا المصطلح بعينه – كما نجد عند إبراهيم مصطفى في إحياء النحو وقوله بإلغاء نظرية العامل، واعتبار علامات الإعراب دلالات على المعاني، وذلك لتبسيط دراسة النحو وتسهيلها

---

1 رشيد عبد الرحمن العبيدي، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص247 .

2 عبد الغليم إبراهيم،النحو الوظيفي، المقدمة.

على المتلقي[1]، وشبيه بذلك أيضاً ما قدمه تمام حسّان في كتابه " اللغة العربية مبناها ومعناها " والذي حاوله فيه أن يركّز على دور المعنى في دراسة النحو، معتبراً أن النحاة العرب وجهوا جل اهتمامهم إلى دراسة المبنى دون الاهتمام الكافي بالمعنى " ويفصح إلى جانب ذلك عن أنه أقام بناء هذا النموذج على أساس أن المعنى هو الغاية في ضبط العلاقة بين الشكل والوظيفة، منوها إلى أن النحاة العرب القدماء وجهوا جل عنايتهم لدراسة المبنى " (2) .

ورغم أن الهدف الرئيسي لهذا المنهج هو التيسير على طلاب النحو إلا أن إغراق بعضهم في توليد المصطلحات الجديدة وابتداعهم لها، خاصة عند أحمد المتوكل في كتابه "الوظائف التداولية " ساهم إلى حدٍّ كبير في صعوبة تناول بعض مؤلفاتهم، ودفع بعض الدارسين إلى انتقادهم واعتبار أنهم وقعوا فيما يحاولون التخلص منه، إذ إن مضمون هذه المصطلحات الجديدة التي يقترحها موجودة في النحو القديم يقول رشيد العبيدي بعد توضيحه لمفهوم النحو الوظيفي كما تطرحه الألسنية الحديثة: "والمعروف أن المصطلحات النحو العربي وضعت لهذا الغرض نفسه ليس غيره، فنحن نعرف الفاعل من وظيفته، داخل التركيب من قيامه بالفعل أو التصاقه به، أو وقوعه منه، أو اتصافه به، وهذه المسائل جميعها هي تفسيرات الفاعل للفعل"(3) وهو يرى أن لجوء بعض الوظيفيين إلى مثل هذا النوع من الاصطلاحات الجديدة قد ناقض رأيهم في منهجهم ألا وهو التبسيط، فبعدَ عرضه لنماذج من كتاب الوظائف التداولية ومقارنتها بنماذج من كتاب شرح ابن عقيل، يقول: "وهذا النوع من التفسير للجملة العربية– أي تفسير ابن عقيل– أكثر وضوحا، وأقل مصطلحات مما طلع به لنحو الوظيفي في الألسنة الحديثة"(4) .

---

[1] إبراهيم مصطفى،إحياء النحو،ص28

[2] محمد عطا موسى،مناهج الدرس النحوي، ص56 .

[3] رشيد العبيدي، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص 247 .

[4] المرجع نفسه، ص 249 .

وفي الحقيقة فإن رأي الباحث السابق له ما يؤيده، فالكثير من اصطلاحات النحو الوظيفي موجودة في النحو العربي القديم، وخير ما يمثل ذلك ما ذكره محمد عطا موسى عند عرضه لأفكار أستاذ المدرسة الفرنسية في النحو الوظيفي أندريه مارتينية يقول: " وهو يرى أن التراكيب الإسنادي يشمل على عنصرين: أحدهما يدل على مضمون أو حدث نسميه مُسْنَد، والثاني يدل على مشارك في الحدث نسميه المُسْنَد إليه"[1]، وهو نفس التفسير الذي نعرفه في النحو العربي .

وفي تحليلهم للوظائف التي تؤديها المفردات في الجملة يميز الوظيفيون بين نوعين من هذه الوظائف: وظائف خارجية (التداولية) وهي تتمثلُ في عدد من الصيغ هي:

1 وظيفة المبتدأ مثل: زيدٌ أبوه مريض، فزيد هنا تقع خارج المعنى الوظيفي للجملة (خارج نطاق الحمل)، أي أن المعلومة التي استخلصها المتلقي لا يدخل (زيدُ) في مضمونها لأنها تدخل في القاسم المشترك الإخباري بين المتكلم والمتلقي.

2 وظيفة الذيل، وهي وظيفة قريبة مما يطلق عليه "الفضلات" في النحو العربي القديم. كظرف الزمان والمكان والبدل والحال وغيرها .

3 وظيفة المنادى: " وهي وظيفة تستند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين" ويبدو لي أنهم لم يدرجوها ضمن الوظيفة السابقة لان أسلوب النداء يعتبر جملة وليس مكوناً مفرداً .

أما الوظائف الأخرى فهي الوظائف الداخلية وقسموها إلى قسمين : وظيفة البؤرة وهي تنقسم أيضاً إلى قسمين: "بؤرة مقابلة" وهي التي تحمل معلومة يتردد المتكلم فيها[2]، وتأتي في نطاق السؤال بالهمزة، كما في قولنا:

أحضَر محمَّد ؟

---

1 مناهج الدرس النحوي، 307 .

2 الوظائف التداولية، احمد المتوكل ص 28 .

و"بؤرة جديدة" وهي التي تحمل معلومة لا يعرفها المتكلم ويريد توضيحات عنها وهي تأتي في نطاق الأسئلة المصدرة بـــ "هل" .ونورد في ما يلي نماذج من الأمثلـــة التي طرحها أحمد المتوكل لتوضيح مفهوم البؤرة بنوعيها: بـــؤرة المقابلـــة وبـــؤرة الجديد"تعتبر "بؤرة" ما كتب بخط عريض"[1]:

1 عاد زيدٌ من السفر البارحة

2 حدثني زيدٌ البارحة عن مقالته (لا عن كتابه)

3 البارحة عاد زيدٌ من السفر

4 زيدٌ مسافر

5 إن زيدا مسافر

ونلاحظ من الأمثلة السابقة أن البؤرة هي المكِّون الحامل للمعلومة التي يريد المتكلِّم التركيز عليها في الجملة،وهي العنصر الأكثر بروزا في الجملة، بغض النظر عن وظيفتها التركيبية (النحوية)، فقد تكون ظرف زمان أو مكان أو جار ومجرور، ونلاحظ أيضا أنها قد تسُند إلى كلمة مفردة في الجملة أو إلى أكثر من مكون، كما في جملة "زيد مسافر"، ونلاحظ أيضا أن موقع البؤرة يلعبُ دورا كبيرا في تحديها فهي قد تكون في بداية الجملة،أو آخرها،حسب اختيار المتكلِّم.

أما الوظيفة الداخلية الأخرى التي أشار لها الوظيفيون فهي وظيفة المحور، وهي وظيفة تتعلق بالعنصر المُحدَّث عنه داخل الجملة، مثل:

متى رجع زيد ؟

ومن قابل زيد ؟

"فزيد" الجملتين السابقتين يحتل وظيفة المحور [2] .

أما فيما يتعلق بالتقديم والتأخير في المنهج الوظيفي فإن أول ما يذكر في هذا المجال أن هذا المنهج لا يعترف بالتقديم والتأخير كعمليّة تحويل ناتجة عن بنية أصلية،

---

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية،ص27

[2] المرجع نفسه. ص 69 .

بل ينطلق في تحليله من البنية النهائية للجملة بوصفها هي الأصل؛ وذلك لأن النحو الوظيفي يعتبر الوظائف أصولاً وليست مُشتقّة " [1]، ففي جملة:

-زيداً قابلَ خالدٌ

يعتبر زيداً بؤرة الجملة" بؤرة مقابلة " أخذت هذا الموقع في أصل التعبير دون اللجوء إلى قوانين التحويل كما في المنهج التوليدي." أي أن المكون البؤرة ولد في هذا الموقع "[2]، ولكن هذا التفسير لا يغفل المعنى الذي وجد هذا العنصر منه أجله في هذا الموقع وهذا ما أطلقوا عليه مصطلح الموقعة أو الخانيّة وهو أحد قوانين التعبير التي اقترحوها لتفسير البنية الوظيفية، وهذه القوانين تشبه إلى حد كبير قوانين التحويل التي اقترحها التحويليون مثل: " الحذف، والموقعة (التقديم والتأخير) وقواعد النبر والتنغيم[3] وهم يقصدون من وراء هذه التسمية (قواعد التعبير) – كما أرى – إلى جعل هذه القوانين في صورتها النهائية سابقة على عملية التحويل . فالمكون المحذوف أو المقدم وجد هكذا في أصل التعبير.

ومن أبرز ملاحظات الوظيفية حول التقديم والتأخير ما أطلقوا عليه نظرية الخفق، وهي النظرية التي تتعلق بإعادة ترتيب المكونات داخل الجملة فيما يتعلق بالفاعل والمفعول به. لكنهم يلجأون إلى تقدير ضمير يكون فاعلاً ويصبح وظيفة الفاعل الأصلي للمعنى وهو ما أطلقوا عليه وظيفة " الذيل ومثال ذلك:

درسن الدرس الطالباتِ .

فنون النسوة هي الفاعل في الجملة السابقة."والطالبات" أصبحت ذيلاً دوره توضيح الفاعل، لكنهم في الحقيقة لم يشيروا إلى احتمالات أخرى لمثل هذه الحالة مثل:

دَرسَ الدرسُ الطلابُ .

---

1 المرجع نفسه . ص 329

2 المرجع نفسه . ص 329 .

3 أحمد المتوكل : الوظائف التداولية، ص 43 .

فمنهم يرون أن نظرية الخفق لا تطبق على هذا المثال، كالمفعول تقدم أصلاً في البنية الوظيفية دون الحاجة إلى تأويل.

إلا أن اعتبار البنية الوظيفيّة وتحكيم المعنى في تفسيرها واعتبار أن البنية التركيبيّة مُشتقّة منها، خلف إشكالا لدى الوظيفتين في تفسير بعض الصِّيَغ التي لا يتوافق إعراب الكلمة مع وظيفتها في مصطلح" حجب الحالة الإعرابية الوظيفيةِ " ففي قولنا:

صِيمَ شهرُ رَمَضان

فكلمة شهر هنا تدل على وظيفة الزمان "وهي من الوظائف الخارجية التي لا تسند إلى الفاعل أو نائبه في النحو الوظيفي[1]، لكنها تُعرب نائب فاعل حسب اقتناء الحالة التركيبية لها .

9.1 أغراض التقديم والتأخير في التوقيعات

يُعتبر أسلوب التقديم والتأخير من أكثر الأساليب التي تعطي اللغة مرونة وقدرة فائقة على التنويع في ترتيب عناصر الجملة، وذلك لتشكيل دلالات جديدة تتلائم والمعنى الذي يريده المُتكلِّم، فتقديم عنصر وتأخير آخر ضمن بنية الجملة، لا يأتي إلا لغرض ومعنى في نفس المتكلِّم يريد أن يظهره للمتلقي، كالاهتمام أو الاختصاص أو غيرهما من المعاني التي وقف عندها الدارسون، ومن الجدير ذكرُه أن هذا المعنى قد يختلف مدلوله من متكلمٍ لآخرَ أو من متلقٍ لآخرَ حسب فَهمه و تقديره لفائدة هذا التقديم، وليس أدل من ذلك كاختلاف العلماء في معاني التقديم في بعض الآيات القرآنية الكريمة كما في قوله تعالى" إيَّاك نعبدُ وإيَّاك نستعين" [2]، فابن الأثير في " المثل السائر" يرفض ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من أن التقديم هنا للاختصاص بل يذهب إلى أنه كان

---

[1] عطا محمد موسى : مناهج الدرس النحوي، ص 335 .

2 الفاتحة، آية 5

مراعاة للفاصلة القرآنية[1]، ومن هذه الاختلافات أيضا ما ورد في قوله تعالى "أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم "[2]، فابن الأثير يذهب إلى أن التقديم هنا جاء للاهتمام بالحدث ومعرفة حقيقته، أمّا الزركشي فيرى أن التقديم هنا أفاد الاختصاص حيث خصَّ ابراهيم عليه السلام بأنه راغب عن الآلهة لا كاره لها أو رافض[3]، وهذا ناتج عن فهم كلٍّ منهم وتقديره لمعنى التقديم، لذا فإن المتتبع لأغراض هذا الأسلوب يجد أنها قد تعددت بشكل كبير عند بعض الدارسين ــ مع الاتفاق على الأغراض الرئيسية ــ، ويبدو أن هذا التعدد ناتج عن توسّع هؤلاء الدارسين في تتبع المعاني الفرعية التي تندرج تحت أغراض رئيسية كالاختصاص والاهتمام والتأكيد ونحوها، وهو اختلاف منطقي يتماشى مع المرونة والاتساع التي تتمثل في هذا الأسلوب، لكن ومع هذا الغنى في التعدد فإن هناك أغراضا يكاد جميع الدارسين يتفقون عليها نوردها في ما يلي لا للحصر وإنما بهدف الوقوف على أهم هذه الأغراض وللاطلاع على آراء الدارسين فيها ومن ثمَّ إيراد أمثلة على هذه المعاني مما ورد في التوقيعات وأود أن أشير هنا إلى أنه ونظرا لطول بعض التوقيعات فإنني لم أورد نصّها كاملا كما ورد في كتاب جمهرة التوقيعات، إنما اكتفيتُ بإيراد الجزء الذي يحوي المعنى المُراد الحديث عنه.

أولا ــ العناية والاهتمام

يعتبر هذا الغرضُ من أبرز أغراض التقديم، فكل ما شغل النفس وكان محطَّ اهتمامها كان الأسبقَ إلى اللفظ من غيره وكان الأولى بالتقديم عما سواه، لذا فإن هذا الغرض كان محط عناية الدارسين بل إن أولى الإشارات التي عُنيت بالتقديم والتأخير قد ذكرته سواء في الكتب النحوية أو البلاغية، فقد قال سيبويه:" كأنهم يقدمون الذين هم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[4]، وكذلك أشار له القزويني عند حديثه

---

[1] ابن الأثير، المثل السائر ص274

[2] مريم، آية 64

[3] الزركشي، البرهان، 277/3

[4]ــ سيبويه، الكتاب ج1/ص15

عن مسوغات تقديم معمولات الفعل " وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم "[1]وفي الحقيقة يبدو أن هذا الغرض يعتبر غرضا عاما تندرج تحته الكثير من الأغراض الفرعية الأخرى، أي ما يمكن أن نعتبره تفصيل الحالات التي تتضمن اهتماما وعناية، وهذا ما ذكره السكاكي في مفتاح العلوم عند حديثه تقديم المسند إليه " وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي: متى كان ذكره أهم، ثم إن كون ذكره أهم يقع باعتبارات مختلفة، إمّا لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وإما لأنه متضمن للاستفهام وإمّا لأنه ضمير الشأن والقصة وإمّا لأن في تقديمه تشويقا للسامع"[2]، ويستمر في ذكر هذه الأغراض التي تندرج – كما يرى – تحت باب الاهتمام مؤيدا ذلك بأمثلة تطبيقية، تجمع بين التقديم الواجب – الذي لا مقتضى للعدول عنه – والتقديم الجائز الذي يأتي لغرض بلاغي – كتشويق السامع – أو للتفاؤل بذكره، أو إنه يُستلذ فهو إلى الذكر أقرب، أو للتعظيم والمقام يقتضي ذلك[3]، وكذلك أشار الجرجاني لهذا الغرض وذلك ضمن باب التقديم والتأخير في الخبر المثبت كما في قول الشاعر(الطويل):

وهم يفرشون اللّبدَ كلَّ طِمِرَّةٍ وأجردَ سبّاح يبذُّ المغاليا

فيقول معلقا على تقديم الضمير " إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بَدّيا أن قصده إليهم"[4].

ولقد عبر عنه بعض الدارسين بمعانٍ قريبة مثل الزركشي الذي ذكر إن من أسباب التقديم" وهو أن يكون الخاطر مُلتفَتٌ إليه والهمّة معقودة به"[5] وواضح أن يقصد العناية والاهتمام، كذلك أشار إلى هذا الغرض من المحدثين فاضل السامرائي عند حديثه عن قوله تعالى:"وعلامات وبالنجم هم يهتدون"[6]، فقد ذكر إن تقديم الجار

---

1 – القزويني، الأيضاح 13/1

2 – السكاكي، مفتاح العلوم، ص194

3 – المرجع نفسه ص92

4 الجرجاني، دلائل الإعجاز ص100

5 الزركشي، البرهان ج2/ص415

6 النحل، آية 16

والمجرور "بالنجم" على عاملها كان " لمزيد من العناية والاهتمام إذ إنها من أعظم وسائل الهداية "[4]

أما في التوقيعات ــ موضوع البحث ــ فإننا نجد إن الكثير من التقديمات قد تمثل فيها هذا الغرض ومن ذلك توقيع الحجاج إلى عامله في خوارج خرجوا في البصرة:" النساءُ تحاربُهم دونك "[1]، فالحجاج أراد أن يوبِّخَ هذا العامل الذي لم يستطع محاربة الخوارج واشتكاهم إليه، فقدم الفاعل في المعنى "النساء" ليصبح مبتدأ ــ التقديم في الخبر المثبت ــ لأن الاهتمام منصب على هذا المعنى أي أن النساء مع ضعفهنّ وجزعهنّ من الحروب أولى بمحاربة هؤلاء الخوارج منك لضعفك وتخاذلك، وذلك على سبيل التهكم والسخرية، وتتضح فائدة التقديم ودلالته لو جئنا بالجملة على أصلها أي: " تحاربُهم النساءُ دونك"، فالتركيب على هذا النحو وضع الفاعل في مكانه لا يجعله محط الاهتمام.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا تقديم الجار والمجرور في توقيع الوزير أبي عُبيد الله وزير المهدي حين استشهد ببيت عَديّ بن زيد (الطويل):

عن المرءِ لا تسألْ وأبصرْ قرينَه فكلُّ قرينٍ بالمقارنِ يقتدي[2]

فتقديم الجار والمجرور "عن المرءِ" جاء لأن العناية ليست منصبة هنا على السؤال، إنما الحديث عن المرء وصفاته وكيفية معرفتها فقدم ذكره، ثم جاء بالجملة الفعلية في السؤال عنه.

ثانيا: الاختصاص

لا تقل أهمية هذا الغرض عن الغرض السابق، كونه من أهم أغراض التقديم وأوضحها في إبراز المعنى وأشملها لجميع أشكال التقديم من الناحية النحوية سواء أكان في الجمل الاسمية أم الفعلية أم تقديم الظرف، يقول الزركشي: "لا تختص إفادة

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،، 203/1

[2] المرجع نفسه،ص274

الحصر بتقديم الضمير المبتدأ بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل أو المفعول به أو الجار والمجرور والمتعلقات بالفعل"[1]، فهو يشمل جميع الأشكال النحوية، ومن ذلك التقديم في الخبر المثبت أو ما سمّاه الجرجاني ــ التقديم لا على نية التأخير ــ،أي ما كان أصله فاعلا ثم قُدّم ليصبح مبتدأ يقول " فإذا عمدت إلى تقديم ما أردتَ أن تُحدِّثَ عنه بفعل فقدمتَ ذكرَه، ثم بنيت الفعل عليه، فقلتَ: زيدٌ فعل، وأنا فعلتُ اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل إلا أنَ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين، أحدهما جليٌّ لا يُشكل وهو أن يكون الفعل فعلا أردت أن تنصَّ فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخرَ أو دون كل احد "[2]،وهذا القسم الأول وهو الاختصاص أمَّا المعنى الآخر فهو التأكيد وسيأتي تفصيله لاحقا، وقوله "الفاعل" أي ما كان أصله فاعلا، وهذا التقديم يؤدي حسب رأيه غرضين أولهما الاختصاص" وهو أن يكون الفعل قدْ حصل فعلا وأردت أن تنص على واحد دون آخر، أو دون كل أحد"[3]، ومن الأمثلة التي أوردها على ذلك قولهم، أتعلمني بضبٍّ أنا حرشته"، فتقديم الضمير المنفصل "أنا" هنا أفاد الاختصاص أي أنا حرشته دون غيري من الناس فكيف تعلمني به؟ وشبيه بما أورده الجرجاني قول طَرفة بن العبد في معلقته (الطويل):

إذا نحنُ قُلنا أسمعينا انبرتْ لنا على رِسْلها مطرقةً ولم تشدّدِ[4]

فهذا البيت جاء في معرض فخر الشاعر بمجالس شربه مع ندمائه متحدثا عن تلك الجارية المختصة بخدمتهم والغناء لهم، فإذا هم قالوا لا غيرهم استجابت لهم، فقدم الضمير "نحن" الفاعل في الأصل ليفيدَ اختصاصهم بذلك دون سواهم.

والقارئ في كتب التوقيعات يجد أن الكثيرَ منها قد تمثل فيه هذا الغرض بخلال التقديم والتأخير، كما في توقيع علي بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه ــ إلى طلحة بن

[1] الزركشي، البرهان ج2/ص414

[2] الجرجاني دلائل الإعجاز ص99

[3] المرجع نفسه 99

[4] الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص84

عُبيد الله بالمثل المشهور :" في بيته يؤتى الحكم "[1]، فقد قدَّم الظرف ــ في بيته ــ على الفعل ونائب الفاعل؛ وذلك لأن غاية المثل التركيز على المكان ــ المتمثل في الظرف ــ فمن يحتج إلى القضاء فعليه القدوم إلى الحكم في بيته لا أن يذهب الحكم إليه، ولو جيئ بالجملة على أصلها أي "يؤتى الحكم في بيته " لما حملت دلالة الاختصاص ولربما انصرف الذهن إلى أن المعنى مجرد الذهاب إلى الحكم.

كذلك مما يُحمل على هذا الغرض من التوقيعات توقيع الفضل بن سهل" لخيرٍ ما اتضعت" وكذلك توقيعه " لشرٍ ما سموت"[2]، فتقديم الظرف هنا " لخير ولشر" على عامله أفاد اختصاص هذا العامل به دون غيره كأنه يقول: لم تتضع إلا لشيء من جنس الخير ولم تسمُ إلا لشيء من جنس الشر؛ فالتركيز هنا على الغاية من الفعل لا على الفعل نفسه ومن الواضح أن البنية الأصلية للجملة:

اتضعتَ لخير ما

سموتَ لشر ما

لا تؤدي الغرض نفسه من حيث إفادة الاختصاص .

ثالثا: التفاؤل أو التشاؤم

التفاؤل والتشاؤم أحد أشكال الشعور النفسي الداخلي للفرد، ومن الطبيعي أن يتقدم اللفظ الذي يحمل دلالتهما على غيره من الألفاظ وأن يكون أقرب الألفاظ إلى الخروج على اللسان، وهذا ما أشار إليه الكثير من الدارسين، مثل القزويني عندما قال في حديثه عن تقدم المسند إليه" ويقدم ما يتفاءل به "[3]، وكذلك أشار له فاضل السامرائي في معاني النحو " كقولنا: ناجح زيد"[4]،وقد عُللَ ذلك التقديم بأن التفاؤل قريب من النفس مُحبَب إليها، وفي الحقيقة ــ ومن خلال اطلاعي على ما ذُكر عن هذا الغرض ــ أجد

---

[2]. جمهر توقيعات العرب،1/ 29

[3] المرجع نفسه 309/2

[3] القزويني، الإيضاح ص230

[4] فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2/ 164

أن إشاراتِ الدارسين لهذا الغرض لا تتعدى الملاحظات السريعة، إذا ما قورن بغيره من الأغراض التي أفاضوا في الحديث عنها كالاهتمام والاختصاص وغيرها، وخاصة فيما يتعلق بالتشاؤم الذي يبدو غير قريب من النفس مثل التفاؤل حتى يُقدَّم، إنما السببُ في تقديمه يعود في رأيي إلى سبب نفسي كونه يشغل ذهن المتكلم ويشكلُ محور المعنى في نفسه؛ لذا فهو يتقدم على نحو لا شعوري نتيجة للاهتمام به،أو أن يكون التشاؤم ناتجًا عن موقف طارئ غير متوقَّع؛ فيقدمه المتكلمُ بغية إيراد مضمونه للسامع بأسرع وقت ليتعامل مع الموقف بشكل مناسب، كمَن يتفاجأ مثلا بمقتل زيد فيقول: "مقتولٌ زيدٌ"

ومن المواقع التي نجد فيها هذا الغرض ــ التفاؤل والتشاؤم ــ توقيع الوزير عبد الله بن طاهر الخزاعي إذ" كتب إليه بعض قُوَّاده يسأله حطَّ خراجه والزيادة في أرزاقه، ويذكر أنه رأى ذلك في المنام فوقّع في كتابه:

أَفي النومِ أبصرتَ ذا كلّه فخيراً رأيتَ وخيرا يكون

فقدّم المفعول به "خيرا" على عاملها"رأيت"؛ وذلك لأنها جاءت في سياق التفاؤل وطمأنة صاحب الرقعة بنيّة منحه ما سأل رغم وجود السؤال الاستنكاري في بداية البيت !، وعلى ذلك يحمل أيضا تقديم خبر" يكون" "خيرا " الثانية عليها واسمها.

أما التشاؤم فنجد له مثالا في الرقعة التي رفعتها زبيدة ــ أم الأمين ــ إلى المأمون بعدما دخل بغداد وقتل الأمينَ والتي ضمنتها أبياتا تشرح ما حلّ بها من مصائب منها(الطويل):

لخيرِ إمامٍ قام من خيرِ عنصر وأفـضلِ راقٍ فوق أعواد منبرِ
كتبتُ وعيني تستهلُ دموعَها إليك ابنَ عمي من دموعي ومِحجَري [1]

فهذا البيت يعكس مدى الحزن والتشاؤم الذي كانت تعاني منه إثر مقتل ابنها وفجيعتها به، حتى إنه يبدو غير متسق لكثرة التقديم والتأخير والفصل بين الجمل ومتعلقاتها، وما يهمنا هو تقديم جملة الحال " وعيني تستهلُ دموعَها"، التي تحمل دلالة التشاؤم والحزن الشديد، والتي تبدو أنها كانت مُلِّحة على خيالها وتعاني منها وهي المَلِكة وأم الملك فيما

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 1/ 93

بعد التي لم تعتد على مظاهر الذل والهوان كتلك التي تعيشها الآن بعد مقتل ابنها الخليفة؛ لذا فإن صورة التشاؤم هي المسيطرة على تفكيرها ومن ثم فإن كلَّ ما يتعلق بهذه الصورة هو أقرب إلى التقديم من غيره .

رابعا: مراعاة الفاصلة ونَظْم الكلام

وذلك أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمُشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة، يقول السيرافي " واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المُسَجع وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه"[1]، وهذا الغرض لا خلاف فيه في كلام البشر أما في القرآن الكريم فقد أشار له الكثير من الدارسين من القدماء كالسكاكي والقزويني وابن الأثير وتابعهم في ذلك جلُّ المحدثين، لكن عددا من الدارسين لم يقولوا بوجوده غرضاً مستقلاً بعينه في النظم القرآني، ومن أشهرهم الزمخشري الذي يعيد الكثير من التقديمات في الآيات القرآنية، التي حملها الدارسون الآخرون على مراعاة الفاصلة إلى أغراض أخرى كالاختصاص والاهتمام كما في قوله تعالى: " فأمَّا اليتيمَ فلا تقهر، وأمَّا السائلَ فلا تنهر"[2]، وقوله تعالى :" بل اللهَ فاعبد"[3]، ومن المحدثين الذين رفضوا هذا المعنى في القرآن الكريم فاضل السامرائي الذي يُفهم من حديثه أن هذا المعنى يبدو شكليا ولا يمكن أن يُقصد لذاته في القرآن الكريم، وقد تكون مراعاته على حساب المعنى وهذا ما لا يوجد في القرآن الذي يكون المعنى فيه في المرتبة الأولى يقول: " وهذا التوسع الذي ذكروه لا ينطبق على القرآن،فإن القرآن يراعي المعنى مع الفاصلة ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى"[4]، ويجتهد الباحث في توجيه التقديم في قوله تعالى"وأوجس في نفسه خيفة موسى"، ضمن معانٍ أخرى تتناسب مع سياق الآيات التي قبلها والتي بعدها، وقد حمل

---

2 شرح السيرافي، بهامش الكتاب 14/1

1 الضحى آية 9ـ10.

3 الزمر، آية 66

4 فاضل السامرائي، التعبير القرآني،ص78

الكثير من الدراسين بعضَ مواطن التقديم والتأخيرفي القرآن الكريم على هذه الفائدة، كما في قوله تعالى:"آمنت بربِّ هارون وموسى" [1]، إذ إن الحق جل وعلا قدم "هارون" مع أن "موسى" أحق بالتقديم[2] وذلك لمراعاة الفاصلة القرآنية، وكذلك تأخير الفاعل في قوله تعالى "وأوجس في نفسه خيفةً موسى"،فقد ذكر القزويني أن التأخير هنا جاء لتناسبَ فاصلة الآية ما قبلها وما بعدها من الفواصل يقول: " فإنه لو أخّر " في نفسه " عن موسى فات التناسب الفواصل لأن قبله " يخيل له من سحرهم أنها تسعى " وبعده" إنك أنت الأعلى"[3] ولقد حمل بن الأثير التقديم في قوله تعالى " إيّاكَ نعبدُ وإيّاكَ نَستعين"[4] على هذه الفائدة أيضا يقول:" وذاك لمراعاة النظام السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال: " نعبدك ونستعينك "لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن، وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلا عن أرباب علم البيان "[5]، ومن أمثلة ذلك في التوقعيات توقيع الرشيد إلى النصرانية بالروم" أنا بالأثر وعلى الله الظفر"[6]، فتقديم الظرف ــ الخبرــ"على الله" في الجملة الثانية يبدو أنه جاء لمراعاة السجع ليتناسب مع نهاية الجملة الأولى في التوقيع . ومن الأمثلة على هذا الغرض كذلك في الشعر توقيع عبد الله بن طاهر بن الحسين إلى صديقه أبي السمراء العلاء بن عاصم عندما رفع إليه رقعة شعرية فيها:

"تقول لما جعلت أبكي   سلوه بالله مما يبكي

فوقّع ابن طاهر في ظاهرها:

لا أشتكي من هــواك إلا   إليك لو ينفع التشكي

---

[1] ــ طه، آية 70

[2] ــ الزركشي البرهان234/3

[3] ــ القزويني،الإيضاح، 217/2

4 الفاتحة، آية 5

[5] ابن الأثير، المثل السائر39/2

[6] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،72/1

حلفتُ جَهد اليمين أن لا أزول إلا إليك عنكِ"[1]

فتأخير الجار والمجرور "عنك" عن مكانه الأصلي في الجملة جاء لمراعاة القافية، فأصل ترتيب الجملة كما هو واضح "أن لا أزول عنك إلا إليك".

خامسا : التقديم للسبب على المُسبب

السببُ علةُ الحدث ومناط حدوثه، ومن الطبيعي أن يتقدم السبب على المُسبَّب ــ النتيجة ــ، فذلك أيسر للفهم وأكثر مسايرة لمنطق حدوث الأشياء، وهذا ما عبر عنه الجرجاني بقوله :" المتقدم بالعلة الفاعلة المُوجبة النسبة إلى معلولها"[2]، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:" إن الله يحبُ التوابين ويحب المتطهرين "، فقدم التوبةَ على الطهارةِ وذلك لأن الطهارة سببٌ في التوبة، وقد حمل بعض الدارسين قوله تعالى: "إياكَ نعبدُ وإيَّا نستعين "[3]،فقدمت العبادة على الاستعانة وذلك " لأن العبادة سبب في الاستعانة" [4].

ولكن أحيانا يتفق أن يكون اللفظُ الدالُّ على السبب حقّه التأخير ضمن بناء الجملة المعياري الذي حدده النحاة، وهذا ما يهمنا في هذا السياق، فيُلجأ إلى تغييره من موضعه الأصلي ليحتلَ صدارة الجملة؛ وذلك لأن التركيز يكون منصبا عليه بصفته يمثل المعنى الذي يرُاد إبرازه في الجملة، ومن أمثلة ذلك توقيع عبد الملك بن مروان إلى الحجّاج عندما كتب إليه يخبره بقوة ابن الأشعث:" بضعفِكَ قويَ،وبخرقك طلعَ"[5]، فعبد الملك يريد أن يبيّن للحجّاج أنه لولا ضعفه وتخاذله وعدم فطنته لم يقو ابن الأشعث ولم يظهر كقوة بارزة، فضعفه وخرقه هما السبب وهذا ما يريد أن يركز عليه؛ فقدم الجار والمجرور في الجملتين لدلالتهما على ذلك مع أن حقّهما التأخير، ولو جاء بالجملتين على الأصل، "قوي بضعفك وطلع بخرقك"، لم يؤد هذا التركيب ما أداه التقديم

---

1 المرجع نفسه ص240

2 الجرجاني، التعريفات ص214

3 ــ الفاتحة، آية 5

4 ــ أحمد مطلوب، أساليب بلاغية،ص173

5 ــ جمهر التوقيعات،ص36

ولربما اختلط معنى حرف الجر بالاستعانة وهذا ليس ما يريد إبرازه المُوقِّع، فالضعف والتهاون قد يكونان سببا للتطاول على الدولة وهيبتها ولا يُتصوَّر أن يُستعَان بهما.

سادسا: التوكيد

يعتبر التوكيد من أهم الأغراض التي يؤديها التقديم والتأخير، التي أشار لها الدارسون بكثرة بعد الاهتمام والاختصاص" والتوكيد يُعدُّ من أهم المعاني التي يتم تغيير مواضع الكَلِم في الجملة لتحقيقها"[1]، وقد فصّل الجرجاني الحديث عن هذا الغرض في دلائل الإعجاز في حديثه عن التقديم في الخبر المثبت " فإذا عمدتَ إلى الذي أردتَ أن تُحدث عنه بفعل، فقدمتَ ذكره ثم بنيتَ الفعل عليه فقلتَ : زيدٌ فعل، وأنا فعلتُ وأنت فعلتَ اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل"[2]، وقد مرَّ أن هذا القصد ينقسم إلى قسمين أولهما الاختصاص وقد تمَّت مناقشتُه في المعنى السابق، أمَّا المعنى الثاني " أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى ولكن على أنك أردتَ أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك"[3]، أي أنك تفيد بتقديم الاسم توكيدا له وزيادة في إثبات المعنى ،" لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه ، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار"[4] . ومن الأمثلة أوردها الجرجاني على هذا المعنى قول الشاعر(الطويل) :

هُما يلبسان المجد أحسنَ لبسةٍ شحيحانِ ما اسطاعا عليه كِلاهما

يقول معلقا على تقديم الضمير "هما " في البيت السابق :" لا شُبهة في أنه لم يرد أن يحصر هذه الصفة عليهما ولكن نبّه لهما قبل الحديث عنهما "[5]، أما في التوقيعات فقد وجدتُ إن هذا المعنى من أكثر المعاني التي تمثلت فيها ومن الأمثلة على ذلك توقيع زياد

---

[1] علي خلف الهروط ، أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علم اللغة المعاصر ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك 1982، وقد عقد الباحث فصلا عن التوكيد بالتقديم في رسالته المرجع نفسهة .

[2] الجرجاني دلائل الاعجاز ص99

[3] المرجع نفسه ، ص99

[4] المرجع نفسه ص99

[5] المرجع نفسه ،ص101

بن أبيه في قصّة رجل شكا الحاجة " لك في بيت مال الله نصيب أنت آخذه "[1]، فقدم الفاعل في المعنى وبنى الاسم عليه؛ وذلك لأن هذا التوقيع هو بمثابة الوعد والضمان لهذا المحتاج، ومن شأن من تعده أن يعترضه شكٌّ في تمام الوعد، فتقديم الضمير هنا جاء للتأكيد وطمأنة السائل على أنه سينال حقَّه من بيت مال الله، وهذا التركيب يؤدي المعنى المراد أكثر من قوله مثلا :"ستأخذه أو آخذه" دون إبراز الضمير.

وقد يأتي التأكيد في جواب منكر ومن التوقيعات التي تمثل فيها هذا المعنى توقيع الوزير أبي علي محمد بن علي بن مقلة إلى كاتبه أبي أحمد الشيرازي الذي كان يتعشق جارية صفراء، فشرب معها وآثر الجلوس معها، وأراد الاعتذار إلى الوزير من التأخر عن الخدمة، فكتب رقعة إلى الوزير مستخدما أسلوب التورية " إن الصفراء تحركت عليّ فتأخرت". فوقع ابن مقلة على ظهر الرقعة: " أنت تحركت على الصفراء وليس الصفراء تحركت عليك "[2]، فالكاتب أراد أن ينكر ما حصل ويتعلل بحجة أخرى وأسند الفعل إلى غيره؛ فكان من المناسب أن يكون الجواب له مؤكدا لما أنكر تقديم ضميره "أنت" وإسناد الفعل الذي أنكره إليه، مع ملاحظة أنّ بإمكانه توكيد الجملة بطريقة أخرى وهي تأكيد الفاعل "تحركتَ أنت على الصفراء"، لكن تقديم الاسم وبناء الجملة عليه أبلغ في التوكيد، لأنه لا يؤتى بالاسم مجردا من العوامل (مبتدأ) إلا الحديثُ قد نُوي إسناده إليه ــ كما ذكر الجرجاني ــ وقد ذكر الجرجاني عددا من المعاني الفرعية التي تندرج تحت باب التأكيد، كالمدح والافتخار والخبر على غير العادة .

ومن الأمثلة في التوقيعات على التقديم لغرض الافتخار ما ورد في توقيع الوزير محمد بن أحمد بن يحيى بن أبي البغل إذ "كتب وكيلُ ابن أبي البغل بباب السلطان إليه يذكر أنَّ الوزير استلحنه في كتاب كتبه إليه ،فوقّع في كتابه: كتابٌ أنا منشئه وأبو الحسين بن سعد محرره ، وأبو مسلم بن بحر متصفحه ،أنّى يكون فيه اللحن ؟! عاود

---

1 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 34/1

2 المرجع نفسه ،359

الوزير فلعلّه هو اللاحن "[1]،فالوزير يرفض أن يكون في كتابِه لحن ، وإن رأى الوزيرُ ذلك ! فهو منشئه ويذكر محرره ومتصفحه مفتخرا بهم ، وهو في ذلك كلِّه يلجأ إلى تقديم الفاعل لاسم الفاعل في الجُمل الثلاثة ، وهو تقديم أبلغُ في التأكيد والافتخار من قوله "منشئه أنا ، ومحرره أبو الحسين..." .

سابعا : الإنكار

ويأتي هذا الغرض في الاستفهام الاستنكاري، وقد فصل الجرجاني الحديث في هذه المسالة واعتبرها من أوضح أغراض التقديم، يقول في بدايـة حديثـه عـن هـذا الأسلوب:" ومن أبينِ شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على انـك إذا قلتَ أفعلتَ ؟ فبدأتَ بالفعل كان الشكُّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من اسـتفهامك أن تعلمَ وجوده ،وإذا قلتَ: أأنت فعلتَ؟ فبدأت بالاسم كان الشكُّ في الفاعل مَن هـوَ وكـان الترددُ فيه "[2]، وقد تناولتُ آراء الجرجاني هذه سابقا عن الحديث عن آرائه في البـاب السابق، وجملةُ الأمر التي تستخلصها من مناقشة الجرجاني أن الإنكار يتوجه إلى الذي يلي الهمزة سواء أكان فعلا ماضياً أم مضارعا أم فاعلاـ في المعنى ـ أم مفعولا بـه، وفي الحقيقة وإن كان الجرجاني قد اقتصر على ذكر هذه التراكيب فإن الإنكار لا يقتصر عليها، بل يتوجه إلى كلِّ ما يلي الهمزة في السؤال الاستنكاري سواء كان فعلا أو فاعلا أو مفعولا به أو ظرفا أو جار ومجرور أو ظرفا للزمان أو المكان ، كما نجد مثلا فـي قوله تعالى: " ءالآن وقد عصيتَ من قبل وكنتَ من المفسدين "[3] ، فإن الاستنكار في هذه الآية قد توجَّه إلى ظرف الزمان الذي وقع فيه الفعل ، أي كيفَ يأتي منك هذا الفعل في هذا الوقت ولم يتوجّه الإنكار إلى الفعل أو الفاعل،وقد وقّع بها عبد المؤمن بـن علـي الموحدي إلى أبي جعفر بن عطية بعد أن رفع إليه رسالة يستعطفه بها وهو في سجنه[4].

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،455/3

[2] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ،ص87

[3] يونس ،آية91

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، التوقيعات الأندلسية ،ص 165

ثامنا : التشويق

يعتبر التشويق من المعاني التي يُلجأ إليها في تغيير ترتيب عناصر الجملة ،وفي رأيي إن مراعاة هذا المعنى تكون بارزة في الوجه الآخر لهذا الأسلوب أي في تأخير ما حقُّه التقديم ،كأن يُظَنُّ بالسامع أنه متشوق ليعرف شيئا ما فيؤخره عن مكانه قصدا إلى إثارة المتلقي ودفعه إلى توقُّعه ، ومما يُحمل على ذلك ــ كما أرى ــ تأخيرُ الفاعل عن المفعول به في بعض الشواهد اللُّغوية ،كما في توقيع الرشيد إلى يحيى البرمكي عندما كتب إليه أبياتا شعريّة يستعطفه في إخراجه من السجن،فوقَّع الرشيد على رسالته بأبيات شعرية منها "

يا آل بــرمكَ إنما　　كنتم ملــوكا عاتيه
أجرى القضاءَ عليكم　　ما جئتموه عَلانيه
من تركِ نُصحِ إمامِكم　　عندَ الأمورِ الباديه"[1]

فقد أخّر الفاعل " ما الموصولة " عن المفعول به "القضاء " في البيت الثاني.

ولا شكَّ أن هذا الفصل قد جعل هذا التوقيع أكثر تشويقا وتأثيرا في نفس عبد الله بن طاهر، وذلك لأن الوزراء والكتاب كانوا مشغولين بمكانتهم عند الخلفاء ومنزلتهم في نفوسهم، فبعد أن يسمع المبتدأ "قربك" فإن ذهنه سيتشوق لمعرفة الخبر عنه الذي جاء متأخرا بعد جملة النداء، وشبيه بهذا عندما يلقى عليه الفعل والمفعول به فإنه ينتظر الفاعل.

تاسعا: لفت الانتباه للزمان والمكان

تكون الغاية من التوقيع أحيانا إبراز عنصر الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل، فيقدم ما يدل على ذلك وإن كان حقه التأخير كأن يكون خبرا مثلا، ومن ذلك

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،1/ 79 ــ80

توقيع القائد عمّار بن السبئي عندما" وفد إليه الأديب محمد بن حِميَر الشاعر المشهور فأقام على باب داره ساعة من نهار ،فلم يأذن له ،فكتب إليه رقعة يقول فيها (البسيط):

بالبابِ أصلحك اللهُ امرؤٌ لَسِنٌ أمضَّه السير والإدلاج والسهرُ

وافى إلى أرضِ خولانَ فَصَادَفَها مثلَ القتادةِ لا ماءٌ ولا شجرُ

فلما وقف عمار على رقعته وقع على ظهرها(مشطور البسيط):

بل كالغمامةِ فيها الظل والشجرُ

ثم أذن له فأكرمه وأنصفه وأقام عنده أياما ثم انصرف "[1].

فالشاعر قدّم الخبر الجار والمجرور "بالباب" الدّال على المكان على المبتدأ "امرؤ " مع جواز تقديمه كونه نكرة موصوفة ، وذلك لأهمية إبراز عنصر المكان ولفت الانتباه إليه في مثل حالته، فالشاعر بعد أن أضناه السفرُ الطويل والسهرُ أثناء المسير في الليل للقدوم على هذا القائد لم يُؤذن له ولا يزال بالباب وما يحمله ذلك من دلالة صعوبة الانتظار والشعور بالهوان إثر هذه المعاملة وخيبة الأمل من نيل الأعطيات بعد أن وصل إلى الباب ، فلو كان بعيدا لربّما كان هذا الرفض أسهل وأقل تأثيرا في نفسه، لذا فإن الشاعر لجأ إلى هذا التقديم للفت انتباه القائد لمكانه مع التلميح الخفي بالهجاء بوصفه نفسَه بـ "امرؤ لَسِن"، مما يمكن أن يُحمل على هذا المعنى ما ورد في جواب القائد عندما قدّم الخبر "فيها " على المبتدأ لدلالتها على المكان إلا أن معنى التأكيد فيه أوضح.

ومن الشواهد التي تم التقديم فيها للفت الانتباه للزمان توقيع الملك الناصر إلى علي بن صالح بن أيوب عندما كتب إليه يشكو أخويه عندما خالفا وصيّة والدهما فوقّع الملك الناص إليه بأبيات منها (الكامل):

فاصبر فإن غداً عليَّ حسابَهم وابْشِر فناصرُك الإمام الناصر[2]

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،2/ 264

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،1/ 140

فقدم ظرف الزمان" غدا " على اسم "إن" وخبرها لِلفت انتباه الشاكي إلى قرب إنصافه منهم استجابة لشكواه، وهو تقديم يناسب حالته ،فهو بحاجة إلى ما يطمئنه إلى تلك الاستجابة السريعة ورفع الظلم عنه وهذا الأمر متعلقٌ بالظرف لا بغيره من عناصر الجملة.

عاشرا:لبيان الحال

تتمتع الحال بحرية الانتقال والحركة ضمن تركيب الجملة ،فهي تتقدم على صاحبها أو على صاحبها والفعل أيضا ، ولقد أشار النحاة إلى هذه الحرية في مثل:" جاء ضاحكا زيد، وضاحكا جاء زيد"[1]. ومن الأمثلة على تقدم الحال في التوقيعات توقيعُ الملك الناصر لدين الله في قصة أحدِ العمال الذين أعطى مالا جليلا حتى يُغير اسمُه من مهذَّب الدولة "بفتح الذال " إلى مهذِّب الدولة "بكسر الذال"، فوقّع على الرقعة "يُؤخذ ماله ويُصفع قذالُه، وتبقى على الفتح ذالُه"[2]، فقد قُدّمَتِ الحال الجار والمجرور "على الفتح " على الفاعل، وفصل بها بين الفعل وفاعله وهو من الفصل القبيح ـ كما أشار النحاة[3]ـ وذلك لأنها هي موضوع الحديث وأهم شيء فيه ،فتغيير حركة الذال هي ما يريده الموقع وما وهب في سبيله مالا كثيرا ، وهو ما لم يوافق عليه الملك وأصر أن تبقى كما هي مفتوحة، فجاء التقديم هنا لأهمية بيان الحال أكثر من سواها من بقية عناصر الجملة.

---

[1] ابن جني ،الخصائص ،157/2

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،ص 140

[3] انظر ، الخصائص 2/ 164

الفصل الثاني

التقديم والتأخير في التوقيعات الدراسة التطبيقية

2. 1 التقديم الجائز والممنوع

يقسمُ النحويون أسلوبَ التقديم والتأخير إلى قسمين : التقديم الجائز والتقديم الواجب. والتقديم الواجب لا اختيار للمتكلم فيه؛ لأنه محكوم بقواعدَ لا بدَّ له من مراعاتها، لذا فإن الدارسين عند تناولِهم لمعاني التقديم لا يولونه عناية كالتقديم الجائز، الذي يَعود استخدامه إلى اختيار المتكلِّم تبعاً للمعاني التي يريدُ التركيز عليها، وهو الذي تهمنّا دراستُه في هذه الفصل.

وقد ارتأيت أن أقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتناول التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، وألحقتُ به التقديم والتأخير في جمل الأفعال والحروف الناسخة؛ لأن هذه الأفعال والحروف تدخل على الجملة الاسمية، أما الثاني فيتناول التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، والقسم الثالث للتقديم والتأخير في الأساليب الإنشائية. وسأقصر حديثي أثناء ذلك على ما توافرت عليه شواهد في التوقيعات من أشكال التقديم والتأخير، أما ما لم يرد عليه ـ على قلّته ـ فلن أتعرض له؛ لذا فإنني رأيت أن أقدم ملخصا لنوعي التقديم :الجائز والممنوع، قبل البدء في دراسة التقديم في التوقيعات.

وقد اعتمدتُ في ذلك العرض بشكل رئيس على ما ورد في كتاب "الخصائص" لابن جني، إذ إنّه أفرد فصلا خاصّا بالتقديم والتأخير جمع فيه معظم ما ورد عن هذا الأسلوب ،وهو ما لم يرد في الكتب الأخرى التي نجد الإشاراتِ إلى التقديم والتأخير فيها مبثوثةً في الأبواب المتفرقّة .

أولا: التقديم الجائز

لخّصَ ابن جني التقديم الجائز الذي أطلق عليه التقديم الذي يقبله القياس بما يلي:

تقديم المفعول به سواء أكان على الفاعل أم على الفعل والفاعل[1]

تقديم الظرف ، مثل : قام عندك زيد ، وعندك قام زيد

تقديم الحال ولم يشر إلى عاملها متصرفا أو غير متـصرف ــ ولكـن الأمثلة التي ساقها كلها لعامل متصرف مثل: جاء ضاحكا زيد وضاحكا جاء زيد

الاستثناء ــ تقديم المستثنى على المستثنى منه ــ مثل : ما جاء إلا زيد أحد.

تقديم الخبر على المبتدأ مثل: قائم أخوك وفي الدار صاحبك واحتج بجواز هذا التقديم بأنَّ الخبرَ مرفوع بالمبتدأ والابتداء معا فإن تقدم على المبتدا فإنه لم يتقدم على رافعيه حتى لا يتعارض ذلك مع القاعدة العامة التي قررها" ليس في العالم مرفوع يتقدم على رافعه"[2].

تقديم المفعول لأجله على العامل مثل: طمعاً في برك زرتك .

تقديم خبر كان ــ وما عمل عملهاــ عليها مثل: صافيةً كانت السماء

تقديم المفعول معه على الفاعل مثل : جاء والطيالسةَ البرد وقد احتج بقول الشاعر :

جَمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خِصالٍ لستَ عنها بِمَرْعَو

حيث قدّم المفعول معه "فحشا" .

وبعد أن أورد التقديم الجائز أفرد بقية الفصل للتقديم الممنوع الذي بدا اهتمامه في هذا الفصل منصبا عليه ؛ فبعد أن ذكر التقديم الجائز في مساحة صـغيرة نجـده يفصل القول في موانع التقديم، ولم يكتف بإيراد المنع فقط، إنما ناقش ذلـك مناقـشة جميلة مدعما آراءه بالسماع والقياس والتعليل، بل إنه أحيانا أغرق في الجدل النحـوي حتى يبدو أسلوبه شبيها بأسلوب كتاب الإنصاف إلى حد كبير فعند المقارنة بـين مـا

---

1 مما يجدر ذكره أن ابن جني قدّم رؤية خاصة عن تقدم المفعول به في كتابه "المحتـسب" أثنـاء مناقـشته لقـول الجمهور في بيت النابغة:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

مفادُها:" إن تقدم المفعول قسم قائم برأسه،كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه ، وإن كان تقدم الفاعل أكثر وقد جاء الاستعمال به واسعا "، ابن جني، المحتسب ص 294 ، وهو رأي خلاف للجمهور في هذه المسألة،بل خلاف لما أورده ابن جني نفسُه في الخصائص.

2 ابن جني، الخصائص ،160/2

أورده في مسألة تقديم الاسم المميز على الفعل الناصبة وما ورد في الإنصاف نجد تشابها كبيرا يصل إلى درجة التطابق[1] محتجا بعدد من العلل النحوية مثل علة الحمل على النقيض والحمل على النظير وعلة الإجماع، وقد لخص التقديم الممنوع على النحو التالي:

لا يجوز أن يتقدم المستثنى على الفعل الناصب له، مثل: إلا زيد قام القوم، والعلة في ذلك مضارعة ــ مشابهة ــ للبدل" فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه "[2].

لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو والطيالسةَ جاء البرد. والعلة في ذلك:"من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئتَ لاستعملت العاطفة فيه"[3].

لا يجوز تقديم الاسم المميز على فعله، وإن كان متصرفا مثل شحما تفقأت ، ولا عرقا تصببت . والعلة في ذلك " أن هذا المُمَيّز هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام تفقأ شحمي وتصبب عرقي " ، ولما لم يجز تقدم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز على فعله، ومن هنا يعلل ابن جني سبب جواز تقدم الحال لأنها لم تكن فاعلا في الأصل .

لا يجوز تقديم الفاعل ولا من هو في حكمه ــ أي نائب الفاعل ــ على الفعل، ويقرر في ذلك قاعدة شاملة تحكم تقديم المرفوعات بعامل لفظي بشكل عام وهي:" ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"[4].

لا يجوز تقديم الصّلة على الموصول ولا شيءٍ منها، مثل: " الذي ضرب زيدا عمرو " فلا يجوز أن تقدم "زيدا" على "الذي "، وقد نص على ذلك سيبويه بقوله : " ومما لا يكون إلا رفعا قولك :" أأخواكَ اللذان رأيتَ؟ لأن رأيت صلة للذين وبه يتم

---

[1] انظر الانصاف في مسائل الخلاف، 626/2 ــ 630

[3] ابن جني الخصائص 2/ 154

[1]ــ الخصائص 159/2

[4]ــ ابن جني الخصائص، ج2 ،ص160

اسما فكأنك قلتَ: أألخواكَ صاحبانا؟"[1]، ومعنى قوله"إلا رفعا "أي لا يجوز تقديم الفعل عليه فيُنصب، ومعنى قوله " وبه يتم اسما" أي أن الموصول وصلته هي بمنزلة الاسم.

لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتصل به. فلا يجوز أن تقول في " أزورك حين تصالح خالدا"، "أزورك خالدا حين تصالح "،بتقديم خالدا " وهو من متعلقات المضاف إليه . وكذلك لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ولا التوكيد على المؤكد، فلا نقول في " أقبلت تميم أجمعون"، "أقبلت أجمعون تميم"[2].

لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ولا شيء مما يتصل بها، فمثلا في قولنا: " أقبلَ رجلٌ يسوق إبلا "لا يجوز: أقبل إبلا رجلٌ يسوق" وذلك لأن "إبلا" من متعلقات الصفة فلا يجوز أن تتقدم على الموصوف "رجل".

كذلك من ممنوعات التقديم كما ذكر ابن جني " تقديم الجواب على المُجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما"[3]، أما في الشرط فلا يجوز: أقم إن تَقُم بتقديم الجواب على الشرط، وقد علل ابن جني سبب هذا المنع أثناء منا قشته لبعض الأبيات بأن تقدم الجواب على فعل الشرط يقتضي تقدم المجزوم على جازمه وهذا مالا يجوز، "وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ،ومحال تقدم المجزوم على جازمه"[4].

2.2 التقديم في الجملة الاسمية

1.2.2 تقديم الخبر

المبتدأ هو محورُ الحديث في الجملة الاسمية وإليه يُسند الخبر، وحَدُّه كما ذكر الدارسون:"ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصدُ فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مُبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحدٌ منهما عن

---

[1] سيبويه ، الكتاب ج1/ص65

[2] فاضل السامرائي ، التعبير القرآني ،ص،61

[3] ابن جني ،الخصائص،ج2 ،ص162

[4] المرجع نفسه ،ج2،ص163

صاحبه"[1]، وقيل في حدّه أيضا: "هو اسم صريح أو غير صريح، ولا يصح أن يكـون جملة أو شبهها، وهو مجرد من عامل لفظي غير مزيد، مخبر عنه، ويجوز أن يكون وصفاً رافعاً لمنفصل كاف"[2]. أما الخبر فهو الجزء المتمم للفائدة وبه يكتمـل معنـى الكلام، وذكر ابن عقيل أنه قيل في تعريفه: "إنه الجزء المنـتظِم منـه مـع المبتـدأ جملة"[3]،وذكر ابن السراج في كتابه الأصول أنه بالخبر تتم الفائدة ويـصح التـصديق والتكذيب[4]، ويأتي مفردا أوشبه جملة أو جملة اسمية أو فعلية، وقد نص النحاة على تقدُّم المبتدأ على الخبر في الأصل؛ وذلك لأن المبتدأ هو المقصودُ بالحديث وهو المنوي الإخبار عنه"لأنه المحكوم عليه"[5]،أما الخبرُ فهو الحُكم على المبتدأ ووصف للمبتدأ في المعنى" والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ وذلك لأن الخبرَ وصفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف"[6] ، إلا أن هذا الترتيب الذي ذكره النحاة ليس ثابتا في جميع الجمل الاسمية، فهناك حالات يتقدم الخبر فيها على المبتدأ ضمن قواعد حددها النحاة ،وبشكل عام فإن قواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر محصورة في ثلاثة أشكال هي:

تقدم المبتدأ وجوبا– أي التزام الأصل، ويختل المعنى لو قُدِّم الخبر، كأن يكون الخبر جملة فعلية، أو شبهَ جملة والمبتدأ اسماً نكرة.

[1] ابن السراج ،الأصول ،ص58

[2] عبد الفتاح الحموز ،المبتدأ والخبر في القرآن الكريم،ص 9

[3] شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ،159/1،وقد ذكر المصنف هذا التعريف منعا لدخول الفاعل ضمن قولنا هـو الجزء المتمم للفائدة ؛لأن الفاعل يتمم معنى الجملة مع الفعل قبلَه ، أما بقوله مع المبتدأ فإنه يخرج الفاعل، لكنه غفل عن أن هذا التعريف أيضا يدخل الفاعل الذي سد مسد الخبركما في قولنا "أقائم أبوك"؛لأنه ينتظم منه مع المبتدأ جملـة تامة المعنى .

[4] ابن السراج ، الأصول ،ص62

[5] عبد الفتاح الحموز ،المبتدأ والخبر في القرآن الكريم،ص205

[6] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،178/1

وتقدم الخبر وجوبا،وهاتان الحالتان محكومتان بعللٍ نحوية في الغالب، تمنع تقديم الخبر في مواضع أو تأخيره في مواضع أخرى ، وهي من المواضيع المشهورة في كتب النحو[1] .

أما الحالة الثالثة فهي جواز تَقَدُّم الخبر على المبتدأ ، وهذه الحالة ليست محكومة بضوابطَ، إنما تأتي لاقتضاء المعنى الذي يريده المتكلمُ، فيعدل عن أصل الترتيب للتركيز على ما يريد توضيحه من معنى، وهي الحالة التي تهمنا دراستها في هذا الجانب، فالعديد من التوقيعات تَمثَّلَ فيها هذا النوع من التقديم، ومن ذلك توقيع بعض ندماء جعفرالبرمكي:

"سيدي أنتَ إنْ تَعاظمَ ذنبِي فاعفو ،فأنتَ للعفوِ أهلُ"[2]

حيث قدم الخبر (سيدي) على المبتدأ (أنت) ،فأصل التعبير "أنت سيدي"[3]، لكنه قدم الخبر لأن هذا البيت جاء في مَعرض الاعتذار من مقام الأمير لخطأ بدر منه فكان من المناسب أن يقدم الخبر الذي يحمل دلالة الطاعة والولاء للأمير.

ومن تقديم الخبر المفرد توقيعُ زياد بن أبيه في قصّة سارق: "القطعُ جزاؤك "[4]، حيثُ قدم الخبر (القطعُ) على المبتدأ (جزاؤك) ؛ تأكيداً لأهمية إيقاع عقوبة القطع المستحقة بالسارق نفسِها، لكن هذه الصيغة جاءت لمنعه من الشك في تغييرها أو حتى

---

[1] للاطلاع على هذه الحالات وتفصيلها ،انظر مثلا ، عبد الفتاح الحموز ،المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ،ص 121ـ 142 ، 321ـ 327.

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،279/2

[3] يشير النحاة إلى أنه إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ، فتقديم المبتدأ واجب إلا إذا كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية ، إلا أن هناك خلاف في ذلك ،فقد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أن الأعرف هو المبتدأ أو أن المشتق هو الخبر،(ابن هشام ، مغني اللبيب ،588). ومن هنا فإن اعتبار "سيدي" خبرا قوي من وجهين: أولهما أن "أنت " هي الأعرف ،وثانيهما أن "سيدي" هي المشتق.

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ، 2/ 205،وقد حملتُ التقديمَ والتأخير في هذا التوقيع على اعتبار القرينة المعنوية،وذلك لأن الحديث عن الجزاء ،فالأصل أن يكون هو المُسند إليه في الجملة، انظر الصفحة المرجع نفسها، الهامش.

تخفيفها وهو معنى لا تؤديه الصيغة لو جاءت على الأصل" جزاؤك القطع" والتي تفيد الإخبار الأولي وكأن المُتهم لا يعرف الحكم .

ويشيع في التوقيعات تقديم الخبر الجار والمجرور، وهو في الغالب يفيد معنى الاختصاص، ومن ذلك توقيع المأمون للحسن بن سهل بعد أن زُفّت "بوران" ـ ابنة الحسن إلى المأمون ـ وتوقّع بعض العامة أن تقلّ مكانة الحسن عند المأمون بعد هذا الزّفاف،وهو توقيع طويل ورد فيه "......وإليه الخراجُ والبريدُ "[1] ،حيثُ قدّم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ وذلك لتأكيد اختصاص هذا الأمر به دون غيره.

ومن ذلك توقيع أبي الحسن علي بن عيسى الجراح إلى رجل استقلّ ما كان يعطيه من أموال، واستقبح ما كان ينال من حُسْن المُعاملة:

"كالحوتِ لا يَكْفيهِ شيءٌ يلهمُهُ يصبحُ ظمآنَ وفي البحْرِ فمُهُ"[2]

فقدم الخبر "في البحر "على المبتدأ ؛ وذلك لإبراز عنصر المكان الذي تتمثل فيه دلالة التوقيع، فالموقّع يريد أن يرسم صورةً معبرة عن هذا السائل الذي لا يقنع بشيْءٍ مهما نال من الأعطيات، فهو كالحوت الذي يصبح ظمآن رغم أنه في البحر فتقديم عنصر المكان هنا أضفى مزيدا من الدقة على هذه الصورة المرعبة للجشع والطمع.

وكذلك ورد تقديم الخبر الجار والمجرور في أبياتٍ وقّع بها القاضي الفضل ابن الحُباب إلى مَن سألته عن حالها في الهوى الشريف ودفعتْ إليه رقعةً فيها أبياتٌ منها:

مــاذا تقولُ لـــــطفلةٍ	في الجسر منزلها شريفة
تصبو إلى زينِ الهَوى	من غيرِ ما بأسٍ عفيفة؟

فقرأ الرقعة ثم كتب على ظهرها أبياتا منها :

فلَكِ السّعادةُ والشّها	دةُ والجلالةُ ياشريفة

---

[1] المرجع نفسه ،103/1

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،364/2

هذا النــجاحُ بعينه ويه يقولُ أبو حنيفة"[1] .

فصاحبةُ الرقعة توجَّهتْ بسؤالها إلى هذا القاضي مُصرِّحةً بحالها ،قلقــة مــن تصرفها ونتيجتِه، رغم تأكيدها على عفتها وابتعادها عن الــشبهات، فجــاءت إجابــةُ القاضي لتناسبَ هذه الحالة النفسية عندها مستغلا أسلوبَ التقــديم والتــأخير لإبــراز المعاني التي يريدها، فنجده في البيت الأول قدّم الخبرَــ الجار والمجرور ــ على المبتدأ "فلك السعادةُ "، وذلك لإفادة معنى الاختصاص ،وكأنه يقول :إن كان هذا هــو حالُــك الشرف والعفة، فجزاؤُك السّعادةُ لا غيرها، وهو جواب مناسب لحالة السائلة.

ومن الأمثلة التي تقدم فيها الخبر شبه الجملة على المبتدأ غير الصريح، توقيع الكاتب يوسف بن القاسم:" من جور الدنيا، أنها لا تعطي أحدا ما يستحق، إما تزيــده وإما تنقصه"[2]، فالمصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (من جورا لدنيا) في محل خبر مقدم.

ومن الجُمل التي كثُر فيها تقديمُ الخبر الجار والمجرور على المبتدأ جمل الصيغ الإنشائية كالدعاء والتعجب، كما في قولنا: "لك الويلُ"، و"عليك اللعنُ " و"لك الله"، فهذه الصيغ يتقدم فيها الخبر (الحار والمجرور) بشكل يكاد يكون شبهَ دائم على المبتدأ، ولو جاءت الجملة على أصلها أي بتأخير الخبر"اللعنُ عليك أو الويلُ لك " لما أدّت هــذا المعنى كما في تقديمه، ولربما خرجت من معنى الدعاء أو التعجب إلى الإخبار الأولي الذي يُفرغ هذه الصيغَ من مضمونها، فتقديم الخبر المتضمنِ ضميرَ المخاطــب يفيــد تقوية اختصاصه ووقوعه عليه وهو معنى هذه الجمُل الإنشائية.

وهناك الكثير من هذه الصيغ في التوقيعات كما في توقيع الحسن بــن ســهل السرخسي في جوابه على أبيات سهل بن هارون عندما طلب منه التنكر لوعــدٍ كــان الحسن قد وعد به رجلا آخر: "هذه ــ لك الويل ــ صفقتُك لا صفقتي"[3]، وكما ورد أيضا

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،418/3.

[2] المرجع نفسه، 3/ 436 ،ولم ترد قصّة لهذا التوقيع.

[3] المرجع نفسه ،327/2.

في توقيع علي بن عيسى :" وليتك من عملي جليلا وكنت حقيرا مهينا ،فانصرف عليك اللعن طويلاً "[1]، فقدَّم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ في جملة الدعاء"عليك اللعن"، وكذلك من التوقيعات التي ورد فيها تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ في جملة التعجب السماعي، ومن ذلك توقيع الرشيد في مدح بعض القادة " .... للَّه أمٌّ ولدته وأبٌ أنهضه "[2]،ففي كل التوقيعات السابقة جرى تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ في جمل الدعاء أو التعجب.

ومما يُلحق بتقديم المبتدأ، تقديم لفظتي "مثل وغير" إذا لم يُرد بهما شخصٌ غير المخاطب، وقد أشار الجرجاني إلى تقديم هاتين اللفظتين بصورة تكاد تكون دائمة،إذا استُخْدِمتَا لهذا المعنى، يقول: "ومما يُرى في تقديم الاسم كاللازم "مثل وغير" في تنمو قوله:

مِثلُكَ يُثني المُزنَ عن صوبه ويستردُّ الدمعَ من غُرْبِه"

فهو لم يقصد "بمثلك" شخصاً آخر غير المخاطب إنما أراد أن كل ما كان مثله في الحال والصفة كان مقتضى القياس ومُوجب العُرف والعادة أن يفعل كما ذكر(3) "أماّ "غير" فإن استخدامها في مثل هذا الموضع يفيد نفي الصفة عن الشخص المخاطب دون إلصاقها بأحد آخر كما في قول المتنبي:

"غيري بأكثرِ هذا الناسِ ينخدعُ

وذلك أنه معلوم أنه لم يرد أن يُعرِّض بواحد هناك فيستنقصه ويصفه بأنه يُغرّ ويُخدع"(4). ومن أمثلة ذلك في التوقيعات ما ورد في توقيع الوزير علي بن عيسى:"مثلك مَن باعَ العلوَ بالانحطاط، وجليلَ المرتبة بالإسقاط، وسأريك عندَ الاحتياط،

[1] المرجع نفسه ،363/2

[2] المرجع نفسه ،76/1

[3] دلائل الإعجاز، ص 106.

[4] القزويني، الإيضاح: ص 109.

أنّك بالخمول ذو اعتباط"[1]. فقدم "مثل" لأنها تحمل معنى أن كلَّ من كان في منزلتك يسلك هذا السلوك، ولم يقصد بها شخصا آخر.

2.2.2 التقديم في جُمل الأفعال الناسخة والأحرف الناسخة

من المعروف أن "كان" وأخواتها تدخل على الجُمل الاسميّة، فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، ولقد أشار الدارسون إلى القواعد التي تحكم التقديم والتأخير في جملة كان وما يُحمل عليها في العمل، فأشاروا إلى عدم جواز تقدّم اسم كان عليها، انطلاقاً من القاعدة المعروفة التي قررها ابن جني "أنه لا يجوز تقدم مرفوع على رافعه"[2]، أما خبرها فقد أجازوا أن يتقدّم على اسمها أو عليها هي واسمها معاً[3]؛ وعللوا جوازَ هذا التقديم كون هذه الأفعال أفعالاً متصرفةً، فابن السراج يقيس التقديم في اسم كان وخبرها على التقديم في المبتدأ والخبر يقول: " فما أجَزْتَهُ في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجِزْهُ فيها "[4]، وتقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها مجمع على جوازه بين النحويين، إلا أن هناك خلافا في تقديم الخبر على الفعل نفسه فابن السراج يرفض تقديم خبر "ليس" عليها وذلك لأنها غير متصرفة مثل "كان"[5]، وهذا ما يذكره ابن الأنباري في الإنصاف عند حديثه عن تقديم خبر "ليس" عليها" فالكوفيون لا يجيزون تقدم خبرها عليها ؛لأنها غير متصرفة، وذهب البصريون إلى جواز ذلك"[6]، والحقيقة فإن الخلاف في تقديم الخبر على الفعل لا يقتصر على تقديم خبر "ليس"

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 363/2.

[2] ابن جني الخصائص ، ص160

[3] انظر ،سيبويه ، الكتاب ،45/1، ابن السراج ،الأصول ، 1/ص(86ــ88)، ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،مسألة 17 و18،1/ص(155ــ 164).

[4] ابن السراج، الأصول ،86/1

[5] لمرجع نفسه ،88/1

[6] (ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،مسألة 17 ومسألة 18 ج1/ص(155 ــ 164) .

وحسب، إنما يوجد في تقديم خبر الأفعال التي تعمل عمل كان بشروط مثل:(ما أنفك، ما زال ، ما برِح) فإن الخبر فيها يتقدم على اسمها فقط.

لكن أحياناً نجد أن الاسم الذي كان في الأصل مبتدأ، من الناحية النظرية، يَصلح أن يكونَ اسما لكان بعد دخولها قُدّم على جملة "كان"، واكتفت هي برفع ضمير مكانه يعود عليه، وهو تقديم يُحمَل على تقديم الفاعل لا على نية التأخير كما عبر عن ذلك الجرجاني وغيره من الدارسين، أي أن اسم كان يُقدَّم ويشغل مكانَه ضَميرٌ يأخذ إعرابه، وتصبح كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر له. ومن الأمثلة على ذلك التي وردت في التوقيعات توقيع جعفر بن يحيى البرمكي في قصة رجل شكا غيبة ولده وسأل أن يقفل ـ يعود ـ: "غيبةُ يوسف كانت أطول عليه السلام"[1].

فمن الواضح أن المبتدأ (غيبةُ) هو ما يصلح أن يكون اسماً لـ "كـان" لكـنَّ الموقّع آثر أن يُقدمه عليها ويجعلها خبراً له وذلك لأهمية هذا التقديم، فهو أراد أن يلفت انتباه الشاكي لغيبة يوسف ويذكره بها أنها كانت أطول من غيبة ابنه، ولو جاءت الجملة على أصلها، لكان خبراً ابتدائياً دون تأكيد وكأن المقصود إخبار الرجل بشكل أولي وهو ما ليس يرمي إليه ومن التقديم في الأحرف الناسخة تقديم خبر "لا" النافية للجنس على اسمها، وهو من مُبطِلات عملها، إذ إنه من شروط عمل "لا" اتصال اسمها بها، ومن الأمثلة التي وردت على هذا التقديم في التوقيعات ما ورد في توقيع العباس بن الحسن الجَرْجَرائي إلى مجموعة من الوزراء الذين سألوه الزيادة في أرزاقهم "ما حالكم حال مستزيد ولا فوق ما أنا عليه لكم مزيد فإن تكن الزيادة من مال فهو موفور عليكم، وإن تكن من رأي، فالأعمال لكم ولي اسمها..."[2]، حيث أنه قدّم خبر "لا" على اسمها "مزيد" مما أبطل عملها؛ وذلك لأن الحديث عن شكوى الوزراء وطلبهم المزيد من الأموال والأعمال، فكان من المناسب أن يقدّم الظرف (فوق ما أنا عليه لكم) ليدلَّ على

---

1 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب /276/2.

2 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 345/2.

استغرابه من طلبهم ورفضه له إذ لا يوجد من الأعمال فوق ما يتمتعون به من وظائف وصلاحيات.

ومن التقديم في الأفعال الناسخة التي وُجدت في التوقيعات، تقديم خبر "يوشك" على اسمها، وهو تقديم يبطل عملها كفعل ناقص ويحوله إلى فعلٍ تام فاعله المصدر المؤول المُكوَّن من (أن + الفعل المضارع)، ومثال ذلك ما ورد في توقيع محمد بن عبد الملك الزيات[1] في جواب أبيات مدحه بها أبو تمام حبيب بن أدى أولها:

لهانَ علينا أن تَقول وتفْعَـلا ونذْكرُ بعضَ الفَضلِ منك وتَفضْلا

فوقّع ابن الزيات في ظهرها:

رَأيتُكَ سَمحَ البيْعِ سَهلاً وإنّما يُغالى إذا ما ضَـنَّ بالشَّيء بائعُه

فأمَّا إذا هانَت بضائـعُ بَيعِه فيوشِكُ أنْ تَبقى عَليه بضائعُـه

فقدّم خبر الفعل "يوشك" على اسمها مما حوله إلى فعل تام، وأصبح المصدر المؤول فاعلا له، وهو تقديم يتسق والمعنى العام للتوقيع الذي يتحدث عن ضرورة التمسك بالشيء والمغالاة به وعدم التهاون والتفريط به بسهولة.

ومن التقديم في جُمل الأحرف الناسخة تقديم خبر "إن" على اسمها، إذ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً[2]، ومن ذلك ما ورد في توقيع الخليفة المنصور إلى رجل من العامّة سأله أن يبني مسجداً في محلته "إن من أشراط الساعة، كثرةَ المساجد فزد في خطاك تزد في ثوابك"[3]. حيث قدّم خبر "إن" الجار والمجرور على اسمها، وذلك لأن الحديث عن بناء المساجد، فكان المناسب التأكيد على أنّ هذا العمل من أشراط – علامات– الساعة للدلالة على كراهته وعدم استجابة الخليفة لطلب الرجل، فتقديم الخبر أدّى إلى تهويل ما سأله الرجل وإقناعه بعدم الاستجابة له ضمنياً.

---

1 المرجع نفسه 328/2.

2 لا يجوز تقديم خبر إنّ على اسمها إلاّ إذ كان الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفا،(شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج3/)270.

3 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 66/1.

ومن ذلك أيضاً تقديم خبر كان على اسمها، كما ورد في توقيع الوزير ابن الفرات في جواب من وشى بعامل الموصل وذكر أنه بالغ في إظهار مروءته "يُجاب بأنه نفع الرجل من حيث أراد الإضرار به، لأنه إذا كان في مثل هذا الصقع عاملٌ ذو وجاهة وتجمّل ومروءة، صلُح أن يتقلّد لسلطان مصر وأجناد الشام متى ما أُنكِر من عمالها حالاً"[1].

إذ إنّه قدّم خبر كان الجار والمجرور "في مثل هذا الصقع" على اسمها النكرة "عامل"؛ وذلك لأن موضوع التوقيع الوشاية بهذا العامل المُبالغ في المظاهر والمروءة، فجاء جواب الوزير ليقرَّ هذا ويؤكد أن هذا المكان ــ الذي أطلق عليه لفظ الصقع! ــ لا يصلح لهذا الأمير بل الأولى أن ينتقلَ إلى ولاية أخرى أعظم شأناً ومكانا من الموصل كسلطان مصر أو الشام.

3.2 التقديم في الجملة الفعليّة

1.3.2 تقديم الفاعل

لا خلافَ بين النحاة على أن ترتيب عناصر الجملة الفعلية في شكلها الطبيعي يكون من الفعل أولا ثم الفاعل بشكل رئيسي، وهما عمدةُ الجملة الفعلية اللّذين لا يُستغنى عنهما، ولا تكون جملةٌ فعلية دونهما، ومن ثم تأتي بقية عناصر الجملة كالمفعول به إن وُجد ،أو المفاعيل الأخرى، وهي ــ في الغالب ــ تتمتع بحرية في تغيير مواقعها ضمن الجملة الفعلية أكثر من الفاعل. أما تقديم الفاعل على الفعل فهو محطُّ خلاف بين النحويين ــ كما هو معروف، فتأخيرُه واجبٌ عند البصريين ،ولا يجوز تقديمه على الفعل على أية حال؛ وذلك لأن الفاعل مرفوع بالفعل ومُحال تقدم المرفوع على رافعه في عرفهم، كما تنص القاعدة التي ذكرها ابن جني " ليس في الدنيا

---

[1] المرجع نفسه، 348/2.

مرفوع يتقدّم على رافعه "[1]،وإذا جيء بالاسم الظاهرِ كونُه فاعلا في الأصل فهو مبتدأ "لأنك لو أتيتَ بالاسم الذي قبل الفعل لرفع بالابتداء"[2] ، والجملة الفعلية بعده تكون في محل رفع خبر له ، أمّا الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل على الفعل دون تغيير في إعرابه.

أما في ما يتعلق بالبلاغيين، فإنّنا نجدهم قد تجاوزوا هذا الجدل النحوي حول جواز تقدّم الفاعل أو منعه إلى دراسة المعاني التي تنتج عن التقديم والتأخير، فالاسم المتقدّم على الفعل فاعل في المعنى لا خلاف في ذلك، سواء احتفظ بإعرابه كما عند الكوفيين أو أصبح مبتدأ كما عند البصريين، فالمعنى واحد عندهم، وهو ما أطلقوا عليه تقديم الفاعل في المعنى، مع وجود بعض الملاحظات التي تشير إلى أخذهم برأي البصريين كما عند الجرجاني الذي أطلق على تقديم الفاعل"التقديم لا على نيّة التأخير" ،وهو بذلك يشير إلى رأي البصريين ؛إذ لو أنه اعتمد رأي الكوفيين لأدرجه ضمن التقديم الذي سمّاه التقديم على نِيَّة التأخير.والمعاني المستفادة من تقديم الفاعل تدور كلُّها حول التأكيد ومنع الشك لدى السامع، فتقديم الاسم وبدء الحديث به يجعله محور الاهتمام أكثر من كونه متأخرا ،"لأنه لا يؤتى بالاسم مجردا من العوامل (مبتدأ) إلا الحديثُ قد نُوِي إسناده إليه"[3]،وكذلك فإن تقديم الاسم الذي كان أصله فاعلا يزيد في تأكيده من ناحية أخرى وهي التكرار إذ إنه بعد تقدمه يترك مكانه ضميرا يعود عليه سواء أكان هذا الضمير ملحوظا أو ملفوظا" ومن فوائد تقديم المسند إليه ،إذا كان المسند ذا ضمير أن يقرر الحكم في ذهن السامع ويؤكده بسبب تكراره"[4]،وهذا ما قرره

---

[1] ابن جني الخصائص ،ص161، وقد ناقش بناء على هذه القاعدة جواز تقدم الخبر على المبتدأ(وهو رأي البصريين في مسألة تقدم الخبر على المبتدأ،الإنصاف ج65/1) معللا ذلك بأن الخبر ليس مرفوعا بالمبتدأ وحده ،إنما هو مرفوع بالمبتدأ والابتداء معا ،فهو إن تقدم على العامل اللفظي (المبتدأ) فهو لم يتقدم على العامل المعنوي (الابتداء) ،ومن هنا جاز هذا التقديم.

[2] ابن السراج ،الأصول ،ص73

[3] المرجع نفسه ،ص 101

[4] الجرجاني ،دلائل الإعجاز ص49

الجرجاني في مقولته التي رددها بعده الدارسون وأصبحت كأنها قاعدة في مجال التقديم والتأخير: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيءَ بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام ، في التأكيد والإحكام"[1]. ومما يجدر الإشارة إليه أنه من لناحية الشكلية هناك بعض الخلاف الشكلي في دراسة هذا التقديم بين الدارسين فمنهم من أدرجه ضمن التقديم في الجملة الفعلية اعتبارا بأصل الجملة قبل التغيير، وبعضُهم أدرجه ضمن التقديم في الجملة الاسمية وأطلق عليه " تقديم المبتدأ على الفعل اعتبارا بما آلت إليه الجملة بعد التغيير[2]، وهو خلاف شكلي- كما أسلفت - لا يؤثر على المعنى.

وتقديمُ الفاعل على الفعل كثير الورود في التوقيعات وهو يأتي على نمطين:تقديم الفاعل الاسم الظاهر،وتقديم الفاعل الضمير .

ـ تقديم الفاعل الاسم الظاهر

ومن أمثلته توقيعُ زياد بن أبيه في قصّة متظلِّم :" الحقُّ يسعك "[3]، فأصل الجملة (يسعك الحقُّ")، لكنه عدل عن أصل الترتيب فقدّم الفاعلَ على الفعل وأسند الجملة الفعلية إليه ؛ لتقوية الحكم وزيادة في طمأنة هذا المتظلِّم من أنه سيُحكم بالحقّ الذي سينصفه إن كان ذا حق ، ومنه أيضا توقيع جعفر بن يحيى البرمكي إلى قوم "عينُ الخليفة تكلؤُكم ونظرُه يعمُّكم"[4] ، فقدّم الفاعل على فعله في الجملتين ،لتقوية الحكم وتأكيدا على اهتمام الخليفة بهم ورعايته لهم ،وهو معنى لا يتحصّل بمجيء الجملة على الأصل " تكلؤُكم عينُ الخليفة ويعمُّكم نظرُه "؛لأنه إخبار أوليٌّ لمن يجهل الأمر ولا يحمل تركيزا على أيِّ عنصر من عناصر الجملة كما في نص التوقيع بعد التقديم .

1 الجرجاني ، دلائل الاعجاز ،ص102

2 انظر مثلا ، فاضل السامرائي ، معاني النحو ،170/1

3 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،204/2

4 المرجع نفسه ،245/2، ولم ترد قصّة للتوقيع.

وأحيانا يتقدم الفاعل مع متعلقاته من الجار والمجرور كما في توقيع عُبيد الله بن سليمان بن وهب إلى عاملٍ من عماله كتب إليه يخبره بوجود بعض الأموال من آثار الأكاسرة: "حرصُك على تعفية آثار الأوائل يدلُّ على لؤم أصلك"[1] فتقدم الفاعل مع الجار والمجرور، وهو تقديم يساهم في إبراز توبيخ هذا العامل الذي رفع القصّة والفصل بين الاسم المتقدم والجملية الفعلية (الخبر) يساهم في إثارة توقع المتلقي لمعرفة مضمون الخبر أكثر من مجيء التعبير على الأصل .

ومن ذلك توقيع زياد بن أبيه إلى عامل له ثار عليه الخوارج بالبصرة ــ ويبدو أنه تقاعس عن قتالهم ــ:" النساء تحاربهم دونك"[2] ــ فقدم الفاعل (النساء) على الفعل، ليُبتدأ به الحديث وتكون الجملة الفعلية خبراً له؛ ليحملَ المعنى الذي يريد التركيز عليه وهو التوبيخ الشديد لهذا العامل الجبان فالنساء ــ مع جزعهنّ ــ أولى بمحاربة الخوارج منه لضعفه وتقاعسه .

ومن تقديم الفاعل الاسم الظاهر أيضا لأنه يحمل دلالة السبب، توقيع جعفر ابن يحيى البرمكي على رقع محبوسَ: " العدوان أوبقه ، والتوبة تطلقه"[3]،فتقديم الفاعل في الجملة الأولى بيّن سببَ الحبس، وتقديم الفاعل في الجملة الثانية أيضا بينت السبب الذي سيطلقه، فتقديم الفاعل في مثل هذه الصيغ ينقل معنى الجملة من الإخبار الأولي إلى معنى توضيح السبب وإقامة الحجة.

ومنه أيضا توقيع "سوءُ الاحترام أوقع بكم حلولَ الانتقام وكفر الإنعام من حفظ الذمام فالواجب فيكم ترك الايجاب"[4]، فقد تم تقديم الفاعل في المعنى في الجملة الأولى "سوءُ الاحترام"؛ لأن الحديث عن سبب وقوع الانتقام بهم وليس إخبارهم بوقوعه، ولو جاءت الجملة على الأصل، لكانت إخباراً لهم بوقوع حلول الانتقام وكأنهم لا يعلمون، وبالطبع فليس هذا المعنى الذي يريد التركيز عليه في التوقيع .

---

[1] المرجع نفسه 2/341-342

[2] المرجع نفسه 2/203

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ، 2/301

[4] المرجع نفسه

ومن ذلك أيضا توقيع طاهر بن يحيى إلى يحيى بن حماد النيسابوري عندما كلّفه بعمل جليل من أعمال الدولة لكن حمادا اعتذر عن القيام به:

" قلّةُ نظرك لنفسك حرمتْكَ سَنيَّ المنزلة، وغفلتُك عن حظّك حطتك عن درجتك وجهلُك بموضع النعمة أحلّ بك الغير والنقمة، وعماؤك عن سبيل الدعة أسلكك في طريق المشقّة....."[1]

ففي جميع جمل التوقيع السابقة جرى تقديم الفاعل في المعنى على الفعل ،وذلك ليقيم الحجة عليه ،ويؤكد له إن هذه الأشياء هي السبب في ما يحصل له من انحطاط المنزلة وسلوك طريق المشقة.

ب ــ تقديم الفاعل الضمير

يتقدم أحيانا الفاعل الذي كان في الأصل ضميرا متصلا ليصبح ضميرا منفصلا في محل رفع مبتدأ وفي هذه الحالة فإنه أبلغ في التوكيد وتقوية المعنى ، ومن ذلك توقيع الخليفة معاوية بن أبي سفيان إلى عبد الله بن عامرفي أمرٍ عاتبه فيه:

"بيتُ أميّة في الجاهليّة من بيت حبيب ،فأمّا في الإسلام فأنت تراه"[2] ،فقدم الضمير (أنت) على الفعل (ترى) رغم إمكانية الاستغناء عنه والاكتفاء بأصل الجملة دون الإتيان بالضمير:"فتراه" ،لكن بإبراز الضمير يتم تأكيد معنى الجملة بشكل أكبر.

ومن ذلك توقيع الخليفة عمر بن عبد العزيز في قصة رجل تظلم من ابنه :"إن لم أنصفك منه فأنا ظلمتُك"[3]، فالابتداء بالضمير ــ الفاعل في الأصل ــ يساهم في زيادة تأكيد المعنى، ومنع الشك ،فالخليفة يريد أن يقرر حقيقة أنه إذا لم يأخذ بحق هذا المتظلم فإنه يكون ظالما له؛ لأنه هو المسؤول عن تولية هذا العامل ويتضح ذلك بشكل أكثر

---

[1] اصلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 31/1

[2] المرجع نفسه ،ص359/2

[3] المرجع نفسه 169/1

بملاحظة أن هذا التقديم قد اكتُفي به عن التأكيد بطرق أخرى مثل دخول (قـد) علـى الفعل كأن يقول:" فقد ظلمتُكَ"

ثانيا: تقديم نائب الفاعل

يمكن أن يقُاس تقديم نائب الفاعل على تقديم الفاعل في كل النواحي من حيـثُ الخلاف في منع تقديمه بين البصريين والكوفيين، وكذلك المعاني التي تنتج عن تقديمه، من حيث تقوية الحكم ومنع الشك، ومن الأمثلة على ذلك في التوقيعات مـا ورد فـي توقيع الوزير الصاحب بن عباد لشاعر كتب إليه يمدحه بشعر وكان الشعر للصاحب بن عباد نفسه!،فوقَّع الصاحبُ له بأبياتٍ منها :

سرقتَ شِعْرِي وَغَيرِي   تُضـامُ في وَتخدع

فسارقُ المالِ يُقـطـعُ   وسارقُ الشعرِ يُصفعُ[1]

فقد قدم نائب الفاعل في الجملتين على الفعل المبني للمجهول ،وهو تقديم لتقويـة الحكم ،فالحديث عن السرقة الشعرية التي أقدم عليها صاحب الرقعة فكان من المناسب أن يتقدم اللفظ الذي يدل على ذلك، بالإضافة إلى معنى تقرير الحكم أو القاعدة التـي أراد أن يطلقها الصاحب بن عباد على كل من يقوم بمثل هذا العمل، وهو أمر يناسبه الابتداء بالاسم وليس الفعل .

ومن ذلك توقيع الأديب أبي العيناء إلى بعض أصدقائه :

وأنتَ رعاك الله فينا فإنَّما   مَدحتَ بفضلِ ضعفُه فيكَ يوُجد[2]

فقدم نائب الفاعل"ضعفُه" على الفعل ليحتل صدارة الجملة ويصبح مبتدأ؛ وذلك لأنه محطُّ اهتمامه والنقطة التي يتركّز فيها معنى الردّ على هجاء ابن مكرم، فهذه العيوبُ التي ذكرها لا يوجد مثلُها فيه وحَسب إنما ضعفها أيضا فمن هنا نجد أن الشاعر لجأ إلى تقديم هذه الكلمة التي كانت بمثابة بؤرة المعنى في البيت.

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،390/2

[2] المرجع نفسه 418/3

2.3.2 تقديم المفعول

يتمتع المفعول به بحرية أكثر من الفاعل في الانتقال بين مكونات الجملة الفعلية، ولا خلافَ في جواز تقديمه بين النحويين، ويشير سيبويه إلى أن تقديم المفعول يأتي للعناية والاهتمام ،فقد وضع بابا في الكتاب بعنوان: " ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل ،قُدِّم أو أُخِّر"[1]،وتقديم المفعول به يأتي ضمنَ أكثر من تركيب ،فهو يتقدم على الفاعل فقط كما في قول الشاعر(أبي عبد الله بن الحسين الأندلسي ردّا على أبيات مدحه بها أبو القاسم أحمد بن يامن:

إذا ما المَعالي قُسِّمت حازَ جلَّها   أبو القاسم السّامي النبيهُ بن يامنِ"[2]

فقد قدّم المفعول به(جلَّها) على الفاعل(أبو القاسم).

أو يتقدم على الفعل والفاعل معا ويبقي محتفظا بوظيفته الإعرابية(مفعول به) دون تقدير ضمير مكانه كما في قوله تعالى: " وثيابَك فطهِّر"[3]، أو يتقدم عليهما(الفعل والفاعل) مع تقدير ضمير مكانَه يأخذ إعرابه وهذا ما عُرِف عند النحويين بأسلوب الاشتغال .ولعلَّ هذه الحرية في التنقُّل تعود إلى طبيعة دوره في الجملة الفعلية ، إذ إنه لا يُعتبر من مكونات الجملة الرئيسية بل من الفضلات، وهو أمرٌ مجمع عليه عند النحويين كما يشير إلى ذلك ابن الأنباري في الإنصاف: "والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفرّاء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة، بخلاف المرفوع ،فينبغي أن لا يُعتد بتقديمه كتقديم المرفوع"[4] .

---

[1] سيبويه ،الكتاب ،ص80/1 ــ 81

[2] التوقيعات الأندلسية ،ص174

[3] المدثر،4

[4] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،631/2(وقد وردت هذه المناقشة في مسألة " هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط"في نحو :إن تأتني زيدا أكرمْ، وقد رفض الفراء"هذا الرأي حملا على منع تقدم الفاعل في مثل :إن تأتني زيدٌ يكرمْك.

أ ـ : تقديم المفعول به على الفاعل فقط

وهي أبسطُ صور تقديم المفعول به؛ إذ إنه يقدم على مكون واحد من مكونات الجُملة الفعلية، وقد ورد العديد من الأمثلة على ذلك في التوقيعات منها توقيع الإمام الشافعي في الرقعة التي ترويها قصةُ التوقيع التالي: " حدّث الربيعُ بن سليمان قال: كنا عند الشافعي، إذ جاءه رجل برقعةٍ، فنظر فيها وتبسم، ثم كتب فيها ودفعها إليه، قال : فقلنا : يُسأل الشافعي عن مسألةٍ لا ننظر فيها وفي جوابها ؟افلحقنا الرجل ، وأخذنا الرقعة فقرأناها ، وإذ فيها(الطويل):

سَلِ المفتيَ المكيَّ ، هل في تزاورٍ وضمّةِ مُشتاقِ الفؤادِ جناحُ؟

قال وإذ جوابُه في أسفل من ذلك(الطويل) :

أقولُ معاذَ الله أن يُذهَب التقى تلاصقُ أكبادٍ بهنَّ جراحُ"[1]

فسؤال صاحب الرقعة كان عن التقى ومخافة الإثم المترتب على ما سأل عنه من تصرفات، فكان من المناسب أن يقدمه على الفاعل في هذا السياق.

ومن ذلك توقيع الصاحب بن عباد إلى من سأله أن يَقْدُمَ إليه، لكنه اعتذر عن تحقيق رغبته لعجزه وعدم قدرته، وأجابه بأبياتٍ منها :

أرومُ نُهوضاً ثم يُثني عزيمَتِي تَعَوُّذُ أعْضائي من الرَّجَفانِ[2]

فقدم المفعول به"عزيمتي "على الفاعل " تعَوُّذُ "، وذلك لأن حديثه عن العزيمة وعدم قدرته على القيام بما أراد.

ب : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل

يتقدم المفعول به في كثير من الجمل الفعلية ليحتل صدارة الجملة، قبل الفعل والفاعل ركني الجملة الأساسيين مكانا لا رتبة،كما في قوله تعالى "وثِيابَكَ فطهِّر، والرِّجْزَ فاهْجُر"[3].

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،412/3

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،387/2

[3] المدثر، آية 4، 5

ومن الأمثلة على ذلك في التوقيعات توقيع عبد الله بن طاهر الخزاعي إلى بعض قواده والذي يسأله حط خراجه عنه ــ أي إعفائه من دفع الخراج ــ والزيادة في أرزاقه:

أفي النَّومِ أبصرتَ ذا كلَّه فخيراً رأيتَ وخيرا يكون[1]

فقدم المفعول به (خيرا) على الفعل والفاعل (رأيت)، وذلك لأنه جاء في سياق التفاؤل.

كما ورد أيضا في الرقعة التي رفعها الشاعر البُطين لما قَدِم على القائد علي بن يحيى الأرميني ومنها:

رؤياك فسِّر عندَ الأميرِ تَجدْ تعبيرَ ذاك وفي الفأل التباشيرُ [2]

فقدم المفعول به (رؤياكَ) على الفعل والفاعل (فسّر)، لأن القطعة تتحدث عن الرؤيا ومضمونها، فهي مدارُ الحديث وبؤرة التركيز. لذا فقد كان تقديمها مناسبا في هذه الحالة.

جـ :تقديم المفعول في حال تعدد المفاعيل

أما إذا كانَ الفعل ينصبُ أكثر من مفعول فقد حدد النحاة قواعد تضبط ترتيب هذه المفاعيل على النحو التالي[3]:

أ ــ إذا كان الفعل يدخل على ما أصله مبتدأ وخبر فما كان أصله مبتدأ أحقُّ بالتقديم على ما كان أصله الخبر، ومن الأمثلة على ذلك في التوقيعات ما ورد في توقيع طاهر بن الحسين إلى يحيى بن حماد النيسابوري والذي ورد فيه: "وإنِّي أرى أن أمثلَ أمريك أدعاهما للمكروه إليك "[4]، حيث قدّم المفعول به الأول (أمثل)؛لأنه هو المبتدأ في الأصل .

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،ص235

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،ص 218

[3] محمد أحمد خضير ،قضايا المفعول به عند العرب ، ص317

[4]صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،232/2.

ب ـ في باب أعطى :الأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى

ج ـ إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر يُقدم المفعول به الصريح على المجرور.

ومن الأمثلة على مخالفة هذه القواعد في التوقيعات ما ورد في توقيع المنصور إلى عبد الله بن علي:

"لا تجعلْ للأيام في وفيك نصيبا من حوادثها"[1]، إذ إنّه قدّم المفعول به غير الصريح الجار والمجرور على المفعول به الصريح (نصيبا)، وذلك لأن نهي الخليفةِ مفاده بالدرجة الأولى أن لا يكونَ نصيبُ الأيام فيهما.

د : تقديم المفعول به في أسلوب الاشتغال

وهو أحد أشكال تقديم المفعول به وفيه يتقدم الاسم على فعل أو ما يعمل عمله ويشتغل هذا العامل في ضمير أو ملابسه - أي مضاف للضمير- يقول ابن هشام :"وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيه، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضمير أو ملابسه"[2] ، والفرق بينه وبين الشكل السابق هو تقدير ضمير مكان المفعول به يشغل محلّه الإعرابي كما في قوله تعالى "والسَّماءَ رفَعها"[3]،حيث اشتغل الفعل بالضمير المتصل "ها" ،ونُصب الاسمُ المتقدمُ على الاشتغال، ومن أمثلة ذلك توقيع عبد الله بن طاهر الخزاعي إلى عامل له:

"نفسك قد أعطيتها مُناها فاغرةً نَحوَ مُناها فاها "[4]

فقدّم المفعول به الأصيل "نفسك" على الفعل والفاعل المكّون من الفعل "أعطى والضمير المتصل به "، وهو تقديم يتسقُ ومضمونَ الفكرةِ التي يريد أن يوصلَها لهذا العامل، فالنفس هي محطُّ الجشعِ والطمع، فالبيت يرسم صورة رهيبةً لهذه النفس مشبّها إياها بالحيوان المفترس الذي يفتح فاه للهجوم على فريسته.

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،62/1

[2] ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، ص205

[3] الرحمن، آية7

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،ص 234

وفي رأيي أن المفعول يتقدم على الفعل والفاعل بصورة أخرى غير مباشـرة، شبيهة بأسلوب الاشتغال، ويمكن أن تقاس على تقدم الفاعل في المعنى ليصبح مبتـدأ، وفيها يتقدَّم المفعول به ويُقدَّرمكانه ضميرا يشغل منزلته الإعرابية ، لكنـه لا يبقـى منصوبا ـ كما في الاشتغال ـ بل يتحول إلى الرفع على الابتداء، والجملة الفعليـة بعده تكون في محل رفع خبر له . فعند النظر في بعض الجمل نجد أن الاسم المتصدر لها ـ المبتدأ ـ ما هو إلا المفعول به ضمن التركيب الأصلي لها، كما فـي توقيـع المأمون عندما كتب إليه بعض الواشين بأن فلانا قد مات وخلف مالا عظيما وليس له وارث إلا طفل مُرضَع فوقّع :" الطفلُ جبره الله وأنشأه ،والمالُ ثمّره الله وأنماه ،والميتُ رحمه الله وأرضاه000"[1]. فالمتأمل هذه الصيغَ يجد أن المبتدأ فيها هو المفعول به في الأصل وتقديرها: (جبر اللهُ الطفلَ، وثمّر اللهُ المالَ، ورحم اللهُ الميّتَ)،لكن هذه الصيغ على هذا النحو لم تكن تؤدي المعنى الذي يريده الخليفة ويراه مناسبا للرد علـى هـذا الواشي؛ فهي جُمل فعلية على الترتيب الأصلي الخالية من التركيز على أيِّ عنصر من عناصرها، ولكن بتقديم المفعول به وجعله مبتدأ وإسناد الجملة الفعليـة إليـه، يكـون الاهتمام قد تركز على الاسم الذي أصبح محور الحديث فعند الابتداء به يكون الـذهن ملتفتاً إليه ينتظر الإخبار عنه والذي سيبين رأي الخليفة فيه وهو ما ينتظره المتلقي مما يكسب التعبير قوةً في تأكيد المعنى لا تتحصل بالتركيب الأصلي.

4.2 تقديم "كلّ"

الغالب في استخدام "كل" أن تأتي للتوكيد ،وهي مختصة بتوكيد ما كان أجـزاءً مختلفة، وأريد شموله بالحكم جميعه، " ويؤكد بها ما صح أن يكون أجزاء مختلفة؛ لذا فإنها تفيد ما يرفع توهّم عدم إرادة الشمول "[2].

والتوكيد من التوابع التي رتبتها التأخير عن المتبوع ضمن الترتيب الأصلي، إلا أن"كلّ"في كثير من المواضع تتقدم على المؤكَّد ، وتأخذ مكانه الإعرابي ويتحول بدوره

---

[1] المرجع نفسه ،ص100-101

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 181/3

إلى مضافٍ إليها، وغير خافٍ ما في هذا التغيير على مستوى إعادة ترتيب الجملة من تغيير في المعنى كقولنا :

جاء القومُ كلُّهم، فهذا تعبير على الأصل حيثُ بقيت "كل " في مكانها الطبيعي لكن في قولنا: جاء كلُّ القوم فقد تقدمت "كل" على المؤكَّد "القوم " وأخذت مكانه الإعرابي ــ الفاعل ــ .

ومنها أيضا توقيع أبي مسلم الخرساني وزير المنصور في جواب رقعة عبد الحميد عندما كتب إليه يدعوه إلى الطاعة باسم مروان بن محمد ــ آخر الخلفاء الأمويين ــ "فلمَّا وصل الكتابُ إلى أبي مسلم طرحه في النار إلا قدر ذراع وكتب عليه :

فما السَّيفُ أسطارُ البَلاغَةِ وانتَحت عَليكَ ليوثُ الغابِ من كلِّ جانبِ

فإن تُقْدِمُوا نعْمِل سيوفا شَحيذةً يهونُ عليها العُتبُ من كلِّ عاتب"[1]

فنجده قدَّم "كل" في الموضعين (كل الجوانب) و(كل عاتب)، وهذا أبلغ في تأكيد المعنى الذي يريد أبو مسلم التركيز عليه فالموقف موقف تمرد وتحدٍ يريد أن يعبر عنه تجاه الدولة الأموية المتهاوية والتي تطالبه بالطاعة ،فهو يريد تهويل صعوبة الموقف الذي يحيط بالدولة الأموية فجنود الثورة العباسية ستحيط بهم من كل الجوانب وسيوفهم سيهون عليها العتاب من كل المعاتبين.

وقد أشار الجرجاني إلى تقديم "كل" في أسلوب النفي، حيثُ أشار إلى أن "كل" إذا كانت في حيز النفي أي متقدم عليها لفظا وتقديرا وتقدمت على الفعل والفعل منفي فإنها تفيد نفي الشمول، يقول: "وإذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في "كل" والفعل منفي، لا يصلح إلا أن يكون حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن"[2]، أي أنه إذا كانت "كل" في حيز النفي سواء جاءت على الأصل أم تأخرت عن الفعل فإنها تفيد نفي العموم– سلب العموم كما في قولنا:

---

[1] المرجع نفسه ،271/2

[2] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،278

"لا أحبُّ كلَّ القومِ أو ما كلَّ القومِ أحببْتُ"

فإن فائدة " كل" هنا نفي شمول حبه لكل القوم مع إثباته لبعضهم، أمّا إذا خرجت "كل" عن حيز النفي لفظا وتقديرا فإنها تفيد عموم النفي ومن الأمثلة على هذا الاستخدام في التوقيعات توقيع الوزير عُبيدالله بن وهب في كتاب مُتَنجِّزٍ إيّاه وعداء، وقد تأخر الوزير في الإجابة عليه: "ليس كلُّ من أهملناه نسيناه ،ولا مَن أخرناه تركناه ،مع انقطاع الشغل إيّانا 0000"[1] ،فالوزير خاف أن يكون السائل قد اعتقد أنه أراد أن يهمله بهذا التأخير ويتجاهل طلبه ويبدو أنه أسلوب معروف في الطلبات التي لا يريد المسؤول أن يجيب عليها فأراد أن يؤكد للسائل أن هذا الحكم لا يشمل الجميع وأنه لم يتأخر في الإجابة عن سؤاله إلا بسبب كثرة المشاغل التي يعاني منها.

5.2 تقديم الجار والمجرور:

يعتبر الجار والمجرور من أكثر عناصر الجملة حُريّة في الحركة وتغيير موقعه حسب اقتضاء المعنى الذي يريده المتكلِّم، سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية أم الفعليّة، وتقديمه تحكمه ضوابطُ المعنى بشكل رئيسي، ما لم تكن هناك قرينة نحوية تحكم هذا التقديم وجوباً أو منعاً، كتقديم الجار والمجرور الخبر على المبتدأ النكرة أو أن يكون جزءاً من صلة الموصول التي لا يجوز تقديم شيء منها عليها. ويقتضي المعنى أحياناً أن يكون تقديم الجار والمجرور واجبا و لأمن اللّبس، كأن يكون في تأخيره إخلال بالمعنى، كما في قوله تعالى:"وقال رجلٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَه"[2]،فإنه لو أخر الجار والمجرور (من آل فرعون) بعد جملة الصفة "يكتم إيمانه" لَفُهم أن الرجل يكتم إيمانه خوفاً من آل فرعون، ولم يفد المعنى الذي أفاده بالتقديم وهو أنه من قوم آل فرعون.

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،345/2

[2] غافر، آية28

أ- تقديمه على الخبر[1]:

يتقدم الجار والمجرور في الجملة الاسميّة ويفصل بين المبتدأ والخبر ركني الجملة الرئيسيين، ومن أمثلة ذلك في التوقيعات ما ورد في توقيع طاهر بن الحسين إلى رجل محبوس في سجنه توسّلَ له بمعرفته بامرأة اسمها "ديذا"كان طاهرٌ يعرفها قبل أن يعلو شأنه في الدولة:

ويا جارَ ديذا لا تخف سجن طاهرٍ   فوَلِيُّكَ لو تدْرِي عليكَ شفيقُ
أيا جارَ ديذا أنت في سجن طاهــر   وأنتَ لديذا ما علمتَ طليقُ(2)

فقدّم الجار والمجرور "لديذا" على الخبر "طليقُ" في البيت الثاني، وذلك ليوضّح سبب إطلاقه ويؤكد دور معرفته وتقديره لما توسّل به، وذلك ليؤكد له أن إطلاقه لم يكن إلاّ لسبب معرفته بهذه المرأة "لديذا".

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما ورد في توقيع طاهر بن الحسين في قصّة قومٍ شغبُوا:" الشغبُ للفرقة سببٌ"[3]،حيثُ قدّم الجار والمجـرور "للفرقــة " علــى الخبــر "سبب"،وهو تقديم أكّد المعنى بشكل أكثر من مجيئه متأخرا ،إضافة إلى ما حققه مــن تناسق صوتي في الجملة.

ب ـ تقديمه في صدارة الجملة الفعلية:

ينتقل الجار والمجرور أحياناً ليحتل صدارة الجملة. متقدّماً على كلّ أركانهــا وهذه الحالة هي أكثر الاهتمام بالجار والمجرور وضوحاً، فتصدره للجملة يجعله بؤرة المعنى، وهذه الصورة تظهر بشكل واضح في الجُمل الفعلية؛ لأن الجار والمجرور إذا تقدّم في الجملة الاسمية فالأرجح اعتباره خبراً للاسم المرفوع بعده وهذا ما ذكره ابن

---

1 الأصل أن يدرج هذا الموضوع ضمن التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، لكنني آثرت أن أدرجه هنا لتحقيق الانسجام في دراسة الموضوع.

2 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 204/2.

3 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 227/2،

هشام عند حديثه عن حكم الاسم المرفوع بعد الظرف أوالجار والمجرور "والأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور"[1].

ومن الأمثلة التي تقدّم فيها الجار والمجرور في صدارة الجملة توقيع الشاعر أبي تمام إلى الشاعر الذي هجاه ،فقد ردّ عليه أبو تمام بأبيات منها :

" أفيَّ تنظمُ قولَ الشعرِ والفندِ   وأنْتَ أصغرُ من لا شيءَ في العَدَدِ"[2]

فمن الواضح أنَّ أبا تمام لم ينكر على هذا الشاعر نظم الشعر في الهجاء إنما ما كان مستنكرا غريبا أن يُقدم شاعرٌ مثل هذا على هجاء شاعر بمنزلة أبي تمام،ونتيجة لذلك قدّم الجار والمجرور "أفيَّ" لتحتلَ صدارة الجملة.

ب ـ تقدّمه على الفاعل:

الفصل بين الفعل والفاعل هو من الفصل القبيح الذي لا يستحب في اللغة، كما يشير إلى ذلك الدارسون[3] لكننا نجد أنه في كثير من المواضع تقدّم الجار والمجرور يترك موضعه الأصلي ليشكل فاصلاً بين الفعل والفاعل ، وذلك لمعنى ما يريده المتكلم، وهو نمطٌ كثير الورود في التوقيعات. ومن هذه الأمثلة توقيع يحيى البرمكي إلى ابنه الفضل عندما بعث أهلُ خُراسان إلى الرشيد يشتكون منه، إذ إنه اشتغل بالصيد وإدمان اللذات عن أمور الرعية، فألقى الرشيد بالكتاب إلى يحيى البرمكي ليطلعَ على الشكوى من ابنه ،فكتب إلى ابنه ناصحاً إياه بعدم الاشتغال باللذات عن أمور الرعية، وأرشده إلى الطريقة المُثلى في المؤامة بين مراعاة أمور الناس وممارسة ما يشتهي من مُتع وملذات :

"انصبْ نهارَك في طِلاب العُلا   واصبر على فَقْدِ لِقاء الحبيبِ
حتى إذا الليلُ أتى مقبلا   واستترت فيه وجوهُ الغيوبِ
فكابدِ الليلَ بما تشتهي   فإنما الليلُ نهارُ الأريبِ

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 579.

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،ص446

[3] انظر مثلا ابن جني ،الخصائص ،ج2/ص164 .

ومنها:

ألقى عليه الليلُ أثوابه   فباتَ في لَهْوٍ وعيشٍ خصيبِ"[1]

فقد قدَّمَ الجار والمجرور على الفاعل مرتين في الأبيات السابقة في جملة: استترتْ فيه وجوهُ الغيوب"، وجملة" ألقى عليه الليلُ أثوابه "،ففي الجملة الأولى كان غاية ما يريد أن يقوله المُوقِّع: أن الليلَ يستر أفعالَ الإنسان فلا يراها الآخرون ،فكان مناسبا أن يُقدِّم الجار والمجرور الدال على الظرف "فيه" على الفاعل "وجوه"، وكذلك في الجملة الثانية فإن تقديم الجار والمجرور "عليه" جاء مناسبا للمعنى ؛فالاهتمام به أكثر من الفاعل .

ومثله أيضا ما ورد في توقيع المأمون إلى زبيدة ــ زوج الرشيد ــ عندما بعثت إليه بأبيات حزينة تشكو فيها مقتل ابنها الأمين على يد طاهر ابن الحسين، فردَّ عليها المأمون بأبيات منها:

بنى لك جعفرٌ بيتاً رفيعاً   وأنتِ أميرةٌ للمؤمناتِ[2]

فقد قدم الجار والمجرور"لك" وفصل به بين الفعل والفاعل وذلك لأنه يدل على الاختصاص فقد بُني البيتُ لها لا لغيرها وهو أمر يشير إلى مكانتها وعلوّ شأنها،ولو أُخِّر بعد الفاعل لالتبس معناها بالإخبار الأولي الخالي من التأكيد.

ومن تَقَدُّمِ الجار والمجرور على نائب الفاعل توقيع السلطان صلاح الدين بن يوسف في جواب رقعة القاضي الفاضل يخبره بخوف أحد الفقهاء من قطع أرزاقه: "وقفتُ على رقعة القاضي الفاضل، وما يُقطع لأحد رزقٌ إن شاء الله"[3]،حيثُ قدّم الجار والمجرور على نائب الفاعل (رزق)، وذلك لأهمية توضيح مفاد التوقيع بعدم نيّة الأمير قطْع الرزق أي أحد.

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،282/2ــ283

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،79/1

[3] جمهرة التوقيعات ،260/1

6.2 تقديم الظرف

يُعتبر تقديم الظرف شبيهاً بتقديم الجار والمجرور من حيث اتساع مساحة حرية انتقاله بين أجزاء الجملة حسب المعنى الذي يريد أن يركّز عليه المتكلّم بل إن المُبَرِّد لا يراه من الفواصل بين العامل ومعموله : "يرى المُبَرِّد أن الظرف ـ المفعول فيه ـ إذا وقع بين العامل والمعمول لا يُعدُّ فاصلا "[1]. وكذلك أشار ابن جني إلى أن الظرف إذا وقع بين الفعل والفاعل لا يُعتبر فاصلاً[2] .

ومن الأمثلة على تقديم الظرف"المفعول فيه" في التوقيعات ما ورد في توقيع يحيى بن المبارك اليزيدي، عندما حضر مجلس المأمون وهو على شُرب، فتكلّم بكلام قبيح في حضرة المأمون، لكنه بعدما صحا أدرك عِظمَ ما قاله، فبعثَ إلى المأمون رقعة يعتذرُ فيها عمّا بدر منه، ومنها:

تَنصَّلتُ من ذنْبي تنصلَ ضارعٍ إلى مَن لديه يُغفر العمدُ والسَّهو[3]

فقدّم الظرف "لديه" على الجملة الفعلية، فأصل التعبير "يُغفر العمد والسهو لديه" لكنه قدّم الظرف "المفعول فيه" على الجُملة، وهو معنى يلحُّ على نفس الموقّع، فما شغل ذهنه هو الصفح والعفو عنه عند الخليفة، فقدّم ما يدلّ على اختصاص الخليفة "لديه" وجريان العادة لديه بالعفو والصّفح عنه، فأهمية الظرف تبدو أكثر من أي أجزاء الجملة الأخرى.

وقد يتقدّم الظرف على أحد أركان الجملة الفعلية كما في توقيع الحجاج بن يوسف الثقفي إلى ابن أخيه:

"ما ركب يهوديّ قبلك منبراً"[4] فقد قدّم الظرف (قبلك) على المفعول به "منبراً"، فأهمية الظرف هنا جاءت بعد ذكر الفعل والفاعل ركني الجملة الرئيسين وقبل ذكر

---

[1] حسن عبد الكريم شحود، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب قدامى ومحدثين ،ص75

[2] ابن جني، الخصائص ،164/2

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 96/1.

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 118/2.

المفعول به الجزء المُتمم للجملة، وهو تقديم دقيق يكشف عن مدى إنكاره لما أقدم عليه، إذ لو أنه جاء بعد تمام الجملة ،لما أدّى المعنى الذي يريده الموقّع.

ومن تقديم الظرف أيضاً ما ورد في توقيع الملك الناصر في جواب أبيات بعث بها علي بن صلاح الدين يوسف بن أيوب عندما بعث إلى الملك يشكو أخويه:

"منعوا علياً إرثَه إذ لم يكُنْ   بعدَ النبيِّ لَهُ بيثرب ناصرُ"[1]

فقدّم الظرف "بعد" على اسم كان (ناصرُ) وخبرها (شبه الجملة له بيثرب) وذلك دلالة على أن هذا الظلم والمنع لم يكن إلاّ بعد أن ماتَ أبوه، مستغلاً تشابه الأسماء بين المشتكي وبين علي بن أبي طالب ،كرّم الله وجهه، وما يحمل ذلك من دلالات تاريخية.

ومن تقديمه أيضا ما ورد في توقيع عبد الرحمن بن معاوية إلى مولاه بدر عندما كثرت شكواه وتذمره ومعاودة منّه وتذكيره الخليفةَ بما أسلف في خدمة الدولة:

"إنّ لك من الذنوبِ المترادفة ما لو سُلبَ معها روحُك لكان بعضَ ما استوجبته منّا..."[2]، فقدم الظرف "مع" على نائب الفاعل، وهو تقديم أدى معنى دقيق ،فتقديم الظرف قبل نائب الفاعل ــ قبل تمام الجملة ــ أكد معنى السببية المُتضمَّن في الظرف ولو أخر بعد نائب الفاعل لالتبس بإفادة معنى المصاحبة وهو ما لا يقصده الموقّع.

7.2 تقديم الصفة

أكد الدارسون عدم جواز تقدم الصفة أو شيء من جملتها على صاحبها ،فقد أشار ابن جني إلى عدم جواز تقدّم الصفة على الموصوف في البنية المعيارية عند تفصيله لما يُمنع من التقديم يقول: "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيءٌ منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف"[3]،وكذلك أشار ابن هشام إلى منع تقدم الصفة على

---

1 صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب، 140/1.

2 التوقيعات الأندلسية ،ص110

3 ابن جني ،الخصائص ، ص160

الموصوف،وذكر أن" صفة النكرة إذا تقدمت على الموصوف فإنهـا تنـصب علـى الحال"[1].

ولكن أحياناً يكون الاهتمام بالصفة أكثر من الموصوف في المعنى، ودروها أكبر في المقصود من الحديث، ويكون تركيز المتكلّم منصرفاً إليها لمعنى في نفسه، فيلجـأ إلى تقديمها، لكنها عندما تقدم لا تحتفظ بإعرابها الأصلي، إذ تأخذ إعراب الموصوف نفسه وتضاف إليه ويتحول الموصوف إلى مضاف إليه.

ومن الأمثلة على ذلك توقيع الرشيد إلى صاحب المدينة "ضع رجلك على رقاب أهل هذا البلد لأنهم أطالوا ليلي بالسهاد ونفوا عن عيني لذيذ الرقاد"[2].

فلذيذ هي صفة للرقاد وفي الأصل لكن الموقّع أراد أن يقدمها لأهمية المعنى في نفسه، وللدلالة على مدى انزعاجه وكثرة مما يعانيه منهم ولو قال "النوم اللذيذ" لما أدّت المعنى الذي حصل بالتقديم ولما دلّت على المعاناة التي يواجهها معهم.

ومن تقديمها أيضاً توقيع الوزير الحسن بن سهل السرخسي وزير المأمون إلى رجل قدم إلى بابه واستعجله في صلته ولم يصبر حتى يبادره الوزير بما يراه مناسباً له من أعطيات، فأمر له بعشر آلاف درهم وكتب

أَعْجَلتَنا فأتاكَ عاجلُ برِّنا قُلاًّ ولو أمْهَلتَنا لم يَقلَلِ[3]

فقدّم الصفة "عاجل" على موصوفها (برنا) وذلك لأن المعنى يتركّز على صـفة الاستعجال لهذا البرّ. فتقدمتْ صفتُه وأخذت إعراب الموصوف، (فاعل) وأُضيفت إليه، ورفع توهم أنّ هذا كُلّ ما يريد أن يدفعه له. ومن ذلك أيضاً توقيع يحيى بـن خالـد البرمكي إلى رجل استبطأه واستزاره: "أجنح إليك بغالب الفضل واعتذر إليك بـصادق النية"[4]،فصادق في الأصل هي صفة للنية، لكنه قدّمها لما تحمله مـن المعـاني فـي الاعتذار وصدق النية.

---

[1] ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 253

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،75/1

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،315/2

[4] المرجع نفسه ، 279/2

8.2 تقديم الحال

اتفق جهور النحلة على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب مثل "ضاحكا جاء زيدٌ، ومجردةً ضربتُ هندَ "[1]. واختلف في تقديمها على صاحبها المجرور بحرف جر،فابن عقيل يذكر أن جمهور النحاة لا يجيزون ذلك: " ومذهبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر فلا تقول في "مررت بهندٍ جالسة :مررتُ جالسةً بهندٍ ، لكن عددا من النحويين يجيزون ذلك وحجتهم ورود السماع في ذلك" ومن الشواهد التي ورد فيها السماع في هذه المسألة قول الشاعر:

لئن كان بَرْدُ الماءِ هيمانَ صاديا إليَّ حبيبا إنّها لحبيبُ

(فهيمان وصاديا) حال من الضمير المجرور في (إليَّ)"[2]، وقد ورد تقديمها على صاحبها المجرورفي القرآن الكريم في قوله تعالى: "وما أرسلناك إلا كافةً للناس"[3]، فقد قُدِّمت الحال "كافة " على صاحبها المجرور "الناس" . وقد وقف ابن مالك موقفا وسطا في هذه المسألة،حين قال بأن تقديم الحال على صاحبها المجرور ضعيف على الأرجح لا ممنوعٌ"[4].

وكذلك لا يجوز تقديم الحال على صاحبها غير المتصرف ،كما في أفعل التعجب فلا نقول في "ما أحسنَ زيدا قائما "قائما ما أحسنَ زيد، وكذلك أفعل التفضيل "زيدٌ أحسنُ منك حالا"[5].

ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها المعنوي ــ كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،509/2

[2] المرجع نفسه ،509/2

[3] سبأ، آية28

[4] ابن مالك ، التسهيل ،109 ــ 110

[5] ينظر الكتاب ،124/2

ومن الأمثلة على تقديم الحال في التوقيعات ما ورد في توقيع الملك الناصر لدين الله في قصة أحدِ العمال الذي أعطى مالا جليلا حتى يُغيِّر اسمُه من مهذَّب الدولة "بفتح الذال " إلى مهذِّب الدولة "بكسر الذال" ، فوقَّع على الرقعة "يُؤخذ ماله ويُصفع قذالُه، وتبقى على الفتح ذالُه"[1] ،فقد تم تقديم الحال الجار والمجرور "على الفتح " على الفاعل، وفصل بها بين الفعل وفاعله وهو من الفصل القبيح- كما أشار النحاة[2] – وذلك لأنها هي موضوع الحديث وأهم شيء فيه ،فتغيير حركة الذال هي ما يريده الموقع وما وهب في سبيله مالا كثيرا، وهو ما لم يوافق عليه الملك وأصر أن تبقى كما هي مفتوحة ، فجاء التقديم هنا لأهمية بيان الحال أكثر من سواها من بقية عناصر الجملة .

ومن ذلك توقيع القاضي أحمد بن موسى الأنطاكي إلى من رفع إليه يشكو إعراض المحبوب عنه بأبيات كان منها (الخفيف) :"

أيُّها الفاضلُ الكثيرَ العُداةِ صانَكَ اللهُ عن مقامِ الدُّناةِ

فأجابه القاضي على رقعته بأبياتٍ منها(الخفيف):

فلك الحقُّ واجبا إنْ عرفْنَا مَن تَعَلَّقتَهُ من الحُجراتِ

أن أكونَ الرسولَ جهرا إليه إن تنكبتَ مُوبقَ الشبهاتِ"[3]

فقدّم الحال "جهرا" على الجار والمجرور مع أن حقَّه التقديم لكونه متعلقا بخبر كان "الرسول"، وذلك لأهمية دلالة الحال هنا، فهو يريد أن يذهب إليه جهرا لا سرا وما يشير له ذلك من عزم صادق عند هذا الفقيه على تحقيق ما وعد به وإتمام الأمر بطريقة شرعية أمام كل الناس وهذا بالتأكيد يبعثُ الأمل في نفس الشاكي وهو أكثر طمأنة له.

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،ص1/ 140

[2] انظر ، الخصائص ،1/423

[3] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،423

9.2 تقديم الجُمل

يتجلى تقديم الجُمل عند الفصل بين ركني الجملة الأساسين الذي لا يَحسُن الفصل بينهما كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، ويكثر في التوقيعات تقديم الجمل في أسلوب الشرط حيث يُفصل بين الشرط وجوابه بأكثر من جملة، والهدف من ذلك استكمال جوانب المعنى الذي يريد التركيز عليها قبل المجيء بجملة الجواب، ومن ذلك توقيع الوزير محمد بن عبد الملك الزيّات إلى إبراهيم الصولي عندما كلّفه في عمل واعتذر عنه – أي الصولي–:" ارجع مذموما لا حاجة بنا إلى أخوتك، ولا صداقتك، ولا للاستعانة بك ـ ثم أورد أبياتا (المتقارب): ٦٥٧١٤٧

إذا ما بدأت امرأ جاهلا ببرٍّ فقصَّر عنْ حَمْلِه

ولم تُلفهِ قائلا بالجميل ولا عارف العزّ عن ذلّه

فَسُمه الهوانَ فإنَّ الهوانَ دواءٌ لذي الجهلِ من جَهْله"[1]

فهذا الفصل بين فعل الشرط وجوابه على هذا الشكل بالجمل لا بدَّ إنه يساهم في زيادة تشويق القارئ أو السامع لهذه الأبيات، فمن البيت الأول الذي يحتوي فعل الشرط يبقى الذهن مشغولا بمعرفة الجواب الذي لا يأتي إلا في البيت الثالث .

10.2 التقديم والتأخير في الأساليب الإنشائية:

لم يحدد النحاة رتبة للأساليب الإنشائية كالنداء، والقسم، والدعاء فهي تمتع بحريّة الانتقال من مكان لآخر بين أجزاء الجملة، ولكن الغالب فيها أن تحتل صدارة الجملة، لأن ذلك يتناسب مع الغرض البلاغي المقصود منها، وهذه الأساليب إما تكون جملة كجمل الدعاء مثل" رحمه الله" أو محوّلة في الأصل عن جملة (كالنداء)، ولكنها ولكثرة استخدامها أصبحت تحمل دلالات أخرى غير معنى الجملة الأصلي –كالجملة الدعاء مثلاً– التي هي في الظاهر إخبارية، لكن يُقصد بها الدّعاء، وكذلك جملة القسم مثل :في "ذمّتي و لَعَمْري" فكثرة استخدام هذه الأساليب سوَّغ الحذف فيها.

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب329/2

أولاً- النداء:

الأصل في النداء التنبيه للمنادى حتى ينبه لما سيقال بعد النداء، وعلى هذا المعنى، فإنه مكانه المنطقي التقدّم على سائر الكلام الذي بعده لأنه بمنزلة التوطئة له، فبعد أن يتنبه المنادى يخلو ذهنه للمتكلم ليُلقي عليه ما يريده من خطاب، وعلى هذا السياق جاءت معظم استعمالات النداء في التوقيعات وغيرها من النماذج اللغوية.

والنداء ليس جزءًا من الجملة -أي أحد مكوناتها- بل هو أسلوب إنشائي يأتي في بداية الجملة، وهو في الأصل محولٌ عن جملة فعلية فقولنا: "يا محمد" في الأصل: "يا ادعو محمد" ولكن كثرة استخدام هذا الأساليب ووجود "يا" النداء التي أصبحت بمنزلة العوض عن الفعل المحذوف؛ أوجبت حذف الفعل وزوال عمله أيضاً، ليأخذ المنادى أحكاماً خاصة به، وبيّن ابن هشام هذه المسألة بقوله: "المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكامٌ تخصه، فلهذا أفردته بالذكر لبيان كونه مفعولاً به، إن قولنا "يا عبد الله" أصله، "يا ادعو عبد الله" فـ (يا) حرف تنبيه، وأدعو فعل مضارع تُعيد به الإنشاء لا الخبر، وفاعله مستتر وعبد الله: مفعولٌ به ومُضاف إليه"[1].

وعند تتبع ما ورد في التوقيعات من أساليب النداء نجد أن عدداً منها قد تأخر عن بداية الجملة، وهذا يبدو انزياحاً عن المفهوم العام للنداء -كما مر- وهذا التغيّر في الموقع لابد أنه جاء لمعنى آخر يريده المتكلم ومن ذلك توقيع عبد الله بن المُقفّع إلى رجل سأله حاجةً استثقلها ابن المُقفّع:

"أنت يا صاحب الكتاب ثقيلُ وقليلٌ من الثقيلِ كثيرٌ"[2]

فنلاحظ أن المنادى قد فصل بين المبتدأ والخبر، وهو من الفصل القبيح الذي أشار له النحاة، ومن هنا فإن النداء هنا لم يأت للتنبيه، أو إنما جاء لتأكيد المعنى واختصاصه بالمخاطب.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 206.

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب 423/3

ثانيا: الدُّعاء:

جملة الدعاء هي من الجمل الإنشائية المحوّلة عن جملة اسمية أو فعلية في الأصل، فهي في ظاهرها جملة خبرية، لكنها في المعنى تحوّلت إلى إنشاء يقصد بـه الـدعاء لشخص سواء أكان بالخير أم بالشر، مثل قولنا –رحمه الله– و–لك الويل–، ومثل هذه الجمل.

وكذلك لم يشر النحاة إلى رتبة معينة لجملة الدعاء ضمن سياق الجمل التي تأتي فيها، ويبدو أن موقعها يحتكمُ إلى خيارات المتكلم ورؤيته للمعنى ولكن ما يعنينا هـو الفصل بهذه الجُمل بين أجزاء الجملة التاي لا يحسُن الفصل بينهما كالمبتدأ والخبـر . ومن الأمثلة على ذلك في التوقيعات ما ورد في توقيع :" أنا راغبٌ إلى الأمير ــ أدامَ الله عزّه ــ في هبة هذه الدار لي "

ومن ذلك ما ورد في الرقعة التي رفعها الشاعر أبو نُواس إلى الأمـين وهـو مسجون:

مضى لي شَهرٌ مُذ حُبستَ كأنني فَديتك قد أذنبتُ ما ليس يُغفَرُ[1]

فقدّم جملة الدعاء "فديتك" على خبر "كأن"

التقديم في أسلوب الاستفهام

يتّخذ التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام معانيَ مميَّزة تعتمد على الجزء الذي يلي المقصود من الاستفهام، وقد وضّح الجرجاني هذه المعاني على النحو التالي:

في الجملة التي فعلها ماضٍ، إذا تلا الفعل الهمزة فهو يفيد الشك في الفعل أحصل أم لم يحصل، أي أيمكن أن أتقوم بهذا الفعل أم لا، ومن ذلك قول امرئ القيس:

أغرّكِ مني أن حبّك قاتِلي وأنكِ مَهْمَا تأمُري القلبَ يفعل[2]

والجدير بالذكر إن هذه الحالة لا تتضمن تقديما وتأخيراً ، فالكلام جرى وفـق الترتيب الأصلي للجمل الفعلية،(فعل +فاعل + مفعول به) وما جرى فقط هو دخـول

---

[1] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،441/3

[2] الزوزني ، شرح المعلقات السبع ،ص22

همزة الاستفهام، أما إذا قدّم الاسم وتلا الهمزة وبني الفعل عليه ، فإن الشك هنا في الفاعل مثل قوله تعالى" أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم "[1].

تأتي أحيانا الهمزة لإنكار أن يكون قد حصل الفعل من أصله مثل: أفأصفاكم ربكم بالبنينَ واتخذ من الملائكة إناثا "[2]، فالسؤال هنا ليس عن الفعل حصل أم لم يحصل بل لإنكار حصول الفعل من أصله، وقد يخرج الاستفهام مخرج إنكار الفاعل والمقصود به إنكار أن يكون الفعل قد حصل" وقد تكون ــ الهمزة ــ إذ يراد بها إنكار الفعل من أصله ثم يخرج الفعل مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل"[3]، ومثال ذلك قوله تعالى" قل آلله أذِنَ لَكُم أم على اللهِ تَفْتَرُون"[4]، " فمعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هناك هذا الإذن قد كان من غير الله"[5] .

في الجمل التي فعلها مضارع فالفعل يحتمل معنيين إما يكون للحال أو للمستقبل. فإن قصد به الحال " كان المعنى شبيها بالماضي "[6]، فإذا تلا الهمزة الفعلُ ، كنت تريد أن تقرر الفعل أن يفعل ذلك أم لا ومثال ذلك:

أتَهجُرُ سلمى بالفُراقِ حبيبَها وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

وكذلك فإن هذا النمط يخلو من التقديم والتأخير فالتعبير هنا جارٍ على الأصل أما إذا تلا الاسم الهمزة "أأنت تفعل؟"، كان المعنى على أنك تريد أن تقرره إنه هو الفاعل وكان أمر الفعل في وجوده ظاهرا"[7].

[1] الأنبياء ، آية62
[2] الإسراء، آية40
[3] الجرجاني ،دلائل الإعجاز ،ص90
[4] يونس، آية59
[5] الجرجاني ،دلائل الإعجاز ،ص90
[6] المرجع نفسه ،ص91
[7] المرجع نفسه ،ص91

أما إذا قصد بالفعل الاستقبال يتوجه الإنكار أيضاً إلى ما يلي الهمزة؛ فإنْ كــان الفعل فإنه أيضا يتوجه إلى معنيين، أولهما انه يمتنع أن يحدث ذلك، ومن أمثلته في التوقيعات، ماورد في توقيع عبد الملك بن هُذيل عندما كُلِّف بعمل رآه صعبا:

أيطيقُ تاديباً وجمعَ إمامةٍ في مسجدين وجامعِ إنسانُ[1]

أي أن هذا الفعل ليس معقولا وممتنع حدوثُه.

وثانيهما أن لا ينبغي له أن يحدث والفرق بينه وبين المعنى السابق أنه في هــذه الحالة يتضمن معنى النصح والإرشاد ،أي لا يُستَحسن أن يقع منك هذا الفعل ومثال ما أورده الجرجاني:

أأتركُ إن قلَّتْ دراهمُ خالدٍ زيارتَه إنِّي إذَنْ لَلئيم

ومن الأمثلة على ذلك ومن الأمثلة التي تمثل فيها هذا المعنى في التوقيعات توقيعُ المأمون إلى إسحاق بن إبراهيم عندما رفع إليه رقعة مكتوب فيها "وهذا المالُ مالا" يجب على فلان ،فخطَّ المأمونُ على"مالا" ووقع بخطه في حاشية الكتاب: أتكاتبني بلحنٍ يا ابنَ إسحاق؟"[2]، فقد تلا الفعلُ الهمزةَ لأن إنكار الخليفة كان متوجها إليه إذ كيفَ يقع لحنٌ كهذا في رقعة مرفوعة إليه فالإنكار لفعل المكاتبة دون الفاعل ، ولو قال أأنتَ تكاتبني بلحنٍ لكان الإنكار توجّه إلى الفاعل وإنكار أن يحصل منه هذا الفعل دون إفادة إنكاره من الآخرين.

أما إذا تقدم الاسم وبني الفعل عليه فإن الإنكار يتوجه إلى الاسم"فإن بدأت بالاسم فقلت: أأنت تفعل؟ وجهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن يكون بموضع أن يجيء منه الفعل "[3].

---

[1] التوقيعات الأندلسية ،ص137

[2] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب،ص 114

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز ،ص 91

التقديم في أسلوب النفي

أما في النفي فن المعاني المستفادة من التقديم فيه تكاد تكون هي التي في الاستفهام إذ لم يتغير إلا المعنى العام من الاستفهام للنفي .

فإذا جاء الفعل بعد أداة النفي ــ أي جرى التعبير على الأصل ــ كقولك " ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت "[1]ومن هنا فإن هذا التعبير يجوز أن يفيد النفي بشكل عام مثل قولنا :" ما قلت شعرا قط ".

أما إذا قُدّم الاسم وتلا أداة النفي مثل " ما أنا فعلت ، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول "[2]، فهذا التركيب يعني أمرين، أولا نفي الفعل عن المتكلم وثانيهما إثبات إن الفعل قد وقع ، وكذلك الحال في المفعول مثل " ما أنا ضربت فلان" فإن النفي هنا أن يكون منك الضرب لزيد مع ثبوت الضرب لزيد ، ومن هنا فإن هذا الأسلوب لا يصلح للنفي العام ومن الأمثلة على ما أورده الجرجاني قول الشاعر :

وما أنا أسقَمتُ جسمي به ولا أنَا أضرَمتُ في القلبِ نارا

"المعنى كما لا يخفى أن السقم ثابت وموجود وليس القصد بالنفي إليه"[3] .ومن الأمثلة على التقديم في أسلوب النفي ما ورد في توقيع أبي عبيد الله بن معاوية في جواب من اعتذر عن فعل فلم يحسن الاعتذار": ما رأيتَ عذرا أشبهَ باستئناف ذنب من هذا"[4]، فالنفي توّجه إلى فعل الرؤية، لذا فإنه ولي الهمزة دون غيره من مكونات الجملة.

التقديم في أسلوب الشّرط:

أشار العلماء إلى عدم جواز تقديم جُملة جواب الشرط على فعل الشرط،يقول سيبويه :"ومما لا يكون إلا رفعا قولك : عبدُ الله إن تره أضربه، وكذلك إن طرحتَ

---

[1] المرجع نفسه ،ص 96

[2] المرجع نفسه ،ص 96

[3] المرجع نفسه ،ص 97

[4] المرجع نفسه ،274/2

الهاء ــ مع قبحه ــ أعبدُ الله إن تره أضرب،فليس للآخر سبيل على الاسم "[1]،وقوله "ليس للآخر سبيل على الأول " أي لا يجوز أن يعملَ الفعلُ في الاسم المتقدمِ ، وهذا يعني عدم جواز تقدُّم الفعل؛لأنه لو كان تقدمه جائزا لجاز له أن يعمل في الاسم المتقدّم؛ لأن المعمول يتقدم في مكان العامل. والعلّة النحوية التي ذكروها (عللوا بها) لهذا المنع هي أن الجواب مجزومٌ بالشرط نفسه، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه كما يجوز تقديم المرفوع على رافعه ولا المجرور على الجار "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً"[2]، أما إذا تقدّم الجواب –أو ما يدلُّ على الجواب– فانهم يعتبرونه دالاً على الجواب وليس الجواب نفسه، "فأماّ قولكِ: أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم ليس جواباً لما شُرِط، ولكنه دالٌ على الجواب أي إن قمتَ قمتُ، ودلّت أقومُ على قمتُ"[3].

ويبقى هذا ضمن الجدل النحوي، أما من ناحية المعنى فإن تقدُّمَ ما يدل على الجواب دليلٌ على إيلائه أهميّة أكثر من فعل الشرط عند المتكلِّم وإلا لجاء التعبير على الأصل دون تقديم أو تأخير. ومن الأمثلة التي وردت على ذلك في التوقيعات توقيعُ الخليفة المنصور في قصة سُدَيف الشاعر عندما كتب إليه الأخير يطلب منه العفوَ ويعتذر عما بدر منه من هجاء، ويذكر في رقعته أنه مولاهم:

"لم يلدني محمدٌ بن علي   إن تسمَّيتَ بعدَها بوليّ"[4]

فتقديم جملة "لم يلدني محمدُ بن علي" وهي التي تدل على الجواب على جملة الشرط يدل على تصميم الخليفة على الإيقاع بالشاعر وقتله، وعدم قبوله للاعتذار المقدّم من الشاعر .وهذا ما حصل عندما كتب الخليفة إلى عامله يأمره بقتل سُديف في أسرع وقت. ومن الأمثلة على ذلك أيضا مورد في رقعة حُمَيد الطَّوسي إلى عمرو بن مسعدة، التي ورد فيها:

---

[1] سيبويه الكتاب ،1/132ـ133

[2] الخصائص، 162.

[3] المرجع نفسه، ص1/ 162.

[4] صلاح جرار ومحمد الدروبي، جمهرة توقيعات العرب ،1/65

"ونستعدي الأميرَ إذا ظُلمنا   فمن نَعدِي إذا ظَلَمَ الأمير"[1]

فقد قدَّم ما يدلُّ على الجواب على جملة الشرط في الشطرين، لتعميق الـشعور بالظُلم والحيرة من ظلم الأمير.

الخاتمة:

لقد تبيّن لي بعد دراسة أسلوب التقديم والتأخير في فـن التوقيعـات، أن هـذا الأسلوب قد لعب دوراً كبيراً في خدمة المعنى الذي قصد إليه الموقِّع، وقد ساعد على ذلك كون هذه التوقيعات تتسم بالإيجاز والاختصار، وهذه البنية تؤدي فيها الأسـاليب النحويّة كالتقديم والتأخير دوراً كبيراً لدورها.

1. جاء استخدام هذا الأسلوب بشكل عفوي دون تكلُّف لمراعاة المعنى الذي يراه الموقّع .
2. يبرز هذا الأسلوب بشكل واضح في التوقيعات التي تتسم بالإيجاز والاختصار ، أن التوقيعات التي كانت نصوصها طويلة كالتي عُرفت في عهد الدولة الفاطمية فإنه لم يكن واضحاً بشكل بارز .
3. تعددت أغراض هذا الأسلوب حسب المعنى المقصود منه وكان أبرزها العنايـة والاهتمام والاختصاص والتوكيد .
4. لا يوجد خلاف جوهري بين المناهج النحوية المختلفة في تحليل المعاني التي تنتج عن هذا الأسلوب إنما الخلاف في الدراسة الشكليَّة فقط .

[1] المرجع نفسه ، 323/2

المراجع

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، عبد العليم (1969)، **النحو الوظيفي**، دار المعارف، القاهرة ط1 .

ابن الأثير، ضياء الدين بن الأثير ت 606هـ ،(1983)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق أحمد الحوفي** . منشورات دار الرفاعي،- الرياض.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577 هـ)،(1982)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،منشورات دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

ابن السراج، محمد بن سهل، (316هـ) ،(1985)، **الأصول في النحو** . تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة . بيروت،ط2.

ابن السيد البطليوسي، أبو محمد، محمد بن عبد الله، (ت 520)،(1981)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق مصطفى السقاء، الهيئة العربية للنشر ، القاهرة ، ط2 .

ابن جني، أبو الفتح عثمان ت392،(1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**. تحقيق على النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة . دار إحياء التراث الإسلامي ط2 .

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة . بيروت ط2.

ابن عقيل، بهاء الدين ابن عقيل، (ت769 هـ)،(1995)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت، ط1 .

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (951 هـ)،(د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري،(ت761هـ)، (1999)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. ط1.آل البيت.

الترمذي(أحمد بن بركات)، (1937)، **سنن الترمذي**، تحقيق احمد محمد شاكر، القاهرة مطبعة الخانجي، ط1 .

جرار، صلاح والدروبي، محمد، (2001) **جمهرة توقيعات العرب** ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، الإمارات العربية المتحدة ، ط1.

جرار، صلاح والدروبي، محمد، (2002)، **توقيعات الفارسية المعربة**، منشورات جامعة آل البيت.

جرار، صلاح والدروبي، محمد،(2000)، **التوقيعات الاندلسية**. منشورات جامعة

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي ،(1992)، **التعريفات**. بيروت ، دار الكتاب العربي.

الجرجاني، عبد القاهر (1988)، **دلائل الإعجاز** . تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا . دار الكتب العلمية . بيروت .

جرير بن عطية،(1971)، **ديوان جرير**، تحقيق نعمان محمد أمين، القاهرة،دار المعارف،ط1

حجاب، محمد نبيه، (1965)، **بلاغة الكتاب في العصر العباسي**، المطبعة الفنية، القاهرة .ط1 .

حمدان، ابتسام محمد، (1992)، **أسلوبا الحذف والتقديم والتأخير في شعر النابغة الذبياني**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1 .

الحموز،عبد الفتاح، (1986)، **المبتدأ والخبر في القران الكريم**، دار عمار، عمان، ط1.

خضير، محمد أحمد، (2002)، **قضايا المفعول به عند العرب**، مكتبة الإنجلو المصرية،ط.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت 794 هـ) ،(1988)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر،عمان،الأردن، ط2 .

الزوزني، عبد الله بن الحسن، (ت 486هـ) ،(1998) **شرح المعلقات السبع** ، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1.

السامرائي، فاضل، (1998)، **التعبير القرآني**، دار عمار، عمان .

السامرائي، فاضل، (1987)، **معاني النحو** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . بغداد .

السكاكي، أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي، (ت626 هـ)،(1983)، مفتاح العلوم، شرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط2.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت581 هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام ،عمان.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت181)، (د.ت)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون .مكتبة الخانجي،القاهرة، ط1.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (1976)، **شرح الكتاب للسيرافي**، تحقيق محمد علي سلطان، دار طلاس. دمشق ط1.

شحود، حسن عبد الكريم، (2001)، التقديم والتأخير عند اللغويين العرب قدماء ومحدثين، مع تطبيق على سور القران الكريم، رسالة دكتوارة غير منشورة . جامعة تشرين.

الشطناوي، مها، (1988)، **التقديم والتأخير في شعر الهذليين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك .

شيخون، محمد السيد، (1983)، **أسرار التقديم والتأخير في لغة القران الكريم**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

العاكوب، عيسى، (1989)، **تأثير الحِكَم الفارسية في الأدب العربي**، دار طلاس، دمشق.

العامري، حميد احمد، (1996)، **التقديم والتأخير في القران الكريم**، دار الشؤون الثقافية . بغداد .ط1

العبيدي، رشيد عبد الرحمن، (2002)، **مباحث في علم اللغة واللسانيات**، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط1.

العشماوي، محمد زكي، (1975)، **قضايا النقد الأدبي**، الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة .

فروخ، عمر، (1965)، **تاريخ الأدب العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

فيصل، شكري، (1973)، **مناهج الدراسات الأدبية في الأدب العربي**، دار العلم للملايين، بيروت ط3 .

القزويني، (ت 739)، (1999)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2 .

الكتاني، عبد الحي، (1981)، **نظام الحكومة النبوية "التراتيب الإدارية"**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

المتوكل، أحمد، (1984)، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1.

المتوكل، أحمد، (1985)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، الدار البيضاء، ط1.

مطلوب، أحمد، (1980)، **أساليب بلاغية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1 .

المقداد، محمود، (د.ت)، **تاريخ الترسل الذي عند العرب في صدر الإسلام**، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق .

موسى، عطا محمد، (2002)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، جامعة اربد الأهلية.

الهروط، علي، (1982)، **أسلوب التوكيد بين المبنى والمعنى في ضوء علـم اللغـة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

<u>السيرة الذاتية</u>

الاسم: عيد سالم العوجان

مكان الولادة: ماعين – الأردن

تاريخ الولادة: ١٥/٤/ ١٩٧٩م

الجنسية: أردني

الكلية: الآداب

التخصص: لغة عربية وآدابها

السنة: ٢٠٠٦

العنوان البريدي: ـــــ

الهاتف الأرضي والنقال: ٠٧٩٩٩١٢٤٢٣

البريد الإلكتروني: –